جوزف ضاهر؛
مناضل ماركسي ثوري،
وعضو تيار اليسار الثوري بسوريا

الثورة السورية

وحيدة بوجه العالم برمته



بقلم: جوزف ضاهر، مناضل ماركسي ثوري،
وعضو تيار اليسار الثوري بسوريا

الثورة السورية

وحيدة بوجه العالم برمته



إعداد إلكتروني: جريدة المناضل-ة| المغرب

نوفمبر 2015

www.almounadila.info

المحتويات

تقديم:

بقلم، مهدي رفيق

04 نونبر 2015

إن الكتيب الذي نتشرف اليوم بتقديمه، هو عبارة، في الأصل، عن مقالات أصدرها الرفيق جوزف ضاهر بشأن الثورة السورية منذ اندلاع الحراك الشعبي السلمي في مارس/آذار 2011 إلى غاية التدخل العسكري الروسي في 30 شتنبر 2015، مرورا بأهم التطورات والانعطافات الكبرى التي شهدتها ثورة الشعب السوري.

وفي هذا الكتيب، لا يخفي جوزف ضاهر انحيازه الكامل لثورة الشعب السوري، والتشبث، في جميع المراحل الصعبة والمأساوية التي طبعت مسارها، في الانطلاق من مطالبها وأهدافها في تحليل تطورات الوضع، مع الاسترشاد بهذه الأهداف والمطالب في الكشف عن المصالح الحقيقية التي تحرك تدخل القوى الإمبريالية (أمريكا، روسيا...) والإقليمية (إيران، الأنظمة الخليجية، والسعودية...).

كل هذا، جعل جوزف ضاهر ينطلق من إيمان راسخ بأن دعم استمرار الثورة السورية «يندرج في إرادة بناء سوريا حرة، وديمقراطية، وعلمانية وثورية تسعى للقضاء على جميع أشكال التفاوت والتمييز الاجتماعية، والاثنية، والدينية، وتهدف إلى دعم حق الشعب الكردي في تقرير مصيره، واحترام الأقليات الدينية والاثنية، وضمان الحريات الديمقراطية والسياسية للجميع إناثا وذكورا»، في حين يفتح التخلي عن دعمها مسارا مظلما ومأساويا.

وكما لا يخفى على جميع المتتبعين والمهتمين بالشأن السوري، فقد شهدت الثورة السورية منذ اندلاعها خلافات حادة وعدائية حول طبيعتها وأسباب انفجارها ودور القوى الطبقية والسياسية والإيديولوجية المختلفة في تحديد مضمونها ورسم مسارات واتجاهات تطورها. هل هي ثورة نابعة من احتياجات الشعب السوري الحقيقية لنظام بديل يرتكز على تلبية مطالبه الملحة في الحرية والعدالة الاجتماعية والديمقراطية، أم انها مؤامرة إمبريالية بدعم من قبل الأنظمة الخليجية لتفكيك آخر «الأنظمة الممانعة» في المنطقة العربية؟. ما مصير المطالب الشعبية التي فجرت الثورة السورية في خضم مسارها الشاق والمرير؟ ما موقع قضية التحرر القومي للأكراد في مسار الثورة السورية؟ ما موقف اليسار العربي من حق الشعب السوري في تقرير مصيره في وجه أبشع الأنظمة الديكتاتورية في المنطقة، في ظل التقاطب الحاد بين أطراف الثورة المضادة: نظام بشار من جهة المدعوم من قبل تحالف روسيا وإيران وحزب الله، وبين التنظيمات الإسلامية الرجعية (داعش وجبهة النصرة، ومنظمات مشابهة)؟ ما الغاية من التدخل العسكري الأجنبي لمختلف القوى الإمبريالية العالمية، وكيف يتم التخطيط لتفكيك سورية؟

وقد حاولت العديد من الكتابات تقديم تفسيرات وتحليلات مختلفة ومتناقضة حول كل هذه القضايا الشائكة، عكست، بطبيعة الحال، مختلف المصالح الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لأصحابها. وهذا الكتيب الذي نضعه اليوم، بين أيدي قراء المناضل-ة، يمثل محاولة فهم أولية، من منظور ماركسي ثوري، لفهم تطور الثورة السورية، دون أن يخفي صاحبه اصطفافه التام وانحيازه المبدئي لقضية الشعب السوري في

الحرية والانعتاق من قبضة نظام بشار الأسد الدموي الذي عاث، في بلاد الشام، فسادا واستبدادا، وكان له الأثر الحاسم في إجهاض المقاومة الفلسطينية عبر اجتثاثها من مخيمات الصمود بالحديد والنار، وفي شحذ النعرات الطائفية، كل ذلك من أجل تخريب وحدة الشعب السوري وإضعاف مقاومته.

جوزف ضاهر، هو أحد الاشتراكيين الثوريين الذين يؤمنون بأن الثورة الشعبية في سورية هي جزأ لا يتجزأ من السيرورات الثورية التي شهدتها منطقتنا العربية والمغاربية، وأن أسبابها كامنة في طبيعة النظام السوري وفي طبيعة التناقضات التي تخترق الشعب السوري، وقد اندلعت هذه الثورة «نتيجة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية منذ وصول حافظ الأسد إلى السلطة عام 1970. وهذه التغيرات تندرج في سياق السيرورة الإقليمية والعالمية لتطبيق السياسات النيوليبرالية منذ ذلك العقد»، بحيث، كما يؤكد جوزف ضاهر، أن «غياب الديمقراطية وإفقار قطاعات واسعة من المجتمع السوري، وفي ظل مناخ من الفساد وزيادة الفروقات الطبقية، كل ذلك مهد الطريق أمام الثورة الشعبية، التي كانت تنتظر مجرد شرارة». حملتها رياح الثورة التونسية إلى بلاد الشام.

ورغم تعقد الوضع السوري المحكوم بتداخل مصالح العديد من القوى الإمبريالة والإقليمية، غير أن جوزف ضاهر لم يفقد ثقته في إرادة الشعب السوري المستغل والمضطهد في تقرير مصيره وفي فرض اختياراته الديمقراطية الحرة، ولم يفقد البوصلة، كما حصل لقطاعات واسعة من اليساريين والليبراليين، الذين اصطفوا إلى جانب ماكينة القتل الوحشية لنظام بشار بدعوى مواجهة المد الداعشي والإرهابي والوقوف بوجه المؤامرة العالمية ضد «سوريا الممانعة»، في تنكر تام طبعا لأشكال التنظيم الذاتي الذي أبدعها الثوار للوقوف في وجه القمع العنيف لأجهزة النظام؟ وإنما ظل منطلقه الأول والأخير في رسم وتوقع اتجاهات الصراع في سورية هو مصلحة الطبقات الشعبية وحقها العادل في الحرية والعدالة الاجتماعية، وفي هذا الصدد يقول ضاهر: » ان نضال الملايين من المظلومين السوريين هو الذي يسمح باسقاط النظام وليست العمليات الانتحارية أو الأيديولوجية الرجعية والطائفية لجبهة النصرة أو المجموعات الشبيهة بها ، فهذه الاخيرة تعمل على تقسيم الحركة الشعبية وتمزيقها ويضعف كفاحنا. لا شك بان تنسيق قسمي المقاومة الشعبية السلمية و المسلحة، أمر أساسي على طريق النصر».

يعود بنا جوزف أيضا، للبدايات الأولى لانطلاق الحراك الشعبي في سوريا، ولحقيقة من أغرق ثورة السوريين في العنف والإرهاب، وفي هذا الإطار يؤكد الحقيقة الملموسة التي يرتعد من ذكرها والإقرار بها أعداء الشعب السوري، والتي تتجلى في كون « الحركة الشعبية السورية بدأت بشكل سلمي مطالبة بإصلاحات، لكن النظام رد بالعنف والقمع في كل الاتجاهات. فنظمت بعض أقسام الشعب السوري مقاومة مسلحة لرد هجمات أجهزة الأمن والبلطجية، المعروفين باسم الشبيحة، والتابعين للنظام. و كانت تدافع أيضا عن التظاهرات والتنظيم الجيد للتنسيقات المحلية الشعبية «. وفي هذا إقرار بوقائع تاريخية ملموسة غير قابلة للتزوير والمحو من ذاكرة التاريخ، وهي أن طغمة نظام الأسد هي من جرت الثورة إلى مستنقع العنف، بل وسعت إلى تفكيك المقاومة الشعبية الموحدة باستعمال نار الطائفية من جديد، لمواجهة «حركة شعبية قام نضالها الموحد، على تطوير حس تضامني وطني واجتماعي يتجاوز الانقسامات الاثنية والطائفية. هكذا، كان السكان الأكراد والأشوريون بمناطقهم سنان رمح المعارضة ضد نظام الأسد منذ بداية الثورة. وعلاوة على ذلك شارك اللاجئون

الفلسطينيون بسوريا في التظاهرات وفي النضال ضد النظام واستقبلوا في معسكراتهم عائلات سورية عديدة فارة من القمع «بحيث أنه في تظاهرات عديدة، بوسعنا مشاهدة لافتات كتب عليها «الطائفية مقبرة الثورة أو الأوطان» أو «لا للطائفية!». وعقب كل مذبحة يقترفها النظام أو اعتداءات غير متبناة، يرى كثيرون أنها منظمة من قبل النظام، كانت لجان التنسيق المحلية تعمل على إدانتها وتدعو إلى وحدة الشعب».

إن الأسباب المؤدية لاندلاع الثورات العربية ، والتي زاد من حجمها وحدتها سياق الأزمة الاقتصادية العالمية، هي على قدر من العمق والاتساع يجعل من الصعب على أعداء الشعوب أن يجدوا لها حلولا على المدى المتوسط، فإن كانت الطبقات السائدة قد تمكنت من خلال استعمال الانفلات الأمني وخطر الإرهاب، وتوظيف الطائفية لترهيب الشعوب المنتفضة، من إعادة التحكم في زمام الأمور، مدعومة في هذا الإطار من طرف القوى الليبرالية واليسارية المتهالكة، والتي ما فتئت تعبر عن انحيازها لأنظمة الثورة المضادة في مصر وسوريا وغيرها، بدعوى الحفاظ على مكتسبات الدولة والمجتمع على صعيد العلمانية والحريات الفردية، في وجه الخطر الإسلامي الذي يتهدد هذه القيم، لكن دون أن تتردد هذه القوى، بحكم طبيعة المصالح الاقتصادية والاجتماعية التي تحركها، في الاصطفاف إلى جانب العسكر والاستبداد ومناصرته، بحجة الدفاع عن العلمانية وحماية البلاد من خطر الظلامية الإسلامية.

مما يجعل من مهمة شق طريق ثالث يقوم على شعار لا دعم أو تحالف مع طرفي الثورة المضادة: الأنظمة الدكتاتورية وتيارات الرجعية الدينية بمختلف اتجاهاتها، مهمة أساسية على جدول أعمال الثوريين قبل غيرهم من اتجاهات المعارضة، طريق ينتصر لحق الشعوب المنتفضة العربية والمغاربية من أجل تقرير مصيرها، ويقوم على هدف توحيد الطبقة العاملة ضد أعدائها وجذب كافة المضطهدين والمطالبين بالحرية وراء راية الطبقة العاملة الثورية، دون أن يعني ذلك، على وجه الإطلاق، السكوت أو تأييد الجرائم ومختلف أشكال البطش التي تقترفها الأنظمة الاستبدادية ضد الإسلاميين، بحجة الدفاع عن «المدنية» و«العلمانية» و«الحريات الفردية» و«حقوق النساء والأقليات»...لأن الدفاع عن هذه القضايا وغيرها يتطلب أولا وقبل كل شيء الوقوف في وجه القمع أيا كان المستهدف منه.

وبشأن الطريق الثالث، يقول جوزف ضاهر، «يتجلى دورنا في معارضة مختلف قوى الثورة المضادة وبناء جبهة مستقلة عن هذين الشكلين من أشكال الرجعية والانخراط في النضال على أسس ديمقراطية واجتماعية ومعادية للامبريالية والتصدي لكل أشكال الميز والعمل من أجل تغيير المجتمع جذريا في إطار دينامية من أسفل تجعل من الفئات الشعبية الفاعل في التغيير، وعلينا بوجه هذه المواجهات أو التعاون بين قوى الرجعية، عدم اختيار شكل من أشكال الرجعية، لكن دعم وبناء وتنظيم بديل شعبي وجذري من أجل تحقيق الأهداف الأولية للثورات المتمثلة في الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمساواة».

وباعتباره ماركسيا ثوريا، مؤمنا بالدور التاريخي لليسار الثوري في تنظيم معركة العمال وعموم الطبقات الشعبية ضد مركب الاستغلال والاستبداد والتبعية، ومن أجل تحقيق مهام التحرر الوطني والديمقراطي والاشتراكية، لم يفت جوزف ضاهر طرح أسئلة حارقة وحاسمة حول دور هذا اليسار في معمعان السيرورات الثورية الجارية، سيما في مرحلتها الحالية المطبوعة بانتصار الثورات المضادة واستعادة الطبقات السائدة لزمام الأمور في أكثر من بلد.

أي دور لليسار الثوري

في هذا الإطار يتسائل جوزف عن دور اليسار الثوري في هذه الظروف؟ وهل عليه ترك المعركة وانتظار ثورة اجتماعية خالصة، كما يفعل، وفعل، بعض من اليسار التقليدي؟ أو عليه أن يكون جزءا لا يتجزأ من هذه السيرورة الثورية وتوجيه قواه كليا نحو هذا النضال لإطاحة النظام ولأجل تجذر مختلف عناصر هذه الثورة؟

هذه الأسئلة، التي يقفز عليها ويتجاهل التصدي إليها فكريا وبرنامجيا، مع كامل الأسف، جزأ هائل، من المعارضة ومن ضمنهم من يدعون الانتساب للماركسية أيضا، سبق لملهم ثورة أكتوبر أن أبدى رأيه بصددها انطلاقا من الخبرات الثورية للشعوب، مؤكدا «أن الاعتقاد بإمكان تحقيق الثورة (...) بدون تفجير ثوري لقسم من البرجوازية الصغيرة مع كل أحكامها المسبقة، وبدون بروز حركة جماهيرية بروليتارية وشبه بروليتارية غير واعية سياسيا تناضل ضد تسلط وقمع الأسياد الإقطاعيين ورجال الدين والملكية والنزعة القومية، الخ، هو اعتقاد يعني رفض قيام الثورة الاجتماعية. ويعني ذلك تصور أن جيشا سيقف في مكان معين وسيقول «نحن مع الاشتراكية»، وجيش آخر في مكان آخر، سيقول «نحن مع الامبريالية»، وهكذا ستتحقق الثورة الاجتماعية! (...) كل من يتوقع ثورة اجتماعية «طاهرة» لن يتمكن بأي وجه من العيش مدة طويلة ليراها. إنه ثوري قولا ولا يفهم بتاتا معنى ثورة حقيقية» (لينين، الأعمال الكاملة، الطبعة الرابعة باللغة الفرنسية، المجلد 22)

أما بالنسبة للرفيق جوزف ضاهر فإن المسألة واضحة، بحيث «لا يمكن لسيرورة ثورية أن تكتسي لونا واحدا ولن تكون كذلك بأي وجه، وإلا فلن يمثل ذلك ثورة. ومن ناحية أخرى، فإن دور اليسار الثوري واضح: النضال ضد النظام والعمل على تجذر الحركة الشعبية».

وبخصوص التدخل السياسي والعسكري الذي تقوده أنظمة الخليج الرجعية من خلال دعم أقسام من «المعارضة السورية»، فإن جوزف يرى بأن هذا الدعم يسعى، بالأساس، إلى «حرف مجرى الثورة السورية عن أهدافها الأولية والقائمة دوما، اي ديمقراطية مدنية، والعدالة الاجتماعية والحرية، وبوجه خاص تحويلها إلى حرب طائفية»، وهذا ما يخدم بقاء نظام الأسد ويدعم سياساته وممارساته الطائفية، والذي لا نتصور إسقاطه دون وحدة القوى العاملة والشعبية في سوريا بصرف النظر عن انتماءاتها الدينية أو الإثنية. ففي الواقع تخشى دول الخليج، كما يقول جوزف ضاهر، امتدادا للثورة بالمنطقة قد يهدد سلطاتها ومصالحها. كما أن تحويل طبيعة الثورة إلى حرب طائفية قد يتيح لها ترويع سكانها (تضمنت خطابات الملك المغربي إشارات واضحة بهذا الشأن)، بعرض الأمور التالية: من المحتمل جدا أن يؤدي كل تغيير بالمنطقة إلى حروب طائفية، ومن ثمة وجوب الدفاع عن الوضع الراهن، وبعبارات أخرى: الحفاظ على القوى الديكتاتورية».

وفي نهاية المطاف، نقول نحن، أيضا، كاشتراكيين ثوريين في المغرب، ما قاله رفيقنا السوري ضاهر، بكل بساطة ولكن بمنتهى الصراحة والصدق: إن من لا يعترفون بالثورات الشعبية يأبون إذا أن يطرحوا على بساط البحث تحرر الذين هم في أسفل ومن قبل الشعب! ولا يمكن إذن اعتبارهم يساريين».

ثورة دائمة

وانطلاقا من هذا المبدأ يرى ضاهر بأن دعم اليسار الثوري يتغيى «ظفر الثورة في إطار النضال من أجل تحرر الشعب السوري، وأيضا في إطار دعمنا للثورة الدائمة، التي تعني مواجهة نظام الأسد الديكتاتوري وإطاحته، و معارضة الدول الامبريالية العالمية والإقليمية، التي تسعى لتغيير مجرى السيرورة الثورية السورية لأجل مصالحها الخاصة وضد مصالح الشعب السوري. لذلك نرفض وندين كل التدخلات الأجنبية بسوريا، سواء المحور الغربي والسعودي/القطري، أو المحور الإيراني/الروسي الذي يدعم النظام في قمعه للحركة الشعبية وفي كل قدراته العسكرية والمالية.

كما يندرج استمرار الثورة في إرادة بناء سوريا حرة، وديمقراطية، وعلمانية وثورية تسعى للقضاء على جميع أشكال التفاوت التمييز الاجتماعية، والاثنية، والدينية، وتهدف إلى دعم حق الشعب الكردي في تقرير مصيره، واحترام الأقليات الدينية والاثنية، وضمان الحريات الديمقراطية والسياسية للجميع إناثا وذكورا.

ستكون الثورة دائمة لأنها تلتزم أيضا ببذل كل جهودها لتحرير الجولان المحتل، ولدعم حق الشعب الفلسطيني من أجل عودة اللاجئين وتقرير المصير على أرض فلسطين التاريخية، ولمساعدة الشعوب الأخرى بالمنطقة في نضالها ضد أنظمتها الديكتاتورية وضد الامبريالية».

وانطلاقا، من هذا التحليل الذي لا يرتهن فقط بالوضع المأساوي الذي تعيشه الثورات العربية ولانسداد آفاقها على المستوى القريب، وإنما ينشد بالأساس مستقبلها، أخذا بعين الاعتبار بأن الأسباب العميقة التي أدت إلى اندلاعها، ما تنفك، تزداد تفاقما وحدة، وأن إرادة الشعوب في التحرر والانعتاق أكبر من كل المؤامرات، فإن هذا الوضع التاريخي المعقد يضع على عاتق الثوريين مهمة استخلاص الدروس الحقيقية من هذه الثورات بإخفاقاتها ونجاحاتها، والاسترشاد بها في وضع خططهم الاستراتيجية والتاكتيكية وفي عقد تحالفاتهم، بما يساهم في تهييئ الشروط الذاتية لانتصار الشعوب القادم دون ريب.

كما لا يجدر بالثوريين، إغفال العمل على واجهة تقوية التضامن الأممي والحرص على تنظيمه، حسب الشروط والإمكانات المتوفرة في كل بلد من البلدان، وعدم الاستكانة، في هذا الجانب، إلى ما تبديه شعوبنا من تضامن عفوي تحركه الجرائم الوحشية التي تقترفها الطبقات الحاكمة. ولنضع نصب أعيننا بأن مرحلة الانفجارات الجماهيرية الكبرى، بقدر ما يتسارع فيها تطور الوعي الطبقي للجماهير المنتفضة فهي مرحلة مواتية، أيضا، لتنظيم التضامن الأممي، ما يضع أمام الثوريين فرص حقيقية لتعميق النقاش فيما بينهم حول القضايا الكبرى والانطلاق منها لتوطيد تعاونهم التنظيمي والسياسي على الصعيد الأممي، بدل الارتهان بخلافات أضحت متجاوزة بحكم التطورات والمستجدات التي تحكم كفاح الطبقة العاملة اليوم.

مهدي رفيق.

سوريا: التغيرات الاجتماعية والاقتصادية، الإنعكاسات والنتائج

الخميس 17 تشرين الأول (أكتوبر) 2013

بقلم: جوزف ضاهر

المصدر: L'Anticapitaliste

ترجمه الى العربية: وليد ضو

الثورة الشعبية في سوريا بدأت نتيجة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية منذ وصول حافظ الأسد إلى السلطة عام 1970. وهذه التغيرات تندرج في سياق السيرورة الإقليمية والعالمية لتطبيق السياسات النيوليبرالية منذ ذلك العقد.

برجوازية حلب ودمشق أثنت ورحبت بذلك بفرح كبير، بدأ حافظ الأسد ببناء شبكة من الولاءات الاقتصادية خاصة، تتألف من شخصيات من طوائف وأعراق وعشائر متعددة، فوضع حدا للسياسات الراديكالية التي اتخذت في الستينيات، والتي كانت قد أزعجت السلطة السياسية للبرجوازية. الأسد أرضى القطاعات الأقوى- كبار التجار، وكذلك المصانع الكبرى، المتركزة خاصة في دمشق وحلب، بالإضافة إلى ملاك الأراضي الواسعة- حيث استمر نفوذهم بالنمو داخل النظام، كما ساعد على إشراك البرجوازية الجديدة التي شجعها على النمو داخل أجهزة الدولة نفسها.

خلال ثلاثين عاما، اعتمد حافظ الأسد سياسة اللبرلة الاقتصادية البطيئة المختلطة مع الفساد، مسببا عدة نكسات اقتصادية جرى حجبها بفعل - عائدات النفط- والمعونات التي كانت تقدمها ممالك وإمارات الخليج. عام 1986، تعرضت العملة الوطنية لأزمة وكان ذلك دليلا على ترسخ الشبكات الاقتصادية التي بناها النظام. عام 1991، سيطرت هذه الشبكات على قطاعات واسعة من الاقتصاد.

هذه «الطبقة الجديدة» المرتبطة عضويا بالنظام، كانت بحاجة لاستثمار ثرواتها في قطاعات مختلفة من الاقتصاد. فصدر المرسوم رقم 10 عام 1991 الذي كان وسيلة لـ«غسل» أموالها المتراكمة. فقد عزز هذا المرسوم وشجع على الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي في القطاعات التي كانت لا تزال حكرا على القطاع العام، كصناعة الأدوية والزراعة والصناعات الزراعية والفنادق والنقل (1). وسهل فرص الاستثمار في القطاع الخاص وفتح المجال أمام عمليات الاستيراد والتصدير من خلال خفض الضرائب وتقديم حوافز ضريبية أخرى، وإن كانت لا تزال تحت سيطرة النظام، وبالتالي ساعد على إثراء أعضائه المحظيين وعمق نظام الفساد على نطاق واسع «رأسمالية المحاسيب».

شهدت التسعينيات ظهور «طبقة جديدة»- طبقة من الأغنياء أو برجوازية هجينة- ناتجة عن الاندماج بين بيروقراطية الدولة والناجين من البرجوازية القديمة «الخاصة». ونشأت العديد من الاحتكارات في يد عائلة الأسد، وعلى ما يبدو فإن رامي مخلوف (ابن خال الديكتاتور بشار الأسد) سيطر عشية بدء الثورة عام 2011 على ما يقارب 60 بالمئة من اقتصاد البلاد (2).

انخفضت نوعية السلع والخدمات خاصة في مجال الصحة والتعليم حيث زاد عدد المؤسسات الخاصة، في حين

نما القطاع المصرفي منذ عام 2004، عبر المصارف الخاصة الأولى التي يسيطر عليها رأسمال سوري وخليجي، وشركات التأمين، وبورصة دمشق بالإضافة إلى مكاتب الصيرفة.
وقد أدت السياسات النيوليبرالية التي نفذت خلال العقد الماضي إلى انهيار القطاع العام وساهمت في هيمنة القطاع الخاص، الذي يمثل حوالي 70 بالمئة من النشاط الاقتصادي (3). حيث أرغم الشعب على اللجوء إلى القطاع الخاص الأكثر تكلفة، للحصول على الخدمات الأساسية.
وارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة من 120 مليون دولار عام 2002 إلى أن وصلت عام 2010 إلى 3.5 مليار دولار، خاصة في مجال التصدير وقطاع الخدمات، السياحة بشكل خاص (4). أكثر من ذلك، عمل النظام على «إصلاح» نظام الدعم، من خلال معاقبة الطبقات الشعبية والأكثر فقرا، وتضاعفت، في الوقت عينه، الخصخصة.
وانخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي والدخل الحقيقي للفرد منذ بداية التسعينيات. وعشية بدء الثورة في آذار 2011، وصل معدل البطالة 14.9 بالمئة بحسب الأرقام الرسمية– تشير مصادر أخرى إلى أنها تراوحت بين 20 و25 بالمئة، وقد بلغت نسبة البطالة 33.7 بالمئة و39.3 بالمئة على التوالي للفئة العمرية 20–24 سنة وللفئة العمرية 15–19 سنة (5). عام 2007، بلغت نسبة السوريين الذين يعيشون تحت خط الفقر 33 بالمئة، أي ما يعادل 7 ملايين مواطن سوري، في حين كانت نسبة 30 بالمئة منهم أعلى بقليل من هذا الخط (6). وترتفع نسبة الفقراء في المناطق الريفية إذ تبلغ 62 بالمئة في حين بلغت نسبتهم في المناطق المُدنية 38 بالمئة. الفقر أكثر انتشارا ورسوخا ووضوحا (58.1 بالمئة) يتركز في الشمال الشرقي والغربي (محافظات إدلب، وحلب، والرقة ودير الزور والحسكة)، حيث يعيش 45 بالمئة من السكان (7).
النمو الاقتصادي في سوريا، الذي كان بمعدل 5 بالمئة في السنوات التي سبقت الثورة، لم تستفد منه الطبقات الشعبية، إنما ازدادت الفروقات الطبقية. على سبيل المثال، بين عامي 1997 و2004 ارتفع معدل جيني من 0.33 إلى 0.37. عامي 2003–2004، كان 20 بالمئة من السكان الأكثر فقرا يساهمون بـ7 بالمئة من مجمل الإنفاق، في حين ساهم 20 بالمئة من السكان الأكثر غنى في 45 بالمئة من إجمالي الإنفاق (8). هذا الاتجاه استمر في النمو حتى اندلاع الثورة.
في القطاع الزراعي، ومنذ عام 2008 خصخصت الأراضي على حساب مئات الآلاف من المزارعين في شمال شرقي البلاد بذريعة الجفاف. في الواقع تزايد عدد الشركات الزراعية الكبرى وتكثف استخدامها للأراضي، كما استخدمت الأراضي المخصصة للرعي، وحفرت آبارا ارتوازية دون ترخيص، ومُدَت لها أنابيب المياه للاستجابة لمتطلبات أصحاب الأراضي الزراعية الجدد، كل ذلك ساهم في زيادة فساد الإدارات المحلية وقد ترافق ذلك مع تفاقم الأزمة الزراعية. عام 2008، عمل 28 بالمئة من المزارعين في 75 بالمئة من الأراضي المروية، في حين كان 49 بالمئة من المزارعين لا يملك إلا 10 بالمئة منها. الأمر الذي يدل على عدم المساواة داخل القطاع الزراعي(9).
غياب الديمقراطية وإفقار قطاعات واسعة من المجتمع السوري، وفي ظل مناخ من الفساد وزيادة الفروقات الطبقية، كل ذلك مهد الطريق أمام الثورة الشعبية، التي كانت تنتظر مجرد شرارة.

مصادر:

(1) Bassam Haddad, Business Networks in Syria, the Political Economy of Authoritarian Resilience, Stanford Californie, Stanford University Press, 2012, XIV.

(2) محمد جمال باروت، العقد الأخير في تاريخ سوريا: جدلية الجمود الإصلاح، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012

(3) Bassam Haddad, Business Networks in Syria, the Political Economy of Authoritarian Resilience, Stanford Californie, Stanford University Press, 2012, 20

(4) القطاع السياحي أصبح مزدهرا، حيث مثل 12 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، أي ما مقداره 6.5 مليار دولار، وعمل فيه 11 بالمئة من اليد العاملة عام 2011. وقد تعرض هذا القطاع لخسائر فادحة منذ بدء الثورة في آذار2011 FIDA, République arabe syrienne, programme d'options stratégiques pour le pays, 2009 Décembre, http://www.ifad.org/gbdocs/eb/98/f/EB-2009-98-R-22.pdf

(5) مكتب الإحصاء المركزي، دمشق (http://www.cbssyr.org/).

(6) UNDP, Syrian Arab Republic, Third National MDGs Progress Report 2010, http://www.undp.org/content/dam/undp/library/MDG/english/MDG%20Country%2....

(7) FIDA, République arabe syrienne, programme d'options stratégiques pour le pays, 2009 Décembre, http://www.ifad.org/gbdocs/eb/98/f/EB-2009-98-R-22.pdf

(8) Heba El Laithy, H. and Khaled Abu-Ismail, Poverty in Syria. UNDP Syria CO, UNDP, 2005

(9) FIDA, République arabe syrienne, programme d'options stratégiques pour le pays, décembre 2009, http://www.ifad.org/gbdocs/eb/98/f/EB-2009-98-R-22.pd.

موقف وتأملات حول جبهة النصرة و أشباهها

بقلم جوزف ضاهر

19 نوفمبر 2012

من المرجح ان الجماعة السلفية التي ضربت مرة أخرى في مدينة حماة، الاثنين 5 تشرين الثاني 2012، مسببة قتل أكثر من 50 شخصا، هي جبهة نصرة اهل الشام. وليس هذا أول هجوم للجماعة السلفية المذكورة يسبب قتل العديد من المدنيين و / أو أفراد من الأجهزة الأمنية أو إدارة الدولة. هذه المجموعة لا تزال هامشية، مثل الجماعات السلفية الأخرى، ولكن ازدادت أهميتها بفضل المساعدة المالية المقدمة من دول الخليج، في حين يفتقر مقاتلو الجيش السوري الحر للموارد والتمويل. هذا الدعم الذي تتلقاه الجماعات السلفية المقاتلة يندرج في اطار مسعى دول الخليج الى إفشال الثورة الشعبية واجهاضها و لتحويله إلى حرب طائفية.

بعد تقديم عرض موجز عن جبهة النصرة، سوف نشرح لماذا نعارض التفجيرات الانتحارية التي تقوم بها جبهة النصرة أو غيرها، و التدليل على ان هذه الاعمال لا تخدم انتصار الثورة.

أصول وتطورات جبهة النصرة

تريد الجماعة الجبهة النصرة اسقاط نظام الأسد، ولكنها لا تجد نفسها معنية بديناميات الحركة الشعبية السورية من أجل الحرية، والكرامة والمساواة. لكن هذه المجموعة الاسلامية تريد ان تقيم وبالقوة دولة إسلامية وفق برنامج سلفي في تناقض صارخ مع شعارات وروح للثورة

ظهرت مجموعة جبهة النصرة على الساحة السورية في كانون الثاني عام 2012 في تسجيل للفيديو داعية للجهاد ضد النظام و باستخدام خطاب طائفي صريح. تعرف المجموعة نفسها كمدافع عن الطائفة السنية ضد العدو العلوي ووكلائه من الشيعة.

وقد أثنى العديد من مؤيدي تنظيم القاعدة على خطاب جبهة النصرة والاعمال التي قامت بها لاحقا. تميزت هذه المجموعة أيضا بأنها تتكون من إسلاميين من اصول أجنبية كثر، يقودها فكر طائفي يتعارض مع الرسالة التوحيدية بين كل السوريين للثورة الشعبية.

سواء في اختيارها للاهداف مثل المباني الحكومية في المناطق الحضرية المزدحمة أو اسلوبها التكتيكي، مثل استخدام التفجيرات الانتحارية، فان لهذه المجموعة الكثير من القواسم المشتركة مع جماعة تنظيم القاعدة في العراق اكثر مما لها من قواسم مع الجماعات المسلحة للمعارضة السورية.

صحيح أن جبهة النصرة شاركت في الهجوم على مدينة حلب هذا الصيف إلى جانب غيرها من المجموعات المسلحة لتحرير المدينة من الجيش النظامي، ولكن للأسف دون جدوى حتى اليوم ، على الرغم من تحرير بعض الأحياء.

لكن هذا لا يزيل الطابع الرجعي والطائفي لهذه المجموعة في معارضة تامة مع جذور وأسباب الانتفاضة الشعبية، وهي تريد خطف الثورة الشعبية وجرها الى حرب طائفية، وهذا ما نرفضه تماما.

التفجيرات الانتحارية

أولا، نحن نكرر أننا نؤيد المقاومة الشعبية المسلحة بالتنسيق مع الحركة الشعبية كسبيل لاسقاط هذا النظام.

فالمقاومة المسلحة هي رد فعل على عنف وقمع النظام الهمجي ضد الشعب السوري في كفاحه من أجل الحرية والكرامة.
هذا الواقع يختلف عن الهجمات الانتحارية التي تؤثر على العديد من المدنيين والدوائر الحكومية. أولا، و كما عبرت عنه غالبية الحركة الشعبية السورية,نحن نتبنى هذا الشعار: من يقتل شعبه فهو الخائن.
أطلق هذا الشعار ضد الدكتاتور بشار الأسد اساسا ، كما انه وجه ضد التفجيرات الانتحارية لجبهة النصرة ايضا والتي تسببت في مقتل العديد من المدنيين السوريين.
ثانيا، والأهم من ذلك، علينا الاجابة على سؤال ما هو الموقف من هذه الأعمال و هل تساعد الثورة؟ ونحن لا ننكر أنه هو عنف النظام الذي قد أدى، في كثير من الحالات،إلى هذه الأعمال الرهيبة، و ان النظام هو المسؤول الأول عن هذا الوضع.
ومع ذلك، لا يمكننا الا تبني ما قاله تروتسكي الثوري الروسي، احد القادة الرئيسيين للثورة الروسية ومؤسس الجيش الأحمر، الذي اعتبر ان تكتيك الإرهاب الفردي لا فعالية في تحقيق مهام النضال من أجل تحرر البروليتاريا والشعوب المضطهدة. رغم انه اكد تفهمه , مع ذلك, لحتمية هكذا أفعال متشنجة والناتجة عن اليأس والانتقام.
ان حجم الجرائم الفاشية، قال تروتسكي، هو بشع جدا الى حد أن هذا التعطش للانتقام، حتى إذا تم له ما يبرره، لا يمكن له ان يرتوي من خلال عمليات اغتيال معزولة لبيروقراطيين فاشيين . والحال نفسه ينطبق على سوريا، فإن الهجمات الانتحارية ضد مكاتب الحكومة والأجهزة الأمنية لن تروي رغبتنا في الانتقام من هذا النظام الهمجي كما انها لا تساعدنا في مسعانا لاسقاطه.
قال تروتسكي أن " ليس بمقدور منتقم معزول أن يحرر المضطهدين، بل وحدها حركة ثورية جماهيرية هي القادرة على ذلك، وهي التي لن تدع أي شيء يتبقى من نظام الاستغلال الطبقي والقهر القومي و الاضطهاد العنصري". في الواقع، حركة جماهيرية هي التي ستسمح قيام سوريا الجديدة، سوريا حرة.
بالفعل أدان الشعب السوري بأغلبية ساحقة هذه العمليات، مثلما ادانتها مجموعات من الجيش السوري الحر أو تلك المرتبطة به أيضا. ولكن يجب أن نسأل سؤالا آخر عن الترابط بين الحركة الشعبية، السلمية والمسلحة، في المعركة المشتركة ضد النظام
انه نضال الملايين من المظلومين السوريين هو الذي يسمح باسقاط النظام وليست العمليات الانتحارية اوالأيديولوجية الرجعية والطائفية لجبهة النصرة أو المجموعات الشبيهة بها ، فهذه الاخيرة تعمل على تقسيم الحركة الشعبية وتمزيقها ويضعف كفاحنا. لا شك بان تنسيق قسمي المقاومة الشعبية, السلمية و المسلحة, أمر أساسي على طريق النصر
واخيرا نذكر ما قاله الثوري تروتسكي والذي يدوي براهنيته مع ما يواجهه اليوم السوريون في نضالهم من أجل الحرية والكرامة، " فقط الإطاحة بجميع أشكال الرق والتدمير الكامل للفاشية، فقط باقامة عدالة الشعب ضد قطاع الطرق ورجال العصابات المعاصرين هي التي ستجلب الاشباع الحقيقي لسخط الشعب.
نعم، فقط سقوط نظام الأسد ونظامه سيروي سخطنا الكبير.
عاشت سوريا حرة.

الشعب السوري لن يخضع ، أو الثورة الشعبية الدائمة

السبت 1 كانون الأول (ديسمبر) 2012

بقلم: جوزف ضاهر

تعريب : المناضل-ة

المصدر: مجلة انبريكور، يصدرها المكتب التنفيذي للأممية الرابعة

عدد 587 – شهر أكتوبر 2012

معظم مجموعات المقاومة المسلحة بسوريا تمثل فعلا مقاومة شعبية، ومن الخداع تماما إظهارها كأداة بيد قوى امبريالية عالمية أو إقليمية. كما أنها ليست مجموعات إسلامية فاعلة بكل استقلال عن الحركة الشعبية. وفي الواقع فأن تكون مسلما لا يعني أن تكون اسلامويا.

لم تكف مقاومة الشعب السوري عن الاتساع منذ بداية السيرورة الثورية المنطلقة في مارس/آذار 2011. ويندرج نضاله في إطار النضالات الشعبية بتونس ومصر وامتد إلى البلدان الأخرى بالمنطقة.

و يستمر القمع الوحشي ضد الشعب السوري، حيث أعلن رئيس المرصد السوري لحقوق الإنسان، رامي عبد الرحمن، يوم 23 آب/أغسطس، وقوع ما لا يقل عن 24495 شهيد منذ بداية الثورة، منهم 17281 مدني و 6163 عسكري و 1051 جندي منشق كانوا قد انضموا إلى الثورة. ويلزم إضافة 1.5 مليون شخص تم تهجيرهم داخل سوريا، في حين لجأ أكثر من 250 ألف شخص إلى الزظبلدان المجاورة.

تنظيم ذاتي للحركة الشعبية

لم تنسحب الحركة الشعبية في سوريا من الشارع، ومن الجامعات و أماكن العمل، بعكس ما قيل، رغم ما مارس النظام من قمع عنيف ومتعدد الأشكال، سياسيا وعسكريا.

منذ بدء الثورة، كانت أشكال التنظيم الرئيسة هي التنسيقات المحلية الشعبية على صعيد القرى والأحياء والمدن والمناطق. وتمثل هذه اللجان الشعبية رأس حربة الحركة المعبأة للشعب من أجل التظاهرات. كما طورت أشكال تسيير ذاتي قائمة على تنظيم الجماهير في المناطق المحررة من نير النظام. وظهرت مجالس شعبية منتخبة لتسيير المناطق المحررة، مبرهنة بذلك على أن النظام هو مسبب الفوضى و ليس الشعب.

كما أقيمت إدارات مدنية بالمناطق المحررة من قوات النظام المسلحة بسبب غياب الدولة للاضطلاع بمهامها في مجالات عديدة، مثل المدارس والمشافي والطرق وخدمات الماء، والكهرباء والاتصالات. وتعين هذه الإدارات المدنية بالانتخاب والإجماع الشعبيين ومهمتها الرئيسة التزويد بخدمات الوظيفة العمومية والأمن والسلم الأهلي.

كما كانت الجامعات أماكن هامة للمقاومة الشعبية، و شهدت جامعة حلب، التي كانت رأس رمح الاحتجاج في المدينة منذ بدء التظاهرات في مارس 2011، تظاهرات طلابية حاشدة في أيار/مايو الأخير وقبله أيضا. وقد تعرضت لقمع عنيف من قبل قوى الأمن التي قتلت أربعة أشخاص واعتقلت مئات آخرين. وقد أوقفت جامعة حلب الدروس خلال شهري أيار/مايو وحزيران/يونيو خشية اندلاع انتفاضة أكبر للشباب، فيما رصاص البنادق أكثر من الكتب بجامعة حمص. وغالبا ما تسمع أصوات و أناشيد طلاب جامعة دمشق من

القصر الرئاسي، القريب بنحو مائة متر، بينما تجري مظاهرات يومية تقريبا في جامعة درعا و دير الزور.
و يمثل الطلاب ربع عدد الشهداء في سوريا منذ بدء الثورة في مارس/آذار 2011، حسب اتحاد الطلاب الأحرار في سوريا. ويمثل هذا الاتحاد، الذي تأسس يوم 29 أيلول/سبتمبر 2011، للنضال ضد النظام، قلعة سياسية ونقابية للمقاومة من أجل إرساء مجتمع ديمقراطي في حياة الحركة الطلابية. و تنظم النقابة تظاهرات الطلاب الأحرار والمقاومة الشعبية في الجامعات عبر البلد برمته. كما قام اتحاد الطلاب الأحرار بدور كبير في حملات الإضراب والعصيان المدني في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير 2012.
كما ظهرت نقابة أساتذة سوريين حرة في يناير/كانون الثاني 2012 معلنة مساندتها للثورة السورية و التزامها بإعادة هيكلة الجامعات بقصد تحويلها إلى منارات للعلم والعدل والحرية. كما عبرت النقابة عن عزمها على تطهير الجامعة من مصالح أمن النظام وفساده.
يجذر التذكير أن الجامعات كانت، مع الجيش، قطاعات المجتمع الرئيسة التي فرض عليها النظام رقابة شبه تامة. و منع كل الأنشطة السياسية ، ما خلا أنشطة حزب البعث. وكان هذا الحزب المنظمة السياسية الوحيدة المسموح لها بتنظيم أنشطة وندوات و تظاهرات عمومية في الجامعة أو في ثكنة عسكرية أو نشر جريدة في الجامعة أو الجيش.
وحتى الأحزاب السياسية المتحالفة مع النظام في إطار الجبهة الوطنية التقدمية، لم يكن يحق لها أن تنظم نفسها أو تقوم بدعاوة أو يكون لها حضور صغير رسمي في تلك المؤسسات.
و على النحو ذاته، فرض النظام سيطرته على البيروقراطية النقابية، ما حال دون النضال ضد السياسات النيوليبرالية والاستبدادية التي ينهجها، لا سيما منذ سنوات 2000. ومذاك واصل مستوى عيش غالبية السكان تدهوره، فيما القمع السياسي يتواصل. على سبيل المثال، في عام 2006، احتج مئات العمال بالمقاولة العامة للبناء بدمشق واشتبكوا مع قوات الأمن. وفي نفس الفترة بحلب، خاض سائقو سيارات الأجرة إضرابا احتجاجا على شروط عملهم وحياتهم.
وتم أيضا قمع الشعب الكادح خلال سيرورة الثورة. وأثناء شهر كانون الأول/ديسمبر 2011، شنت حملات ظافرة من العصيان المدني وإضرابات عامة بسوريا. ما شل مناطق هامة من البلد، وبذلك بينت أن تعبئة الطبقة الكادحة والمستغَلين قائمة في صلب الثورة السورية. لذلك السبب سرح النظام الديكتاتوري ما يزيد عن 85000 عامل وعاملة بين كانون الثاني/يناير عام 2011 وشباط/فبراير 2012 وأغلق 187 مصنعا (وفق الأرقام الرسمية) بهدف إيقاف دينامية الاحتجاج.
بإمكاننا إدراك أن السيرورة الثورية بسوريا هي حركة شعبية وديمقراطية حقيقية تعبئ الفئات المستغَلة والمضطهَدة ضد النخب الرأسمالية المرتبطة بالنظام العالمي (في غاية التماثل مع نظيراتها بالعالم العربي).
هل من اللازم استحضار كل التدابير النيوليبرالية المتخذة من قبل هذا النظام والتي أفقرت المجتمع وأضعفت الاقتصاد السوري؟ تعيش نسبة 60% من السكان بسوريا تحت عتبة الفرق أو فوقه بقليل. هل من الضروري التذكير بأن آل الأسد، ولاسيما الملتفين حول رامي مخلوف، استحوذوا على أكثر من 60% من الثروات الاقتصادية بسوريا، من خلال عمليات الخصخصة.

من مركزية اقتصادية إلى رأسمالية متوحشة فاسدة.

أشادت البرجوازية الكبرى بمدينتي حلب ودمشق باستيلاء حافظ الأسد على السلطة عام 1970 وتلقته بفرح عظيم. وستضع بداية «الحركة التصحيحية» التي شنها حافظ الأسد حدا لسياسات سنوات 1960 الجذرية التي كانت قوضت الرأسمال والسلطة السياسية لهذه البرجوازية الكبرى. وفي الواقع كان هدف نظام الأسد ضمان استقرار النظام، وضمان تراكم الرأسمال على نحو آمن واسترضاء القطاعات القوية من عالم الأعمال، التي كانت دوما تضطلع بدور متنام وأقوى.

تشكل نظام استبدادي وقائم على الزبونية والمحسوبية بوصول حافظ الأسد إلى السلطة، بحيث تم على نحو هائل استغلال إفساد المسؤولين الحكوميين والعسكريين بشكل كبير لضمان ولائهم.

بسب هذا الفساد المعمم، أصبحت الدولة آلة حقيقية لتراكم كميات ضخمة من المال، وبقرة حلوب فعلية لذوي الامتيازات وبوجه خاص للدائرة المقربة للديكتاتور، وعائلته ومساعديه الأكثر إخلاصا. تضاعفت الشبكات غير الرسمية والقائمة على المحسوبية بين أجهزة الدولة وعالم الأعمال، ما خلق طبقة برجوازيي ريع جديدة بسوريا ذات العواقب الوخيمة للغاية على المجتمع السوري إلى حد اليوم. هيمن على اقتصاد البلد سوء استخدام الموارد وتكاثر المقاولات التجارية والأعمال غير المنتجة، التي لا تستند على اليد العاملة، ولكنها مربحة.

كانت هذه «الطبقة الجديدة» المرتبطة عضويا بالدولة بحاجة لاستثمار ثروتها بمختلف قطاعات الاقتصاد. وكان المرسوم رقم 10 عام 1991 وسيلة مكنت هذه الطبقة من «تبييض» ثروتها. أتاح هذا القانون الاستثمار في القطاع الخاص وفتح فرص الاستيراد والتصدير، لكن دوما تحت تحكم الدولة، ما زاد من إثراء كليهما وساعد على استمرار نظام الفساد المعمم. تسارعت عملية الانتقال من مركزية اقتصادية تديرها الدولة نحو رأسمالية قائمة على المحسوبية والزبونية خلال سنوات 1980 مع التخلي تدريجيا عن تدبير اقتصادي موجه مركزيا.

شهدت سنوات 1990 بروز هذه «الطبقة الجديدة» أو طبقة الأثرياء الجدد/ البرجوازية الجديدة الهجينة المتحدرة من اندماج البيروقراطية وبقايا البرجوازية القديمة، «البرجوازية الخاصة».

تزايدت الخصائص البرجوازية للنظام وتسارعت مع نهج سياسات اقتصادية نيوليبرالية منذ وصول بشار الأسد إلى الحكم. واستفاد بوجه خاص من هذه السياسات أوليغارشية قليلة وبعض أتباعها. و كان رامي مخلوف، ابن خال بشار الأسد، رمزا لسيرورة الخصخصة المافيوية هذه التي قام بها النظام.

خلقت عملية الخصخصة احتكارات جديدة بأيدي يد عائلة بشار الأسد، بينما تقلصت نوعية السلع والخدمات. استفاد من عملية خصخصة المقاولات العامة بعض الأشخاص المقربين من النظام. وفي الآن ذاته تطور القطاع المالي مع تأسيس بنوك خاصة، وشركات تأمين، وبورصة دمشق ومكاتب صرف العملات.

لقيت السياسات النيوليبرالة التي نهجها النظام ترحيب الفئات العليا والمستثمرين الأجانب، وبوجه خاص المتحدرين من منطقة الخليج، بتحرير الاقتصاد السوري لمصلحتهم وعلى حساب أغلبية الشعب السوري المتضرر للغاية من استمرار التضخم وغلاء المعيشة. و أدت السياسات النيوليبرالية المطبقة في السنوات الأخيرة إلى انهيار القطاع العام وهيمنة القطاع الخاص، الذي بلغ ما يناهز 70% من الأنشطة الاقتصادية.

الدعامات الرئيسية للنظام المستفيدة من تلك السياسيات إلى حد اليوم هي:

- قادة أجهزة مصالح الأمن،
- شبكات البيروقراطية ورأسماليي المحسوبية والزبونية، التي ترسخت تحت رعاية مختلف قطاعات الخدمات العامة، والتي تطورت وزادت ثراء، بوجه خاص في سنوات 1990 في القطاع الخاص بعد سريان قانون الاستثمار رقم 10 عام 1991.

– برجوازية حلب ودمشق، المستفيدة من السياسة النيوليبرالية في السنوات الأخيرة، بوجه خاص منذ انطلاق ما يسمى بـ«اقتصاد السوق الاجتماعي» عام 2005.

انخفض النمو الحقيقي للنتاج الداخلي الخام والدخل الفردي الحقيقي منذ مطلع سنوات 1990. وخلقت سيرورة التحرير الاقتصادي تفاوتا أكبر على الدوام بسوريا. وجد الأكثر فقرا صعوبة في التكيف مع الاقتصاد الجديد بسبب انعدام فرص عمل، فيما هوت «الطبقة الوسطى» نحو عتبة الفقر لأن مواردها لم تواكب التضخم الذي بلغ 17% عام 2008. وتتراوح الآن نسب البطالة بين 20% و25%، وتبلغ 55% بالنسبة للبالغين 25 سنة (ببلد حيث يمثل البالغون أقل 30 سنة نسبة 65% من مجمل السكان). انتقلت نسبة سكان سوريا الذين يعيشون تحت عتبة الفقر من 11% عام 2000 إلى 33% عام 2012، بينما تعيش نسبة 30% من السكان فوق هذه المستوى بقليل. هكذا، يعيش زهاء 7 ملايين سوري حول عتبة الفقر أو تحتها.

في قطاع الزراعة، يجب عدم اعتبار عملية خصخصة الأراضي التي عانى منها مئات الآف الفلاحين بالشمال بسبب الجفاف من عام 2008، مجرد كارثة طبيعية. إن تنامي استغلال الأراضي وتكثيفه من قبل كبار المقاولين الزراعيين (الصناعة الزراعية)، حتى الأراضي المخصصة سابقا للرعي، وكذا الحفر غير القانوني للآبار وإقامة أنابيب مياه انتقائية تلبية لمتطلبات كبار الملاكين الجدد –بتسهيل من فساد الإدارة المحلية– كل ذلك فاقم الأزمة الزراعية. «وفقا للأمم المتحدة، هاجر ما يفوق مليون شخص من الشمال الشرقي نحو المناطق الحضرية. ولم يعد المزارعون يتوفرون على الموارد ولا على ما يكفي من الطعام. ويقدر هذا العام إنتاج القمح، الذي يعتبر موردا استراتيجيا بسوريا، بـ 2.4 مليون طن مقابل 4.1 مليون طن عام 2007. سنستورد القمح للعام الثالث على التوالي». الاستهلاك الوطني من القمح يبلغ نحو أربعة ملايين طن سنويا. هذا ما كتبت الجريدة اليومية «البعث»في حزيران عام 2010.

إن خريطة الثورات في إدلب ودرعا، وكذا بمناطق قروية أخرى، وفي معاقل تاريخية لحزب البعث، التي لم تسهم إلى حد كبير كما اليوم في انتفاضة سنوات 1980، بما في ذلك ضواحي دمشق وحلب، يبين انخراط ضحايا السياسة النيوليبرالية في هذه الثورة.

المقاومة المسلحة

بدأت الحركة الشعبية السورية بشكل سلمي مطالبة بإصلاحات، لكن النظام رد بالعنف والقمع في كل الاتجاهات. فنظمت بعض أقسام الشعب السوري مقاومة مسلحة لرد هجمات أجهزة الأمن والبلطجية، المعروفين باسم الشبيحة، والتابعين للنظام. و كانت تدافع أيضا عن التظاهرات والتنظيم الجيد للتنسيقات المحلية الشعبية.

تعبر المقاومة المسلحة للشعب السوري عن حقه في الدفاع عن نفسه ضد القمع، وأتاحت مواصلة المقاومة الشعبية ببعض المناطق ضد هجمات النظام. و تشكلت مجالس ثورية في سوريا، وكذا لجان تنسيق العمل السياسي والكفاح المسلح. ووقع قسم كبير من المجموعات المسلحة المشاركة في المقاومة الشعبية المسلحة ضد النظام، على ميثاق حسن سلوك، مراع للقانون الدولي ومناهض للطائفية. وعدد الموقعين في ازدياد مستمر كل يوم. و قد أتخذت هذه التدابير بعد أعمال تعذيب واغتيالات اقترفتها بعض المجموعات المسلحة المعارضة ، غير المرتبطة بالضرورة بالجيش السوري الحر، والتي نددت بها الحركة الشعبية والسواد الأعظم من كتائب الجيش السوري الحر. وأعلن ضابط من الجيش السوري الحر عزمه على حماية أهداف الثورة ومعارضته التامة لكل طائفية.

يمثل اتحاد المقاومة المدنية (URC)، الذي تشكل في آب/أغسطس بدمشق، فرعا للجيش السوري الحر، ويسعى لتنظيم أعمال المقاومة وتوحيد القوى الشعبية لتشكيل هيئة مسلحة مرافقة له. تتركز جهود اتحاد المقاومة المدنية

في الوقت الحاضر أساسا بدمشق وضواحيها. و تستمر جهود توحيد الجيش السوري الحر في الميدان وعبر الأراضي السورية. وعلى سبيل المثال أعلنت مجموعات ثائرة متحدرة من دمشق وإدلب وحماة وحمص ودير الزور تشكيل «جبهة تحرير سوريا» كمنظمة إطار، تضم أنصار الإسلام بدمشق وكتائب صقور الشام في إدلب وحماة، وكتيبة الفاروق بحمص، وكتيبة عمرو بن العاص والمجلس الثوري بدير الزور. كما تم التصريح بإعلانات أخرى عن تكتل مجموعات مسلحة معارضة تحت راية واحدة في مناطق أخرى كحمص وحماة.

تحظى المقاومة الشعبية المسلحة، المشكلة من جنود منشقين ومدنيين حملوا السلاح، بجذور شعبية فعلية وسط الانتفاضة. إن القسم الأكبر من الحركة الثورية السورية هو المؤلف من بروليتاريا القرى والمدن ومن «الطبقات الوسطى» المهمشة اقتصاديا والتي تضررت من تطبيق السياسات النيوليبرالية، لاسيما منذ وصول بشار الأسد إلى الحكم. وقد انضمت معظم مكونات الثورة الراهنة هذه إلى المجموعات المسلحة التابعة للجيش السوري الحر. لذلك فإن اعتبار جميع هذه المجموعات المسلحة أداة بيد قوى امبريالية عالمية أو إقليمية، هي من الخداع تماما وبعيدة عن أي تحليل مادي. علاوة على ذلك عاينا كيف تمكنت المقاومة المسلحة الشعبية من أخذ مختلف مطالب الحركة الشعبية بعين الاعتبار ، لاسيما توحيد الجيش السوري الحر، والدعوة ضد التعصب الطائفي ونداء الحفاظ على أهداف الثورة. إن حملة «ثورة كرامة وأخلاق»، التي أطلقتها لجان التنسيق المحلية وحظيت بدعم عدد كبير من المنظمات الشعبية المحلية، في أواخر آب/أغسطس وأوائل أيلول/سبتمبر 2012، كانت شددت بالضبط على هذه المواضيع وعلى مبادئ وأهداف الثورة السورية التي على الشعب السوري المناضل احترامها، بما في ذلك المدنيين والجنود.

وعلى النحو ذاته، ليس لاعتبار المقاومة الشعبية المسلحة مجموعة إسلامويين فاعلة بكل استقلال عن الحركة الشعبية اي صلة بالواقع. أكيد أن السوريين السنة يشكلون غالبية المقاومة الشعبية المسلحة، بيد أن اعتبار كل شخص من الطائفة السنية إسلامويا فكرة خاطئة وبوجه خاص كارهة للإسلام. وفي الواقع، أن تكون مسلما لا يعني أن تكون إسلامويا. تضم المقاومة الشعبية المسلحة كل التشكيلات الإيديولوجية، والاثنية والدينية في المجتمع السوري.

و ختاما، إن كان وجود جنود أجانب حقيقة واقعية، فإنه مضخم إعلاميا ولا أهمية لتأثيره في الميدان. ويتفق معظم المحللين بالمنطقة والناشطين ميدانيا على أن عدد أولئك الجنود الأجانب لا يتجاوز 1000 شخص، بينما تضم المقاومة المسلحة بين حوالي 70 ألف إلى 100 ألف شخص. وهم موجودون في عدد محدود جدا من المجموعات. ومن المهم أيضا الإشارة إلى أن موقف السكان المحليين إزاء تلك العناصر الجهادية غير ايجابي في الغالب، ووقعت أخيرا مواجهات بين مجموعات من الجيش السوري الحر وبين مجموعة جهادية قرب الحدود التركية.

القوى الامبريالية

وعلى النحو ذاته، فإن ما يسمى بالمساعدات الضخمة المرسلة من القوى الامبريالية إلى الحركة الشعبية والمقاومة المسلحة مازال من المطلوب إثباتها بحقائق ملموسة وفعلية بعد 18 شهرا من النضال. رفضت معظم البلدان الغربية أية مساعدة عسكرية للثوار المسلحين، مع التعهد بمنح مساعدات غير عسكرية. وتأتي الوسائل الضئيلة التي للمقاومة المسلحة الشعبية في المقام الأول من جيش النظام (الأسلحة التي يحملها الجنود المنشقون، شراء أسلحة من ضباط فاسدين، غنائم الحرب).

إن القوى الغربية الامبريالية الكبرى، وغيرها من القوى الامبريالية العالمية مثل روسيا والصين، والإقليمية، مثل إيران، كلها وبدون استثناء، تواصل مساعيها لإيجاد حل على الطريقة اليمينية، وبعبارات أخرى، قطع رأس النظام، أي التخلص من الديكتاتور بشار الأسد، مع الحفاظ على هياكله سالمة –كما يمكن ملاحظته في اللقاءات التي جرت بين مسؤولين أمريكيين وروس، أو في المؤتمر الدولي المنعقد يوم 30 حزيران/يونيو بجنيف. تبقى العقبة الوحيدة هي موقف روسيا الذي تسعى بجميع الوسائل إلى الحفاظ على الأسد في السلطة، لكنها قد التضحية به في مستقبل قريب حفاظا على مصالحها بسوريا. وبدورها أعربت الولايات المتحدة مرارا عن رغبتها في الحفاظ عن سلامة الهياكل العسكرية والأجهزة الأمنية للنظام.

وفي الواقع ليس للدول الكبرى مصلحة في انهيار النظام، وذلك للأسباب المذكورة أعلاه، وحفاظا على أمن إسرائيل الهادئة حدودها مع سوريا منذ عام 1973.

رفض التعصب الطائفي

يواصل الشعب السوري تجديد رفضه للطائفية، رغم كل مساعي النظام لإشعال هذه النار الخطيرة التي استخدمها تحت أشكال مختلفة منذ استيلاء آل الأسد على السلطة. أكدت الحركة الشعبية نضالها الموحد، بتطوير حس تضامني وطني واجتماعي يتجاوز الانقسامات الاثنية والطائفية. هكذا، كان السكان الأكراد والأشوريون بمناطقهم سنان رمح المعارضة ضد نظام الأسد منذ بداية الثورة. وعلاوة على ذلك شارك اللاجئون الفلسطينيون بسوريا في التظاهرات وفي النضال ضد النظام واستقبلوا في معسكراتهم عائلات سورية عديدة فارة من القمع. عانى اللاجئون الفلسطينيون أيضا من القمع وسقط في صفوفهم 50 شهيدا وتم اعتقال المئات منهم من قبل قوى الأمن. وكان العديد من مخيمات اللاجئين بسوريا هدفا لقصف جيش النظام.

في تظاهرات عديدة، بوسعنا مشاهدة لافتات كتب عليها «الطائفية مقبرة الثورة أو الأوطان» أو «لا للطائفية!». وعقب كل مذبحة يقترفها النظام أو اعتداءات غير متبناة، يرى كثيرون أنها منظمة من قبل النظام، تعمل اللجان الشعبية على إدانتها وتدعو إلى وحدة الشعب.

نظمت لجان التنسيق المحلية بسوريا في حزيران/يونيو 2012 حملة تحت شعار «الحرية طائفتي»، رفعت خلالها لجان التنسيق المحلية صورا ولافتات ترفض خطاب التعصب الطائفي، وممارسات التعصب الطائفي للنظام، والمحاولات الدامية، هذا الخطاب التي يُستغل لتحويل الثورة السورية إلى مجرى فخ التعصب الطائفي. وفي وسط لجان مدينة سراقب، رفع متظاهرو لجان التنسيق المحلية لافتات تحمل رموز جميع الطوائف السورية، بينما رفع متظاهرو مدينة دَاعِل لافتة تحمل «مستقبلا، ستنتهي سياسة الإقصاء بسوريا».

في بداية الثورة، أدانت مجموعة فيسبوك المسماة «الثورة السورية 2011» مرارا التعصب الطائفي وكل شكل من أشكال التمييز بين السوريين. ونشرت هذه المجموعة، ابتداء من يوم 24 آذار/مارس عام 2011، ميثاقا أخلاقيا ضد التعصب الطائفي بسوريا. وفي تشرين الأول/أكتوبر عام 2011، ندد مناضلون سوريون مسيحيون داعمون للثورة ببيان أصدره بفرنسا البطريك الماروني بشارة بطرس الراعي. كان هذا الأخير صرح أن إطاحة نظام الأسد قد يشكل تهددا لمسيحيي سوريا. وذكروا البطريك الراعي بأن المسيحيين عاشوا « منذ مئات السنين إلى جانب إخوتهم في الوطن السوري دون خوف ولا فضل لأحد في بقائهم أو حمايتهم فهم جزء لا يتجزأ من هذا البلد».

تدل هذه الأمارات على الوعي السياسي والإنساني لأغلبية ساحقة في الحركة الشعبية. ويدرك الشعب السوري أن النضال ضد الطائفية يمر عبر النضال وإطاحة هذا النظام المجرم وعبر تغيير المجتمع جذريا.
هذا لا يعني انعدام التعصب الطائفي داخل الحركة الشعبية بسوريا. إنه قائم وينبغي عدم إنكار وجوده. ففي سيرورة ثورية، تتواجد مختلف الإيديولوجيات وتتصارع في ما بينها، وتلجأ بعض المجموعات بسوريا إلى الدعاوة الطائفية في نضالها ضد النظام.

دور اليسار الثوري

ما دور اليسار الثوري إذا في هذه الظروف؟ هل علينا ترك المعركة وانتظار ثورة اجتماعية خالصة، كما يفعل، وفعل، بعض من اليسار التقليدي؟ أو علينا أن نكون جزءا لا يتجزأ من هذه السيرورة الثورية وتوجيه قوانا كليا نحو هذا النضال لإطاحة النظام ولأجل تجذر مختلف عناصر هذه الثورة؟
أجاب لينين عن هذا السؤال من قبل:
«إن الاعتقاد بإمكان تحقيق الثورة (...) بدون تفجير ثوري لقسم من البرجوازية الصغيرة مع كل أحكامها المسبقة، وبدون بروز حركة جماهيرية بروليتارية وشبه بروليتارية غير واعية سياسيا تناضل ضد تسلط وقمع الأسياد الإقطاعيين ورجال الدين والملكية والنزعة القومية، الخ، هو اعتقاد يعني رفض قيام الثورة الاجتماعية. ويعني ذلك تصور أن جيشا سيقف في مكان معين وسيقول «نحن مع الاشتراكية»، وجيش آخر في مكان آخر، سيقول «نحن مع الامبريالية»، وهكذا ستتحقق الثورة الاجتماعية! (...) كل من يتوقع ثورة اجتماعية «طاهرة» لن يتمكن بأي وجه من العيش مدة طويلة ليراها. إنه ثوري قولا ولا يفهم بتاتا معنى ثورة حقيقية» (لينين، الأعمال الكاملة، الطبعة الرابعة باللغة الفرنسية، المجلد 22)
لا تكتسي سيرورة ثورية لونا واحدا ولن تكون كذلك بأي وجه، وإلا فلن يمثل ذلك ثورة. ومن ناحية أخرى، فإن دور اليسار الثوري واضح: النضال ضد النظام والعمل على تجذر الحركة الشعبية.
لذا فإن النضال ضد الطائفية جزء أساسي في النضال من أجل الديمقراطية، والعدالة الاجتماعية، والعلمانية ونهج سياسات التضامن مع الشعوب المكافحة أيضا من أجل الحرية والكرامة، وبوجه خاص الشعب الفلسطيني.
كما تتعارض القطيعة مع سياسات وممارسات النظام الطائفية مع دول الخليج في نشر دعايتها الطائفية وأيضا مع أقسام المعارضة السورية، – التي تمثل أقلية لكنها حاضرة– الداعمة لهذا النوع من الخطاب. يجدر التذكير أن دول الخليج تدعم بالمال مجموعات المسلحة إسلاموية صغيرة، لا لغرض انتصار الثورة أو المساعدة على تحقيقها، بل بالعكس بهدف حرف مجرى الثورة السورية عن أهدافها الأولية والقائمة دوما، اي ديمقراطية مدنية، والعدالة الاجتماعية والحرية، وبوجه خاص تحويلها إلى حرب طائفية. وفي الواقع تخشى دول الخليج امتدادا للثورة بالمنطقة قد يهدد سلطاتها ومصالحها. كما أن تحويل طبيعة الثورة إلى حرب طائفية قد يتيح لها ترويع سكانها بعرض الأمور التالية: من المحتمل جدا أن يؤدي كل تغيير بالمنطقة إلى حروب طائفية، ومن ثمة وجوب الدفاع عن الوضع الراهن، وبعبارات أخرى: الحفاظ على القوى الديكتاتورية.
يسعى قادة هذه البلدان الرجعيون إلى التدخل في سوريا لاحتواء السيرورة الثورية وتقليص تبعات الثورات سياسيا واجتماعيا واقتصاديا.
كما حاولت بعض أقسام المعارضة أن تبني لنفسها قاعدة محلية عبر المساعدات الإنسانية أو تمويل بعض

المجموعات المسلحة. وقد جرى اتهام حركة الإخوان المسلمين بوجه خاص مرارا بارتكاب هذا النوع من السلوك، وندد ضابط بالجيش السوري الحر بسرقة المنظمة الإسلاموية التبرعات وبعدم دعمها الجيش السوري الحر بل مجموعة أخرى غير مرتبطة به. علاوة على ذلك، تُتهم حركة الإخوان المسلمين باستغلال أموال المجلس الوطني السوري، حيث تتحكم بتوزيعها بسوريا بفضل سيطرتها على لجنة المساعدات الإنسانية، قصد بناء قاعدة شعبية ومليشيا بداخل البلد، بعد ثلاث عقود من المنفى.

ثورة دائمة!

إن الجماهير الشعبية، بوجه الحسابات السياسية ونفاق القوى الدولية والإقليمية، تواصل سعيها لإطاحة النظام، بعد 18 شهرا من اندلاع السيرورة الثورية بالبلد، لكن بوجه خاص تستمر في تنظيم نفسها وتنظيم المقاومة السلمية و/أو المسلحة لتحرير سوريا من الاستبداد. في إطار هذا النضال تعلن الحركة الشعبية مرارا وتكرارا عن تمسكها بتحقيق الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية. ما انفك الوعي السياسي والنقدي والتجارب النضالية تتزايد وسط الحركة الشعبية، ما يعزز كل يوم تحرر الشعب من نير النظام الاستبدادي ومن تأثير إيديولوجيته الشمولية.

إن تشكيل منظمات شعبية مستقلة من أسفل بجميع أنحاء البلد بما هي مراكز شعبية بديلة عن السلطة نمى أيضا الوعي السياسي وقوى التجارب الخاصة بحركة الشعب السوري في نضاله.

إن نضال الشعب السوري صدى لهذه الجملة من البيان الشيوعي: «لن يخسر البروليتاريون سوى أغلالهم. وسيكسبون عالما.»

نقول بكل بساطة ولكن بمنتهى الصراحة والصدق: إن من لا يعترفون بالثورات الشعبية يأبون إذا أن يطرحوا على بساط البحث التحرر الذين هم في أسفل ومن قبل الشعب! ولا يمكن إذن اعتبارهم يساريين.

يندرج دعم اليسار الثوري لظفر الثورة في إطار النضال من أجل تحرر الشعب السوري، وأيضا في إطار دعمنا للثورة الدائمة.

تعني الثورة الدائمة مواجهة نظام الأسد الديكتاتوري وإطاحته، و معارضة الدول الامبريالية العالمية والإقليمية، التي تسعى لتغيير مجرى السيرورة الثورية السورية لأجل مصالحها الخاصة وضد مصالح الشعب السوري. لذلك نرفض وندين كل التدخلات الأجنبية بسوريا، سواء المحور الغربي والسعودي/القطري، أو المحور الإيراني/الروسي الذي يدعم النظام في قمعه للحركة الشعبية وفي كل قدراته العسكرية والمالية.

كما يندرج استمرار الثورة في إرادة بناء سوريا حرة، وديمقراطية، وعلمانية وثورية تسعى للقضاء على جميع أشكال التفاوت التمييز الاجتماعية، والاثنية، والدينية، وتهدف إلى دعم حق الشعب الكردي فيتقرير مصيره، واحترام الأقليات الدينية والاثنية، وضمان الحريات الديمقراطية والسياسية للجميع إناثا وذكورا.

ستكون الثورة دائمة لأنها تلتزم أيضا ببذل كل جهودها لتحرير الجولان المحتل، ولدعم حق الشعب الفلسطيني من أجل عودة اللاجئين وتقرير المصير على أرض فلسطين التاريخية، ولمساعدة الشعوب الأخرى بالمنطقة في نضالها ضد أنظمتها الديكتاتورية وضد الامبريالية.

سوريا، السلام والميلاد

االخميس 27 كانون الأول / ديسمبر 2012

بقلم: جوزف ضاهر

ترجمه/ته الى العربية: وليد ضو

في فترة الاحتفال بعيدي الميلاد ورأس السنة، نسمع ونقرأ ونشاهد العديد من رسائل التضامن من شعوب العالم مع الشعب السوري في صراعه من أجل حريته وكرامته ضد النظام الأسدي.

والعديد من الأصدقاء والعائلات والرفاق وآخرين يسألونني عن معالم الحل بالنسبة إلى الشعب السوري؟ ما الذي يمكن فعله ضد النظام؟ وقبل كل ذلك، كيف يمكن إحلال السلام في سوريا وللشعب السوري؟

للسلام عدة معان لكنني أفهمه بحسب التالي...

أولا، أود تذكير الجميع بأن السلام لم يكن موجودا قبل بداية الثورة في سوريا في آذار ٢٠١١، ولكن كان الأمر وهما. لماذا؟ لأن النظام السوري ومنذ وصول حافظ الأسد إلى السلطة عام ١٩٧٠ أطلق حربا مستمرة ضد الشعب السوري، من خلال القمع التعسفي، ومحاولات قسمة الشعب السوري على أسس طائفية وإثنية، وإفقار الغالبية العظمى من الشعب السوري من خلال الفساد، وكذلك من خلال اعتماد سياسة نيوليبرالية فرضها بشار الأسد وأغرق بموجبها ٦٠ بالمئة من الشعب السوري تحت خط الفقر.

في آذار ٢٠١١، واستمرارا للثورات الشعبية التي تعم المنطقة، بدأ الشعب السوري سيرورته الثورية لوضع حدٍ لهذا السلام الوهمي والقمع، ومن أجل العيش بحرية وكرامة.

المعارضة الشعبية المسلحة لا تسبب حربا في سوريا أو للشعب السوري، لكن النظام ومن خلال إرادته لمتابعة الحرب المستمرة ضد الشعب يجبر كل منهم على التسلح أو أن يعتمد نهج المقاومة المدنية. وارتكب النظام مؤخرا مجازر جديدة في حلفايا في حماه وتلبيسة من ضواحي دمشق، موقعا مئات الشهداء والجرحى. في الحالتين، استهدف النظام المدنيين خلال وقوفهم في الطوابير للحصول على الخبز. تجاوز عدد شهداء الثورة خمسين ألف شهيد، وجرى تدمير العديد من المدن من خلال استهدافها من الطيران الحربي ودبابات النظام. في الوقت عينه، سجل تهجير أكثر من نصف مليون سوري إلى خارج البلاد، بالإضافة إلى تهجير مليونين ونصف مليون شخص داخل سوريا. عام ٢٠١٣، سيبلغ هذا العدد ٤ مليون لاجئ بحسب تقرير أصدره مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

لهذا السبب لا يمكن إحلال السلام بدون إسقاط النظام. ولا يمكن تحقيق من خلال ما يقترحه مبعوث الأمم المتحدة الأخضر الإبراهيمي من خلال «خطته للسلام من أجل سوريا» وتشكيل حكومة انتقالية بحيث تتولى المسؤولية التنفيذية لحكم سوريا حتى حلول موعد الانتخابات الرئاسية والنيابية عام ٢٠١٤ برعاية الأمم المتحدة. خلال هذه الفترة، سيحتفظ الديكتاتور بشار الأسد بموقعه في سدة الرئاسة. هذه الخطة كمثيلاتها عندما لا تقترح إسقاط النظام ضمن بنودها لن تحمل السلام معها.

هذا لا يعني غياب الأخطاء والجرائم والتي مست روح الثورة والتي اقترفتها المقاومة الشعبية المسلحة، والتي ندينها. ونشوء فصائل إسلاموية مثل جبهة النصرة وغيرها يجب إدانتها وفهم الدور الذي تلعبه الدول الإقليمية

بهدف حرف مسار الثورة الشعبية وتحويلها إلى حرب طائفية، وبعبارات أخرى بهدف إفشال الثورة الشعبية.
ومع ذلك، يستمر الحراك الشعبي، ففي ٢١ كانون الأول أحصت لجان التنسيق المحلية خروج أكثر ٢٩١ تظاهرة في عدة مدن سوريا. وقد شهدت مدينة حماه أكبر عدد من التظاهرات إذ بلغت ٨٧ تظاهرة حيا فيه المتظاهرون الجيش السوري الحر، وتتبعها مدينة دير الزور التي خرجت ٦١ تظاهرة تحية لشهداء وتعهدا بمواصلة القتال، في حلب، المدينة التي أهدي تسمية الجمعة المنصرمة لها خرجت ٣٩ تظاهرة طالب فيها المتظاهرون من الجيش السوري الحر الالتزام بواجبه المتمثل بحماية المدنيين، في إدلب خرجت ٣١ تظاهرة للمطالبة بإطلاق كل المعتقلين من السجون السورية، في دمشق وضواحيها خرجت ٢٨ تظاهرة للتأكيد على استمرار الثورة حتى الإطاحة بالنظام وتضامنا مع الإخوة الفلسطينيين في مخيم اليرموك للاجئين والذين يناضلون بمواجهة آلة التدمير التي تشنها قوات الأسد مسببة تدميرا وتهجيرا لهم، في درعا خرجت ١٧ تظاهرة حيث طالبوا بوحدة المعارضة والالتزام بأخلاقيات وآداب الثورة، في حمص خرجت ١٣ تظاهرة تضامنا مع المهجرين، في الحسكة خرجت ١١ تظاهرة للتأكيد على أهمية الوحدة الوطنية، في اللاذقية خرجت ٣ تظاهرات وهتف المتظاهرون تضامنا مع المعتقلين وفي الرقة خرجت تظاهرتين.
إن سقوط النظام سيشكل انتصارا عظيما وتحقيقا لآمال الشعب السوري، ولكن لا يمكن إخفاء أن هذا الأمر سيعني انتهاء السيرورة الثورية. لكن الطريقة الوحيدة لحصول ذلك هي عبر معالجة أسباب الفقر، واللامساواة الاجتماعية وسوء التوزيع الاقتصادي، والطائفية (التي ساهم بنشرها النظام وبعض مجموعات المعارضة)، وإنهاء كل أنواع التمييز والاعتراف بحقوق متساوية للمرأة والرجل، وبين الأديان والمجموعات الإثنية، مع الدعم الكامل لحق الشعب الكردي في تقرير مصيره.
السلام هو مسار وجزء من السيروة الثورية، والحراك الشعبي وحد الشعب، كما توحد المصريون والتونسيون خلال ثورتهم، وكسر حاجز الخوف بين السوريين. لا يمكن تحقيق الوحدة في ظل النظام الديكتاتوري، الذي طور استراتيجية تخويف الطوائف من بعضها البعض. والحراك الشعبي في سوريا يناضل من أجل التضامن الاجتماعي وتجاوز الانقسامات الطائفية والإثنية. والضمانة الوحيدة لما يحتاجه السوريين هو انتصار الثورة بهدف بناء ديمقراطية واجتماعية جديدة في سوريا المستقلة.
وبالنسبة للذين يخافون من المستقبل، دعونا نعمل معا ونناضل لبناء سوريا الجديدة، لأن هذا النظام لم يحمِ أحدا أو أية أقلية، لكنه يحمي مصالح الناس الخاضعين له بغض النظر عن انتمائهم. والإنسان لا يحتاج إلى الفساد، والتسلط والنظام التعسفي بحجة حمايته، وخاصة الشعب السوري! الحماية الوحيدة هي عبر دولة ديمقراطية، وعلمانية، ومستقلة واشتراكية، التي تحترم حقوق الشعب للعيش بكرامة وحرية.
في الخلاصة، كل ما أتمناه في عيد الميلاد لهذه السنة هو السلام لسوريا ولشعب سوريا، سلام لا يمكن تحقيقه إلا عبر إسقاط النظام الأسدي، وبناء جمهورية ديمقراطية، وعلمانية (تحترم حرية المعتقد وتعامل الجميع بمساواة دون أي نوع من أنواع التمييز، من المسيحيين والمسلمين، من الرجال والنساء، من العرب والأكراد...) اشتراكية، وسوريا مستقلة ومتضامنة مع نضالات بقية الشعوب، خاصة الشعب الفلسطيني، لأن حريتنا مرتبطة بحريتهم. اليوم لا أفكر إلا بالشعب السوري، والعائلة، والإصدقاء، والرفاق وقبلهم كلهم كل الشهداء... السلام وفق هذه المقاربة يعني الثورة الدائمة والنصر للشعب السوري.
عاشت سوريا حرة!!

الثورة السورية وخطاب بشار الأسد

الخميس 10 كانون الثاني (يناير) 2013

بقلم: جوزيف ضاهر

ترجمه/ته الى العربية : وليد ضو

لم يكن خطاب الديكتاتور بشار الأسد يوم الأحد في ٦ كانون الثاني ٢٠١٣ في دار الأوبرا في دمشق مختلفا عن بقية خطاباته، كما أنه تكرارا لعدد منها. وقد دعا مرة أخرى إلى «تعبئة مجمل الأمة» لمواجهة الثوار الذين وصفهم بـ«إرهابيي القاعدة. كما دعا إلى مؤتمر للمصالحة الوطنية مع «من لم يخونوا سوريا» والذي سيلحقه تشكيل لحكومة جديدة بالإضافة إلى عفو عام جديد.

حل أزمة بشار الأسد ليس حلا، بل على العكس من ذلك، كانت رسالته واضحة إلى الشعب السوري: النظام سيتابع حربه ضد الحراك الشعبي، السلمي والمسلح.

وكلامه لا يفتح آفاقا جديدة، ما خلا إكمال الثورة، بالنسبة إلى الشعب السوري الذي يناضل منذ ما يقارب السنتين لإسقاط نظام بشار الأسد الإجرامي والفاسد. في وقت تجاوز عدد الشهداء ٦٠ ألف شهيد.

كما ما يسمى بـ«خطة سلام من أجل سوريا» المقترحة من قبل مبعوث الأمم المتحدة الأخضر الإبراهيمي ليست حلا للشعب السوري كما قلنا سابقا في مقال سابق[١]. هذه الخطة تدعو إلى تشكيل حكومة انتقالية والتي ستتمتع بسلطات تنفيذية لحكم سوريا حتى موعد الانتخابات الرئاسية والتشريعية عام ٢٠١٤ بإشراف منظمة الأمم المتحدة. خلال هذه الفترة، سيحتفظ الديكتاتور بشار الأسد في موقعه. الجملة التالية التي وجهها الثائر الروسي ليون تروتسكي إلى عصبة الأمم، تنطبق بشكل تام على واقع منظمة الأمم المتحدة: «عصبة الأمم بدفاعها عن الستاتيكو ليست منظمة للمحافظة على «السلام»، إنما منظمة عنف القوى الإمبريالية ضد الأغلبية العظمى من البشرية» [٢]. ومنظمة الأمم المتحدة المنظمة التي نشأت بعد عصبة الأمم هي بالفعل أداة القوى الإمبريالية العالمية لضمان مصالحها، والشعب السوري والفلسطيني هما خير مثال على ذلك.

في الحالتين، لا يوجد أي حل، سوى استمرار عذاب الشعب السوري وإنكار حريته وكرامته الذي طالب فيهما منذ بداية الثورة.

ووصف الأسد بشكل متكرر المعارضة بأنها عميلة للقوى الغربية ولا يمكن الدخول معها في أية مفاوضات: «لن يكون هناك مفاوضات مع دمى مصنوعة في الغرب». الشعب السوري يوافق مع هذه العبارة، وهو يرفض أي نوع من المفاوضات مع النظام الذي لم يتردد خلال الأعوام الثلاثين الماضية لخدمة الإمبريالية في حالات عديدة. القوى الإمبريالية لا تجد أي مصلحة في سقوط النظام. فهذا النظام حافظ على استقرار الحدود مع الاحتلال الإسرائيلي وعمل مرارا مع القوى الغربية في «حربها ضد الإرهاب» التي أطلقها جورج بوش، وشارك في الحرب ضد العراق عام ١٩٩١، وعام ٢٠٠٣ شارك في «استجواب» السجناء لدى الدول الغربية، ناهيك عن التدخل العسكري في لبنان بالاتفاق مع القوى الغربية بهدف سحق المقاومة الفلسطينية واليسار اللبناني عام ١٩٧٦. والسياسة النيوليبرالية التي أطلقت منذ استلام بشار الأسد السلطة عام ٢٠٠٠، بالإضافة إلى انفتاح سوريا على الاستثمارات الغربية والخليجية قبل بدء الثورة. هذه السياسات أغرقت أكثر من نصف الشعب السوري في الفقر والبؤس. لهذا السبب لا تجد الدول الإمبريالية أية مصلحة في سقوط النظام، وللمحافظة على أمن الاحتلال الإسرائيلي حيث تنعم الحدود المشتركة مع سوريا بهدوء منذ عام ١٩٧٣. نعم، إن الشعب السوري يرفض

التفاوض مع نظام خدم الإمبريالية ومع ديكتاتور وصفته وزيرة خارجية الولايات المتحدة هيلاري كلينتون بـ«الإصلاحي» خلال الأشهر الأولى من الثورة السوري وحيث تناول الطعام على مائدة الرئيس الفرنسي السابق. الشعب السوري لن يتفاوض معه، إنما سيناضل حتى يتم الإطاحة بك.

في الوقت عينه، الشعب السوري يرفض كل محاولة لإخضاع سوريا للسيطرة الغربية، فيمكن قراءة لافتة في تظاهرة في بنش خلال شهر أيلول ٢٠١٢: «يسقط كل من يريد الولاء مقابل الدعم» [٣]. كما يعلن الشعب السوري معارضته لاستعمال الخطاب الطائفي الذي تدعمه الدول الخليجية عبر البروباغندا الطائفية، لتحويل الثورة الشعبية إلى حرب طائفية لمنع تجذر وانتشار هذه الثورة. بهذه الطريقة، تعرف الطائفية بأنها بأنها «مقبرة الثورات أو الأوطان»، والطائفية ساهم النظام بنشرها خلال عقود، وحدها ستهزم النضال من الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والعلمانية والاستقلال الحقيقي.

في الختام، قال الديكتاتور بشار الأسد «أنها ليست ثورة، الثورة تحتاج إلى مثقفين، أين هم مثقفو هذه الثورة، الثورة تحتاج إلى قادة من هم قادة هذه الثورة؟» هذه الجملة تظهر ضعف فهم الديكتاتور السوري ونظامه، وهي من علامات كل الديكتاتوريات، في مواجهة الحراك الشعبي والديناميكيات المحيطة به. الحراك الشعبي ينظم نفسه من خلال التنسيقيات الشعبية على مستوى القرى، والأحياء والمدن والمناطق وذلك منذ بدء الثورة. هذه التنسيقيات الشعبية هي العمود الفقري الحقيقي للثورة، فهي تساهم في تعبئة الناس للمشاركة في التظاهرات. وطوروا أنواعا من التنظيم الذاتي يقوم على التنظيم الجماعي في المناطق المحررة من نير النظام. كما انتُخِب عددٌ من المجالس المحلية لإدارة شؤون المناطق المحررة، مما يثبت أن النظام هو الذي يعمم حالة الفوضى وليس الشعب. في الوقت عينه، إن المعارضة المسلحة تعبر عن حقها المشروع في الدفاع عن نفسها ضد القمع، وقد سمحت باستمرار المقاومة الشعبية السلمية في بعض المناطق في وجه هجمات النظام. كما جرى تشكيل مجالس ثورية في أنحاء مختلفة من سوريا، بالإضافة إلى لجان تسيق للحراك السياسي والمسلح.

قادة هذه الثورة هم كل امرأة ورجل شاركت وشارك في هذه الثورة وعمل وعملت في هذه اللجان الشعبية. قادة سوريا هم الشعب السوري نفسه.

وبالنسبة إلى المثقفين، هم كل الذين نقرأ لافتاتهم يطالبون فيها بالحرية والكرامة والديمقراطية والاشتراكية والعلمانية ويرفضون الطائفية، ويرددون هتاف «واحد، واحد، واحد، الشعب السوري واحد»، أو يقولون أن بشار الأسد بعد خطابه يستحق حذاءً في وجهه....

نعم المثقفون كما يقول غرامشي لم يعودوا يكمنون في بلاغتهم أو يقتصرون على أبراجهم العاجية، لكن عليهم الانضمام وبنشاط في الحياة العملية، كبناة، وكمنظمين دائمي النشاط والإقناع بين الجماهير.

المثقفون هم كل امرأة ورجل شارك وشاركت في الثورة. المثقفون في هذه الثورة هم الشعب السوري.

من دون أي شك، إنها ثورة حقيقية منذ بدايتها. وعلى الرغم من القمع الوحشي والإجرامي، كان للشعب السوري نفس الجواب: ثورة دائمة حتى النصر!

عاشت الثورة السورية والسلام لجميع شهداء الثورة!

[1] http://syriafreedomforever.wordpress.com/2012/12/25/syria-peace-and-chri...

[2] Trosky L. (1936). La révolution Trahie

[3] http://syriafreedomforever.wordpress.com/2012/10/21/listen-to-what-the-s...

الطائفية ونظام الأسد في سوريا

بقلم جوزف ضاهر،

نشر بمجلة الثورة الدائمة عدد مارس/أذار 2013

لا تزال الثورة السورية مستمرة، وأصبحت لديها طبيعتان، طبيعة حراك سياسي سلمي، وطبيعة عنفية متمثلة بالجيش السوري الحر، الذي نشأ كردة فعل على القمع الوحشي الذي انتهجه نظام الأسد بمواجهة الحركة الشعبية.

ورغم البيانات والهتافات المتعددة التي أطلقها الثوار في سوريا، رفضا للطائفية وللمطالبة بوحدة الشعب السوري، نرى الكثير من القوى المساندة للنظام تحاول أن تبيّن أن الثورة تطغى عليها الجماعات الإسلامية المتطرفة، التي تدعمها السعودية وقطر. وبالمقابل تحاول هذه القوى، بالشراكة مع جزء كبير من اليسار "الممانع"، تصوير نظام بشار الأسد، كما لو كان نظاماً علمانياً تقدمياً، وحامياً للأقليات الدينية!

ولكن، على الرغم من زيف هذا الطرح، وعدم صوابية هذا التشريح لواقع الثورة السورية، من الخطأ أن ننزلق إلى عدم الاعتراف بكون الطائفية هي جزء من السياسات، التي تنتهجها بعض القوى، في الحراك الثوري السوري.

ففي أي واقع ثوري، تصعد إلى السطح قوى وإيدولوجيات مختلفة ومتناقضة، تتوحد موضوعياً في تضررها من النظام القائم، ولكنها في نفس الوقت، تختلف جذرياً في ما بينها، حول السياسات المتبعة ومنهجية العمل الشعبي، والخطاب السياسي والإيديولوجي. وإنكار وجود هكذا ديناميات، في أي واقع ثوري، لا يندرج سوى في محاولات التسخيف والتبسيط، التي ينتهجها بعض المثقفين، في تعاطيهم مع واقع الثورات العربية، بشكل عام، وواقع الثورة السورية، بشكل خاص.

أجل، هناك مجموعات وقوى في الحراك السوري تنتهج المنطق الطائفي، في مواجهتها للنظام، لكن ماذا يجب أن يكون دور اليسار الثوري في سوريا، في مواجهة هذا الواقع؟ أيجب عليه أن يترك المعركة، وينتظر إلى أجل غير مسمّى، حتى تأتي الثورة الاجتماعية المثالية والنقية، كما فعلت بعض قوى اليسار التقليدي؟ أو ننخرط كليا في الحراك الثوري، من أجل التخلص من النظام، وفي نفس الوقت، وعلى نفس المستوى من الأهمية، نتولى العمل على تثوير القوى والجماهير المنخرطة، في الحراك الشعبي، بمواجهة الخطاب الطائفي؟

يجيب لينين عن هذا السؤال، بالقول: "إن تصور إمكانية قيام ثورة اجتماعية... بدون هبات ثورية يقوم بها قطاع من البرجوازية الصغيرة، بكل ما له من تحيزات، وبدون حركة من جانب جماهير البروليتاريا، وأشباه البروليتاريا، غير الواعين سياسيا، ضد قهر ملاكي الأراضي والكنيسة والملكية، وضد القهر القومي.. الخ.، أقول إن تصور هذا كله يعني التخلي عن الثورة الاجتماعية. فالمتوقع هو أن تنتظم صفوف جيشٍ في مكان ما، ويقول: "نحن للدفاع عن الاشتراكية" وآخر تنتظم صفوفه في مكان ثان، ويقول "نحن للدفاع عن الامبريالية".. وهكذا تكون الثورة الاجتماعية...

"إن من يتوقع ثورة اجتماعية "محضة"، أو "نقية"، لن يحيا أبدا حتى يراها. فمثل هذا الإنسان يثرثر بكلمة الثورة، من دون أن يفهم معناها".

إن السيرورة الثورية ليست ذات لون واحد، ولن تكون كذلك، أبدا؛ فإن كانت لا تعود، عندئذ، ثورة؛ ودور اليسار الثوري هنا واضح جدا، وهو مواجهة النظام، وتثوير الحركة الشعبية.

ولقد رأينا كيف أن جزءا كبيرا من الحراك الثوري السوري، عمد منذ بداية الثورة إلى رفض الطائفية، على

رغم محاولات النظام المتكررة إشعال نيران الطائفية. فرأينا شعارات، كـ"جميعنا سوريون، جميعنا متحدون"، تتكرر دائماً، وفي كثير من التحركات رأينا يافطات واضحة تقول "لا للطائفية". بالإضافة إلى ذلك، قامت لجان التنسيق المحلية في سوريا بتنظيم حملة، تحت شعار "طائفتي الحرية"، حيث رفعت اللجان يافطات ترفض فيها الخطاب الطائفي، كما ترفض الممارسات الطائفية للنظام، ومحاولته جر الثورة الشعبية إلى فخ طائفي.
تنسيقية سراقب رفعت يافطات تحمل رموز جميع الطوائف والتلاوين السورية، بينما في داعل، رفع المتظاهرون يافطة تقول: "في سوريا المستقبل، سياسات الإقصاء ستنتهي". وفي الأشهر القليلة الماضية، رأينا يافطات تقول أن الطائفية هي مقبرة الثورة السورية.
لقد أكدت الحركة الشعبية في سوريا، في أكثر من مناسبة، التزامها بالنضال من أجل سوريا موحدة، وضد التقسيم، بناءا على تضامن شعبي اجتماعي، ووطني، وفي تحد واضح للانقسامات الطائفية والاثنية.

من صنع الطائفية؟

ولكن ما يغيب عن سمعنا عادة هو السياسات والممارسات الطائفية والعنصرية المستعملة من قبل النظام، بمحاولة منه لتفريق الحركة في الشارع. ويعود تاريخ هذه السياسات إلى الأيام الأولى لتولي حافظ الأسد الرئاسة في سوريا.
فالنظام السوري هو نظام سلطوي، وزبائني، وقد وجد لنفسه الدعم من قبل أجهزة الأمن، التي تهيمن عليها بشكل عام شخصيات علوية، بالإضافة إلى شبكات من البيروقراطيين، والرأسماليين المتمركزين حول القطاع العام، والذين استطاعوا أيضا الاستفادة، على الصعيد الاقتصادي، بشكل كبير، خلال التسعينيات من القرن الماضي، بعد تطبيق قانون الاستثمارات رقم ١٠ في العام ١٩٩١.
وكذلك حصل النظام على الدعم من قبل البرجوازيين المسيحيين والسنة، في دمشق وحلب، الذين استفادوا كثيرا من السياسات النيوليبرالية، التي اعتمدها النظام في السنوات الماضية، وخاصة بعد إطلاق مسيرة السوق الاجتماعية، في ٢٠٠٥.
ولا يجب أن ننسى أيضا في ١٩٧٠، حين هلل تجار حلب ودمشق لمجيء حافظ الأسد إلى السلطة، ومساندتهم للحركة التصحيحية التي قادها حافظ الأسد، والتي انهت السياسات الراديكالية التي اعتمدت في الستينيات، والتي تحدت سلطة البرجوازية، السياسية والاقتصادية. فتجار المدن حينها، والذين كانوا ناشطين بشكل قوي ضد الجناح اليساري، في حزب البعث، أرسلوا متظاهرين إلى شوارع المدن الكبرى، حاملين يافطات تقول: "طلبنا من الله المدد (العون)، فأرسل لنا حافظ الأسد».
ومنذ ذلك الحين سعى النظام إلى بناء شبكة من الولاءات لنفسه، عبر أكثر من وسيلة، معظمها اقتصادي، مع أفراد وزعامات من كل الطوائف السورية. وبالمقابل، اعتمد النظام الاستقطاب الطائفي والقبلي والعائلي، في تشكيله الجهاز الأمني للنظام الحاكم، المؤلّف بغالبيته من شخصيات علوية.
فالطائفية كانت ومازالت أحد الأسلحة الأبرز لنظام الأسد، في محاولاته الدائمة لجم الحركات الشعبية المعارضة، كذلك الأحزاب السياسية، والحركات المدنية، وذلك من خلال رفع شأن العلاقات العائلية والقبلية، بمواجهة العلاقات أو التجارب الإنسانية المدنية. وهدفت هذه السياسات إلى توجيه الأنظار بعيدا عن الفساد، والفروقات الاقتصادية والقمع والاضطهاد، وغياب الديمقراطية.
هذا وعادة ما تفسر الطائفية، بكونها انتصار التقاليد على الحداثة، أو تعبيرا عن مشاعر بدائية أو كره تاريخي ما، بين المجتمعات، كما الحال بين الشيعة والسنة في العراق، والبحرين ولبنان، أو العلويين والسنّة في سوريا،

أو الأقباط والسنّة في مصر. وفي هذا السياق يروّج بأن الطائفية هي إرث مدمج في مجتمعاتنا، ما قبل حداثي، يمنع مجتمعاتنا من التطور والدخول في حيز الحداثة.

ولكن واقع الأمر يختلف عن هذا الطرح، فالطائفية كتعبير سياسي هي تعبير حداثي، يستمدّ القوة من التناقضات الطبقية والسياسية والاجتماعية، التي نشأت مع دخول مجتمعاتنا، في كنف النظام الرأسمالي، تحت إدارة الدول الكولونيالية، في أواخر القرن التاسع عشر.

ويقول أسامة مقدسي، في كتابه "ثقافة الطائفية": "أحد أكثر الأخطاء التاريخية شيوعا، حول الشرق الأوسط، هو إعتبار أن الطائفية حاجز أمام الانتقال إلى الحداثة، وهي عارض من عوارض ما يسمى قوس الأزمات. هذا التحليل أدى إلى مسارات محبطة للتحقيق التاريخي، حيث قام الكثير من الأكاديميين بالعودة، بعيدا في الماضي، لإيجاد جذور المشكلة، بينما مشكلة الطائفية تستمر بالتقدم في الحاضر، وتتجه لتكون أكثر تعقيدا وأكثر ترسخا. فالطائفية لم تكن ارتدادا إلى الماضي، بل كانت تقطع معه، وسجلت ولادة ثقافة جديدة تتخذ من الانتماء الديني السمة التي من خلالها يعرف المواطن الحديث نفسه".

فالطائفية اذاً هي تعبير حداثي، وفي معظم الوقت هي صورة مُسقطة من قبل الطبقة الحاكمة، على الحركات الشعبية، بغية إلغاء شرعيتها، وبهدف خلق تفرقة ما بين الجموع المنتفضة على الحكم.

وكما يقول محمد القحطان، من السعودية: "إن الطائفية هي نتاج هذا النظام الذي يفرّق بين العمال والموظفين، ويختلق خرافات نمطية، لدى كل فئة من فئات العمال، لتشتيت أي جهود نحو الاتحاد والعمل المباشر، لمواجهة الطبقة التي تستغلهم، وتضطهدهم – لذا يتم اختلاق صراع ضار بين الطائفتين السنيّة والشيعية – بينما في الحقيقة لا يوجد علاقة استغلالية بين الفقراء السنة للفقراء الشيعة، إنما العلاقة الاستغلالية المستبدة هي بين الطبقة الحاكمة والطبقة الكادحة، بمختلف طوائفها".

والقصة تكرر نفسها في لبنان، فنستطيع أن نلاحظ يوميا في لبنان كيف توظّف السياسات الطائفية في ضرب التحركات العمالية، أو التحركات الشعبية. فمثلاً في إضراب موظفي مؤسسة كهرباء لبنان، قام شبيحة وزير الطاقة، جبران باسيل، بالتظاهر ضد الإضراب، متهمين العمال بكونهم يحاولون "تشييع" مؤسسة كهرباء لبنان، وحاولوا تحريض المناطق المسيحية في بيروت، حينها، لمواجهة الإضراب، فردّ العمال باعتصامات ليلية، كان يشكّل العمال المسيحيون فيها عصب الدفاع عن الإضراب، لمواجهة التحريض الطائفي.

أما في مصر، فلقد رأينا في عدة مناسبات، استخدام النظام للسياسات الطائفية، من خلال القمع الوحشي الذي تعرضت له مظاهرات الأقباط، مثلاً في أحداث ماسبيرو، في أكتوبر 2011 حيث عمد النظام إلى تأجيج جو من المعاداة، ضد الأقباط سايقا، من خلال حرق الكنائس، الذي ثبت لاحقا تورط حبيب العادلي، وزير الداخلية الأسبق، فيها.

استقرار النظام باستمرار الطائفية

والنظام السوري لم يكن بعيدا عن هذه الممارسات خلال الأربعين عاما الماضية، ليس فقط على المجتمع السوري، بل على المجتمع اللبناني أيضا. فسياسة النظام السوري اعتمدت على ثلاثة محاور أساسية:

– مركزة القوة السياسية بيده، من خلال السيطرة على الحركة النقابية والحركة السياسية، واحتواء المعارضة وتفريغها.

– إنشاء شبكة من العلاقات مع التجّار وأصحاب الأعمال، ومع المؤسسات الدينية والطائفية، وتشجيع نمط

العلاقات القبلية في التمثيل السياسي.
– بالإضافة إلى ذلك انتهاج سياسات اقتصادية نيوليبرالية، أدت إلى تراجع خدمات الدولة، أمام صعود مؤسسات الرعاية الدينية، والعائلية.
كل هذه السياسات أدّت بطبيعة الحال إلى إنتاج بيئة وثقافة طائفيتين قائمتين، ولهما مساحتهما في الواقع السوري، التي تظهر اليوم بشكل فظ، إثر القمع الوحشي الذي يقوم به النظام يوميا ضد الجماهير المنتفضة، محاولا من خلال هذه الوحشية دفع المجتمع السوري نحو حرب أهلية طائفية، يستطيع من خلالها إعادة إنتاج هيمنته، التي يفقدها يوما بعد يوم.
وما سنقدمه هنا هو شرح لكيف قام النظام بإنتاج تلك البيئة، على مدى الأربعين عاما الماضية:
١– السيطرة على الحركة العمالية: وقد بدأت سياسات السيطرة على الحركة النقابية، منذ مجيء حافظ الأسد إلى السلطة، فقام بحلّ نقابات الأطباء، والمحامين، والمهندسين، والصيادلة، في العام ١٩٨٠، حيث كان لهذه النقابات دور قيادي، في النضال من أجل الديمقراطية والحريات السياسية، ومن أجل إلغاء قانون الطوارئ. وأعيد فتح هذه النقابات بعد ذلك، واستبدال قياداتها بقيادات معيّنة من قبل النظام، وتابعة له، واعتمدت هذه السياسة في مجمل الحركة النقابية.
وهذا ما سهّل للنظام لاحقا إنشاء علاقات متينة مع البرجوازية السورية، وأيضا تسهيل تمرير السياسات النيوليبرالية، منذ العام ٢٠٠٠، وهي التي أدّت بطبيعة الحال إلى انحدار المستوى المعيشي لغالبية السكان، انحدارا مخيفا. ورغم ذلك، وتبياناً للعمق الاقتصادي لأزمة النظام السوري، فلقد شهد العام ٢٠٠٦ تحركين عماليين بارزين، أولهما كان اعتصام مئات من عمال البناء، أمام الشركة العامة للبناء في دمشق، وثانيهما كان إضراب سائقي السيارات العمومية في حلب، وقد قمعا بشكل قاسٍ.
ونستطيع أن نرى هذا البعد الاقتصادي والعمالي، في الثورة السورية، رغم أن الكثير من وسائل الإعلام، والقوى السياسية، تغفل هذا الجانب وتشارك بدورها في التحريض الطائفي. فخلال شهر كانون الأول/ديسمبر، من العام ٢٠١١، شهدنا إضرابات عامة وعصيانا مدنيا شلّت أجزاء كبيرة من سوريا، ما أدى إلى ردود وحشية من قبل النظام، وإلى سياسات طرد جماعية ضخمة، بحيث قام النظام بطرد أكثر من 85 ألف عامل/ة، ما بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٢، وقد أقفل أكثر من ١٨٧ مصنعا (بحسب إحصائيات النظام) لكسر حركة العمال.
٢– أما على المستوى التعليمي فاستهدف النظام الأساتذة والمعلمين/ات اليساريين/ات، بينما في نفس الوقت أعطى مساحة أكبر للتيارات الدينية الأصولية. فمثقفون مستقلون من أمثال ميشيل كيلو، ووادي إسكندر، وأساتذة جامعيون كرفعت السيوفي وآصف شاهين، كانوا نقديين تجاه النظام، فتم استهدافهم أيضا.
٣– وعلى المستوى السياسي، قام النظام بقمع واضطهاد أي حركات سياسية، أو أحزاب معارضة لا تلتزم بمظلة الجبهة الوطنية الديمقراطية، التي أنشأها حافظ الأسد. والأحزاب المنتمية للجبهة لا تتمتع بأي حقوق سياسية فعلية، بل تتحرك وفق إرادة النظام. ففي بداية السبعينيات من القرن الماضي، قام النظام بضرب الأحزاب والتنظيمات العلمانية واليسارية، كحركة 23شباط (تيار راديكالي من أصول حزب البعث)، وكذلك حزب العمل الشيوعي (بصيغته القديمة، وقبل سحق النظام له، في الثمانينيات، وأوائل التسعينيات)، هذين الحزبين اللذين كان معظم أعضائهما من الطائفة العلوية، فضلاً عن ضرب الحزب الشيوعي–المكتب السياسي، بقيادة رياض

الترك.

استكمل هذا النهج مع مجيء بشار الأسد إلى السلطة، فقام النظام حينها بقمع كل حركة طالبت بالحريات السياسية والديمقراطية، ما بين العام ٢٠٠٠ والعام ٢٠٠٦، وكانت تضم عدداً من المثقفين والفنانين والكتاب والأكاديميين والسياسيين. وترافق هذا الأمر مع بداية نشوء منتديات نقاشية كانت شكلت منطلقاً لها المنابر التي نشأت مباشرة بعد وصول بشار إلى الحكم. وقد ترافق ذلك مع عدة اعتصامات شكلت حالة جديدة في الواقع السياسي السوري، وقامت بالدعوة لهذه الاعتصامات الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، في نفس الوقت. وعلى إثر ذلك قام نظام بشار الأسد بقمع هذه التحركات وإقفال المنتديات واعتقال الكثير من المثقفين/ات والناشطين/ات المبادرين/ات إليها.

وقد أدى هذا الوضع، بطبيعة الحال، وذلك منذ أيام حافظ الأسد في السلطة، إلى إحكام سيطرة حزب البعث على معظم تفاصيل الحياة السياسية في سوريا. وأصبح الحزب الوحيد الذي يحق له تنظيم النشاطات السياسية، والمحاضرات والمظاهرات في الجامعات، كما في شتى المجالات، والمواقع، وكان الوحيد الذي يملك الحق بتوزيع جريدته في الجامعات والثكنات، وحتى الأحزاب الموالية للنظام لم يكن لها الحق بالدعاية السياسية، وحتى بمكتب في حرم الجامعة. وقام حزب البعث بإنشاء منظمات شعبية مكنته من إحكام سيطرته على أقسام مختلفة من المجتمع، كالشباب والنساء. وبالإضافة إلى مركزة القوة السياسية، قام حافظ الأسد بعد مجيئه إلى السلطة بالسيطرة أيضا على حزب البعث، فتم تغيير النظام الداخلي للحزب، بحيث أصبحت قيادة النظام والسلطة الأمنية هي من يقرر ويعيّن القيادات الحزبية، وبالمقابل تم قمع أي معارضة حزبية داخلية.

وفي المؤتمر السابع لحزب البعث، قام رفعت الأسد بتلخيص الأمر بشكل جيد، بينما كان يشرح رؤيته لكيفية عمل الحزب، بقوله: "القيادة تعيّن، والحزب يوافق والشعب يهتف، هكذا تعمل الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي، ومن لا يهتف يذهب إلى سيبيريا".

هذا وقد كانت شهدت فترة السبعينيات من القرن الماضي تحول القيادات الحزبية للبعث من مناضلين ملتزمين وناشطين متحمسين، كما كان الأمر في الخمسينيات والستينيات، من القرن الماضي، إلى موظفين تابعين.

وفي الفترة التي تلت السبعينيات، عمدت قيادة الحزب إلى توسيع القاعدة الحزبية بحيث أصبح الحزب الآداة الأهم في بسط سيطرة النظام على تفاصيل الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، في سوريا، وبالطبع تعزز هذا الدور للحزب، من خلال ربط التوظيف، والترقي الوظيفي في مؤسسات الدولة، بالانتساب، ما شجّع تضخم القاعدة الحزبية من ٦٥،٣٩٨ في ١٩٧١، إلى ٣٧٤،٣٣٢ في ١٩٨١، ومن ثم إلى ١،٠٠٨،٢٤٣ في حزيران/يونيو من العام ١٩٩٢.

إعادة تعريف العلاقات المدنية والسياسية من خلال الخطاب الديني والطائفي

وفي ظل سيطرة شبه كاملة على تفاصيل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في سوريا، عمد النظام إلى إنشاء شبكة من العلاقات تنمّي، بطبيعتها، العلاقات الدينية والطائفية والعائلية، بدلاً من العلاقات المدنية. فلقد عمد النظام إلى تقوية وتمتين علاقته مع رجال الأعمال السنّة، وانتهاج سياسات ليبرالية مضبوطة، سعت إلى تمكين النظام من تجميع الثروات، في ما بينه وبين شبكة العلاقات التي يرعاها، والتي لم تقتصر فقط على رجال الأعمال، بل شملت أيضاً الأجزاء الأكثر رجعية في المجتمع السوري.

هكذا تمت ترقية رجال الأعمال إلى مواقع قيادية في الحزب، فضلاً عن ترقية عدد كبير من التكنوقراط غير

الحزبيين، في الدولة.

ففي مجلس الشعب، أُعطي مجال أوسع، وصوت أعلى، لأصحاب المصالح والشركات، كما رجال الدين، بالإضافة إلى زعماء العشائر في المقاعد المستقلة وغير المنتسبة إلى البعث. وقد شكّل هؤلاء حوالى ٣٣،٢٪ من مجلس الشعب، منذ ١٩٩٤. وقد هدف حافظ الأسد من هذه السياسات إلى تأمين استقرار النظام، عبر تجميع الرساميل والثروات، في مواقع مضمونة، وفي نفس الوقت استقطاب المجتمع التجاري، وخاصة رجال الأعمال، إلى جانبه.

وقد تمّ تثبيت البعد الطائفي للنظام الحاكم في سوريا، من خلال تقوية هيمنة المؤسسات الطائفية والدينية على المجتمع، خاصة في الطائفة السنية، بينما على مستوى العلويين، تم الربط المباشر ما بين العائلة الحاكمة (آل الاسد) وجموع العلويين في سوريا، وفي نفس الوقت انتهاج نهج إقصائي وقمعي تجاه الأكراد. وهو، بطبيعة الأمر، ما أسس لعلاقات تجعل من الدين والطائفة والعائلة مسرحاً لتعبيرها السياسي، بدلاً من المساحة المدنية.

وبالرغم من أن النظام قام بقمع حركة الإخوان المسلمين في سوريا، بوحشية، بين السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، لم يمنعه ذلك من انتهاج سياسات محافظة دينية، بتعارض مباشر مع ما يدّعيه من طبيعة مدنية وعلمانية. فقام النظام ببناء عدد كبير من المساجد، ودعم مدارس الشريعة الإسلامية، ورفع أجور الأئمة والمدرسين والخطباء ورجال الدين السنّة، وذلك بالإضافة إلى الترويج للإسلام في الإعلام الرسمي، بينما في نفس الوقت، حاول تشجيع بناء مؤسسة دينية إسلامية محافظة، لاستقطاب التيارات الإسلامية المتعددة، ولبناء شرعية إسلامية للنظام.

ومنذ عام١٩٧٣، ونتيجة لاحتجاج بعض الشخصيات الدينية السنية، كالشيخ حسن حبنتكة، قام حافظ الأسد بتعديل الدستور، بعد تبنيه من مجلس الشعب، وأعلن من خلاله أن "دين الرئيس هو الإسلام". وأُبقي على هذا البند الدستوري في الدستور الجديد، الذي اعتمده نظام بشار الأسد في آذار/مارس ٢٠١٢، وكذلك أضيفت عبارة "الشريعة الإسلامية هي مصدر كل التشريعات"، للتأكيد على العمق الإسلامي للنظام الحاكم.

تراجع خدمات الدولة أمام انتشار أوسع للمؤسسات الدينية غير العلوية

مع تبني «الاقتصاد الاجتماعي الجديد»، وكان الغطاء الإيديولوجي للسياسات النيوليبرالية، التي بدأ باعتمادها النظام، منذ عام ٢٠٠٠، عنى ذلك انسحاب الدولة من مرافق أساسية وحياتية، وترافق مع ازدياد كبير لعدد مؤسسات الرعاية الدينية، وكذلك تدني المستوى المعيشي للسكان، بصورة فاضحة. ففي الفترة التي سبقت الثورة، مباشرة، كان يرزح ٣٠،١٪ من السكان تحت خط الفقر، وحوالى المليونين (أي ١١،٤٪) من السكان كانوا غير قادرين على تأمين حاجاتهم الأساسية. كما أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كان يتناقص، منذ بدايات التسعينيات، من القرن الماضي، وهذا ما دفع النظام إلى انتهاج سياسات نيو ليبرالية أكثر جرأة، واستكمال البحث عن رساميل خاصة.

وكمثال أساسي على هذه السياسات، شهدنا تراجعا كبيرا في القطاع الصحي، أمام ازدياد كبير لمؤسسات الرعاية الدينية خاصة. ففي عام ٢٠٠٤، حوالى ٣٠٠ مؤسسة رعائية كانت تعطي أكثر من ٨٤٢ مليون ليرة سورية لأكثر من 72 ألف عائلة. إحدى أشهر وأهم هذه المؤسسات كانت جماعة زيد، التي كانت تربطها علاقات متينة مع البرجوازية السنية الدمشقية، ويديرها الإخوان الرفاعي، الذين وإن كانوا ينتهجون اليوم خطابا مناهضا للنظام، فهذا لم يمنعهم (ما قبل الثورة) من بناء علاقات متينة ومصالح مشتركة بينهم وبين النظام، من خلال تمكين النظام لهم من السيطرة على الجوامع الجديدة على حساب المؤسسات الأخرى، بينما حصل الكثير من أعضائهم

على مراكز هامة في المؤسسة الدينية الرسمية. ما أدى بطبيعة الحال إلى تعمّق دور المؤسسات الدينية، المسيحية والإسلامية، في المجتمع السوري.
فلقد تم بناء حوالى 10 آلاف جامع، ومئات مدارس الشريعة، وأكثر من ٢٠٠ مؤتمر ديني تم عقدها، في المراكز الثقافية، في عام ٢٠٠٧. وفي نفس الوقت، قامت قيادات المؤسسات الدينية الرسمية بلعب دور المجتمع المدني السوري، وتأكيد الولاء للنظام، وكانوا، بإيعاز من النظام، يمثلون صورة توافقية وحداثية عن المجتمع السوري، أمام الوفود الأجنبية. وتأكيدا لهذين الدور والبعد الإسلاميين، قام بشار الأسد، في ٢٠٠٩، بالاجتماع بيوسف القرضاوي في دمشق، ضمن فعاليات مؤتمر لاتحاد العلماء المسلمين في العالم.
وترافقت هذه السياسات مع ازدياد الرقابة على الأعمال الفنية والأدبية، العلمانية واليسارية، بينما ازدادت أعداد الكتب الدينية والإسلامية في المكتبات، وكذلك تمت أسلمة التعليم العالي. وهذا يظهر بشكل صارخ في العلوم الإنسانية، حيث تمت بشكل منهجي الإشارة إلى الدين في قراءة الظواهر والمسائل العلمية والاجتماعية والثقافية. وقامت الحكومة أيضا بسحب رخصة منظمتين نسويتين في ٢٠٠٧، استجابة لضغط عدد من المؤسسات والشخصيات الدينية.
فسياسة التقرّب من المؤسسات الدينية، كانت أحد الروافد الأساسية التي شكلّت المساحة البديلة من المساحات السياسية المدنية، ما أدى إلى إعادة تعريف التعبير السياسي، في شكل ديني وطائفي. وتأكيدا على ذلك، رأينا كيف أن النظام، في نيسان/أبريل ٢٠١١، وفي محاولة منه لاستقطاب الأقسام المحافظة في المجتمع السوري، قام بإقفال الكازينو الوحيد في البلاد، وألغى القرار الذي كان يمنع المنقبات من دخول صفوف الدراسة في الجامعات.

محاولة إحكام السيطرة على الطائفة العلوية وربطها مباشرة بآل الأسد

بينما كان النظام يقوم بتشجيع العلاقات الاعتمادية، ما بين السنّة والمؤسسات الدينية، عمل على الربط ما بين الجموع العلوية والنظام مباشرة، إن لم نقل بعائلة الأسد. فقام النظام باعتماد سياسات مختلفة، منها ضرب أي حالة اعتراضية على النظام، ضمن العلويين، بالإضافة إلى محاولة تحويل الطائفة العلوية إلى طائفة سياسية، مربوطة مباشرة بعائلة الأسد.
فقد كان حافظ الأسد قد قام، أولا، بالقضاء على أي بديل عسكري لحكمه، كالجنرال محمد عمران الذي اغتيل في بيروت عام ١٩٧١، والذي كان يتمتع بعلاقات جيدة مع البرجوازية السنية الدمشقية. وقام حافظ الأسد بسجن صلاح جديد، منذ استلامه الحكم وحتى عام ١٩٩٣، عام وفاة هذا الأخير.
وقام النظام أيضا بتأسيس مؤسسة الإمام علي المرتضى، في عام ١٩٨١، التي كان الهدف منها استقطاب الطاعة في جموع العلويين، والزيادة من سلطة جميل الأسد، أخ الرئيس، في منطقة اللاذقية. وكان هدف المؤسسة، بحسب تعريف جميل الأسد، هو بناء شخصية علوية. واستخدمت المؤسسة بشكل أساسي من أجل ترشيح شخصيات علوية تابعة لآل الأسد، بمقابل المرشحين البعثيين الآخرين. ولكن لم تعش تلك المؤسسة طويلا وانتهت في عام ١٩٨٣، على إثر انتقادات كبيرة من قبل أعضاء من حزب البعث ومن النظام. ولم يسمح بعدها لأي مؤسسة رعائية أخرى بالنشوء في المجتمع العلوي، خلافا لما كان يتم في الطوائف الأخرى. فعائلة الأسد عمدت حينها إلى الربط ما بينها وبين الجموع العلوية، من خلال العلاقات الزبائنية والعائلية. وبالإضافة إلى ذلك لم يسمح النظام بنشوء المجلس العلوي الأعلى، على غرار المجلس الشيعي الأعلى، أو المجلس الإسماعيلي الأعلى، ولم يسمح بأي

اشارة رسمية إلى المجتمع العلوي، وهذا الأمر لا يأتي من منطلق "علمانية" النظام، بل من أجل إلغاء إمكانية نشوء أي جسم يمنع أو يحد من سيطرة آل الأسد على الطائفة العلوية. كما عمد النظام إلى تشجيع الولاءات العشائرية في الطائفة العلوية، ما شجّع التفرقة في ما بين أبنائها.
في المقابل، فإن ظروف الفقر المدقع التي عاناها العلويون، بفعل السياسات الاقتصادية لنظام الأسد، دفعت الكثير منهم نحو الالتحاق بالجيش، أو بالأجهزة الأمنية، التي كانت تحت سيطرة العائلة الحاكمة مباشرة. ففي تقرير لمجموعة الأزمة الدولية (انترناشيونال كريسيس غروب):
"بقي الريف العلوي من دون أي إنماء؛ والكثير من السكان التحقوا بالجيش؛ لغياب أي بديل اقتصادي فعلي؛ وموظفو الأجهزة الأمنية كانوا ذوي دخل قليل، بينما يعملون لفترات طويلة. والأفراد حديثو السن من العلويين، انتسبوا في غالبيتهم إلى القوى العسكرية والأمنية، لكون النظام لا يسمح لهم بأي خيار ثانٍ. هذا وإن العلويين العاديين نادرا ما استفادوا من الفساد، في أعلى هرم النظام، وخاصة تحت حكم بشار الأسد".
فهذا الربط، أو إحكام السيطرة على الطائفة العلوية، اتخذ شكله الفعلي بمحاولة نظام الأسد عسكرة العلويين تحت سيطرته، فأصبحت بالتالي الطائفة العلوية خزانا بشريا لنظام حكم حافظ الأسد، ومن ثم ابنه بشار، وهذا الواقع كان أحد أبرز الأمور التي أسست للبيئة الطائفية الناتجة من الصراع مع النظام الأمني للأسد، في الثورة السورية، اليوم.

التمييز والعنصرية تجاه الأكراد

قام نظام الأسد منذ ١٩٧٠ بزيادة التفرقة والتمييز بحق الأكراد، وخلق جو من التفرقة ما بين الأكراد والعرب والآشوريين والتركمان، وخاصة في الشمال. ففي ظل حكم الأسد، جرى اعتبار الأكراد، الذين يشكلون أكثر من ١٠٪ من المجتمع السوري، مواطنين من الدرجة الثانية، لم يسمح لهم بتعليم لغتهم، ولا الاحتفال بتقاليدهم، وأي محاولة لخرق هذه القوانين قد يُعاقب عليها ب ١٠ سنوات من السجن. بالإضافة إلى ذلك، تم إفقار المناطق الكردية، وأعطيت الأراضي إلى ملاكين عرب، وتمت السيطرة على آبار البترول الغنية، في المناطق الكردية، وتركت الطرقات بحالة سيئة ومن دون صيانة.
فما بين العام ١٩٧٢ والعام ١٩٧٧، اعتمدت سياسات شبه عنصرية، في عدة مناطق كردية. فحوالى 25 ألف مزارع عربي، ممّن تضررت معظم منازلهم من الفيضان الذي سببه بناء سد الطبقة، أرسلوا إلى الجزيرة العليا وأسكنوا في بلدات نموذجية وحديثة، موازية للبلدات الكردية المفقرة. وتمتعت هذه القرى والبلدات الحديثة بالخدمات الجيدة من مياه وكهرباء ومستشفيات ومدارس وطرقات، وغيرها من الأمور، بينما البلدات الكردية كان ينقصها تقريباً كل شيء. بالإضافة إلى ذلك كانت تعاني المجتمعات الكردية سياسات تمييزية قاسية، منها منعهم من التدريس، لكونهم غير عرب، وتم اعتماد سياسات طرد العمال الأكراد، وتدمير المنازل، واعتقال القيادات السياسية الكردية، وغيرها من الأمور. وقامت الحكومة السورية أيضا بتغيير اسماء المناطق الكردية واستخدمت الاسماء العربية، ومنعت الأهالي من تسجيل ابنائهم وبناتهم، بأسماء كردية.
فسياسة الحزام العربي كانت تهدف فعليا إلى بناء حزام اجتماعي يقفل أو يحاصر الحافة الشمالية، والحافة الشمالية الشرقية من الجزيرة، مقابل الحدود مع تركيا والعراق. وتمت مصادرة الأراضي الكردية وإعطاؤها لعرب، وأرسلت العائلات الكردية لتعيش في الداخل السوري، للسماح للعرب بالمجيء، بدلا منها. وتدعيما

لهذا الحصار العنصري، كان هناك وجود عسكري قوي في هذه المناطق، وقدمت تسهيلات كبيرة وتقديمات سخية من قبل الدولة لتشجيع الازدهار الاقتصادي في المناطق العربية.
وبالطبع، كنتيجة لهذه السياسات، ظهرت احتجاجات عديدة ما بين الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، وخاصة ضمن احتفالات النيروز، أو ذكرى إحصاء الحسكة الذي تم في ١٩٦٢، في غرب سوريا، والذي كانت نتيجته منع الجنسية السورية عن حوالى 150 ألف كردي، ومنعهم هم وأولادهم وعائلاتهم من أي حقوق مدنية، مع محاصرتهم في حالة من الفقر والتمييز. واليوم يقارب عددهم 300 ألف.
وفي ٢٠٠٤، قام النظام بقمع انتفاضة الأكراد، التي بدأت بمدينة القامشلي، وانتشرت حينها إلى مختلف المناطق الكردية في سوريا، في الجزيرة، وعفرين، وحلب ودمشق. واستخدم النظام أيضا القبائل العربية لضرب احتجاجات الأكراد، في المناطق الشمالية الشرقية، ما زاد من التفرقة ما بين الأكراد والعرب. وأكثر من ٢٠٠٠ كردي إما ماتوا أو اعتقلوا، بينما تم نفي آخرين غيرهم إلى خارج سوريا.
لقد سجل النظام الأسدي في سوريا الكثير من الممارسات الطائفية والعنصرية، ومحاولاته المتعددة تقسيم الشعب السوري، على أساس طوائف واثنيات مختلفة، حملت في نفس الوقت تناقضا أساسيا. فسياسات الإفقار والتهميش الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، لحقت بجميع فئات المجتمع السوري، وخاصة تبعا للسياسات الاقتصادية النيوليبرالية، التي اتبعها النظام في بداية القرن الواحد والعشرين، ما أدى بشكل ملحوظ إلى التأثير في ارتباط شخصيات وحركات ومنظمات من مختلف طوائف الشارع السوري بالثورة على النظام، وذلك لكون ما يجمع الشعب السوري بمجمل تلاوينه من رفض للنظام ما زال يلعب دورا أساسيا في بناء خطاب وحدوي، ومواجه للطائفية، بات يبرز بأحد الشعارات والهتافات الأشهر للثورة السورية، وهو "واحد، واحد، واحد، الشعب السوري واحد".
فالطائفة العلوية مثلا لم تكن تختلف بأي امتيازات اقتصادية عن الطوائف الأخرى؛ ولقد كتب حنّا بطاطو، في التسعينيات من القرن الماضي، أن المزارعين العلويين كانوا يحتجون على الحرمان من وسائل الراحة، ومازالوا يعتمدون على الحراثة حتى في ظروف طقس قاسية، بينما محاصيلهم الزراعية كانت تختفي بسرعة، والكثير منهم اضطر إلى البحث عن مصادر رزق بديلة. وجبل العلويين، كان ثاني أفقر المناطق في سوريا، بعد المناطق الشمالية الشرقية التي يسكنها الأكراد، والحال لم يكن أفضل بكثير في المناطق الأخرى من سوريا، نتيجة السياسات النيوليبرالية، وتراجع خدمات الدولة وازدياد منسوبات التضخم الاقتصادي.

الخاتمة

كما رأينا خلال النص، فإن النظام السوري هو المسؤول الأول عن انتشار السياسات الطائفية والعنصرية في المجتمع السوري. فالنظام الأسدي قام، خلال الأربعين عاما الماضية، بتبني سياسات تهدف إلى التفرقة ما بين السكان على أسس طائفية، واثنية، بالإضافة إلى القمع المنهج للحركات الاعتراضية والمعارضات اليسارية والعلمانية، مع سيطرة شبه كاملة على مفاصل الحركة النقابية وإسكات أصوات الاحتجاج الاقتصادية والعمالية، التي تستطيع أن توحّد المواجهة ضد السياسات الطائفية. وكل هذه الأمور شجعت صعود خطاب طائفي، مترافقا مع صعود أكبر للتيارات المحافظة والرجعية، التي تتبلور اليوم على أشكال الحركات الأصولية والطائفية، كجبهة النصرة، مثلا. ومن هنا فدور اليسار الثوري لا يكون بالتملّص من الانخراط في السيرورة الثورية، لكونها تحتوي على عناصر

رجعية وطائفية، بل بالعكس تماما، فعلى اليسار أن يواجه، ويبيّن أن مصدر هذه السياسات الطائفية هو النظام نفسه، وأن ضرب هذا الخطاب الطائفي لا يمكن أن يتم إلا مع سقوط المروّج الأول للطائفية، وهو النظام، وكذلك وعلى نفس القدر من الأهمية، بالوقوف بحزم ضد العناصر الطائفية والعنصرية من داخل الثورة السورية.
فتخطي الطائفية، كما يقول أسامة مقدسي، "إذا كان ذلك ممكنا، يتطلب قطعا آخر، لا يقل جذرية، بالنسبة للجسم السياسي، عما كان قد تم مع صعود الطائفية، بالنسبة للنظام القديم. إنه يتطلب تعريفاً جديداً للحداثة".
فالنضال ضد الطائفية، هو جزء لا يتجزأ من النضال ضد النظام القائم، ويتطلب فصلا جذريا عن الماضي، وعن السياسات الطائفية والعنصرية. وهذا يتطلب بالإضافة إلى مواجهة النظام مواجهة العناصر التي تسعى من خلالها بعض دول الخليج العربي إلى قولبة الصراع القائم ضد النظام ليكون صراعا طائفيا، لتنجو هي بدورها من الموجات الثورية التي تجتاح العالم العربي. فالطائفية يمكن تحطيمها إذا فقط عملنا من أجل الديمقراطية الفعلية، والعدالة الاجتماعية والمساواة، والعلمانية والاستقلال الحقيقي.
إن العلمانية التي ننادي بها ليست منفصلة عن الصراع من أجل الديمقراطية، والاشتراكية، ومواجهة الامبريالية. فنضالنا من أجل العلمانية هو جزء من نضالنا الثوري لتحرير المعتقد من سيطرة النظام والسلطة، من أجل أن يعيش كل منا معتقداته بحرية، ومن دون قمع او اضطهاد.
وكما يقول أحد الاشتراكيين اللبنانيين، في مقال له عن لبنان، وقوله ينطبق أيضا على الوضع السوري: "فالنضال ضد الطائفية، ليس فقط نضالاً من أجل مجتمع متسامح، بل هو في صلبه صراع طبقي، صراع ضد الأفكار المهيمنة في المجتمع، وثقافة التفرقة والطائفية التي تبثها الأنظمة. وهو نضال المظلومين ضد الظالمين. ولذلك فإن هذا الصراع لا يمكن أن تخوضه البرجوازية، بل بالعكس تماما فإن هذا الصراع يجب أن يتم بمواجهة البرجوازية، لكونها المحرض الأول للطائفية، وهنا أهمية ومركزية الطبقة العاملة، ليس فقط من منحى نظري، بل لكونها رافعة أساسية لنضال الشعب اللبناني بمواجهة الطائفية، والاضطهاد والاستغلال. فخط الدفاع الأول للمجتمع اللبناني بمواجهة الطائفية هو وحدة الطبقة العاملة خارج المنطق الطائفي".
هكذا يهتف الثوار السوريون: "الشعب السوري واحد"، و"الحرية طائفتي". وهذا ما يجب أن يكون!

بسوريا وفي أي مكان آخر:
ليس ثمة ثورة خالصة، بل ثورة وحسب

27 كانون الثاني / يناير 2012

بقلم: جوزيف ضاهر

ترجمه الى العربية: وليد ضو

بعد مرور أكثر من عامين على بدء السيرورة الثورية، لا تكف وسائل الإعلام الغربية على ترداد نفس العبارة» بعد الحلم، حل الكابوس على الشعب في الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا، بعد «الربيع العربي»، حل «الربيع الإسلامي»، (الذي نرفضه). أين ذهبت كل الثورة «الجميلة» و«النقية» التي بدأت، والتي لن نتوقف عن تردادها؟

ويتم تصوير الوضع بأنه كارثي: حيث يحكم الإسلاميون تونس ومصر، في حين من المتوقع نشوب حرب أهلية بين الإسلاميين ونظام الأسد الدموي. انتشار هذا الخطاب، عزز من الشعور الانهزامي، ودفع إلى انسحاب ناشطين|ات يناضلون|ن من أجل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

بعد الاحتفال بشجاعته وإصراره في صراعه ضد الطغاة، يوصف الشعب في هذه المنطقة– وبطريقة نخبوية ومضللة– كعاجز أو غير جاهز لتحقيق تغيير جذري. وعاد استخدام المصطلح الإقصائي «العربي– المسلم» إلى الواجهة والذي يصور أن هذه المنطقة غير قادرة بطبيعتها للوصول إلى المثال الديمقراطي.

وبحسب الأوضاع المختلفة، قدمت عدة مقترحات للحد من السيرورة الثورية. في سوريا، تقدم العديد من المحاولات لتحقيق هذه الأهداف.

جنيف 2 محاولة جديدة لـ«لي ذراع» السيرورة الثورية لقد جرى طرح الحل اليمني عدة مرات على طاولة المحادثات. مؤتمر جنيف الثاني، والذي من المتوقع عقده في شهر تموز المقبل، هو ليس أكثر من محاولة من قبل القوى الإمبريالية الدولية، الولايات المتحدة وأوروبا من جهة وروسيا والصين من جهة أخرى، للحفاظ على بنية النظام السوري وسيشمل معه أجزاء من المعارضة السورية (المجلس الوطني السوري على رأسهم) الذي لا يمثل الحركة الشعبية الثورية في سوريا.

مؤتمر جنيف 2 هو تكرار للمؤتمر الأول في المدينة نفسها خلال شهر حزيران عام 2012 والذي سماه الجميع خطة سلام اقترحتها منظمة الأمم المتحدة من ضمنها ما يسمى بـ«خطة سلام من أجل سوريا» والتي اقترحها المبعوث الأممي الأخضر الابراهيمي. هذه الخطة تدعو إلى تشكيل حكومة انتقالية، والتي ستتولى المسؤولية الكاملة عن السلطة التنفيذية لحكم سوريا إلى حين موعد الانتخابات الرئاسية والتشريعية عام 2014 تحت رعاية الأمم المتحدة. خلال هذه الفترة، سيحتفظ الديكتاتور بشار الأسد بمنصبه الرئاسي.

نعم، الشعب السوري غرق بدمائه وصحيح جدا أن الشعب السوري يريد السلام، ولكنه لا يريد سلاما بأي ثمن وبالطبع لا يريد سلاما تفرضه القوى الخارجية بالاتفاق مع نظام الأسد الإجرامي وحليفيه النظامين الإيراني والروسي إلى جانب جزء من المعارضة السورية الانتهازية، على حساب مصالح الشعب السوري في نضاله من أجل الحرية والكرامة!

نظمت في سوريا العديد من التظاهرات المناهضة لمؤتمر جنيف 2، وضد أي اتفاق يحافظ على بنية النظام. ومن

اللافتات التي رفعت خلال تظاهرات يوم الجمعة 31 أيار في سوريا يمكن قراءة الشعار التالي: «جنيف 2، هناك فارق بين من يناضل من أجل الحرية وبين من يسعى لتحسين شروط العبودية» وهي رسالة تستهدف مباشرة أولئك الذين يريدون التفاوض مع النظام.
الشعب يرفض الألاعيب التي ترمي إلى الحفاظ على أساس النظام وفي مناسبات عديدة عبر عن ذلك من خلال تظاهرات حاشدة ومن خلال العديد من البيانات والإعلانات الرافضة لاقتراح الحوار مع النظام الذي قدمه الرئيس السابق للتحالف الوطني السوري معاذ الخطيب. خلال تظاهرات 8 شباط، رفعت لافتات تقول: «سنفاوض فقط على رحيل النظام».
لهذا السبب أيضا انتقدنا من البداية هيئة التنسيق الوطنية من أجل الديمقراطية في محاولتها لعقد اتفاق مع أجزاء من النظام، وحتى مع نائب الرئيس السوري فاروق الشرع، من أجل ما يسمى الحل السلمي الانتقالي والذي، كما بقية الحلول، يهدف إلى الحفاظ على بنية النظام.
جنيف 2 وغيرها من «الحلول» تهدف فقط إلى: منع التغيير الجذري القاعدي للثوار والثائرات السوريين والسوريات والحد من انتشار رياح الثورة التي من الممكن أن تتوسع في كل المنطقة بعد سقوط نظام الأسد، خاصة في الدول المجاورة، كما نرى اليوم في تركيا، وفي دول الخليج، ونشوء جبهة مقاومة بهدف تحرير كل الأراضي التي يحتلها العدو الإسرائيلي في فلسطين وفي سوريا.
كثوريين، لا يمكن إلا أن نقول أن الحل الأكثر سوءا هو الحفاظ على النظام الإجرامي.
انتهازية الائتلاف الوطني لهذا السبب يجب عدم الصمت أمام فشل وانتهازية وبرجوازية الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، الجاهز لخيانة الثورة في سوريا خدمة لمصالحه السياسية والدول الأجنبية.
ونظمت عدة مظاهرات ووجهت انتقادات من ضمن الحركة الشعبية ضد الإئتلاف الوطني، ومن بينها مظاهرة نظمت مؤخرا في 4 حزيران لإدانة الفساد في حي السكري في مدينة حلب.
ووجه الكثير من الانتقادات للإئتلاف السوري، من بينها البيان الذي أصدرته الحركات الثورية في سوريا والذي وقعته لجان التنسيق المحلية، والهيئة العامة للثورة السورية واتحاد تنسيقيات الثورة السورية والمجلس الأعلى لقيادة الثورة حيث أشاروا إلى: «أن قوى الثورة السورية الموقعة على هذا البيان لن تمنح بعد اليوم أي شرعية ثورية لجسم سياسي قد يتحول إلى سرطان في جسم الثورة لو تمت توسعته بشكل خاطئ على أساس اعتبارات مريضة بعيدة عن تمثيل من لا يزال يضحي منذ انطلاق الثورة وحتى اليوم. واعتبروا هذا البيان الفرصة الأخيرة للإئتلاف الوطني قبل أن يقول أهل الثورة من الشعب السوري كلمتهم».
للائتلاف الوطني لقوى الثورة الحق في انتقاد وإدانة الدور الدموي الذي تلعبه روسيا وإيران وحزب الله في قتل الشعب السوري. وقد أظهر دور حزب الله الإجرامي أن المقاومة لا يمكن أن تقوم على أساس الهوية الطائفية المرتبطة بنظام ديكتاتوري كالنظامين السوري والإيراني.
في الوقت عينه، على الائتلاف الوطني انتقاد الدول والمجموعات التي تلعب دورا خطيرا في الثورة السورية.
على سبيل المثال بسبب دعم النظام السعودي والقطري للائتلاف فإنهم لا يدينون أهداف النظامين الرجعيين.
والنظامان الأخيران يريدان تحويل الثورة إلى حرب طائفية، وذلك من شأنه إبعاد كل ما يهدد سلطتهما ومصالحهما. فهما يمولان مجموعات إسلامية متطرفة كجبهة النصرة، التي تقوم على أيديولوجيا طائفية ورجعية، وغالبا ما تحاول السطو على الدور الذي تلعبه المجالس الشعبية، وأحيانا عن طريق القوة.

مقاومة القوى الرجعية الائتلاف الوطني لطالما دافع عن جبهة النصرة، على الرغم من طبيعتها وسلوكها الذي يهدد السيرورة الثورية في سوريا.

في عدة حالات واجهت القوى الشعبية جبهة النصرة والمجموعات المشابهة لها. ففي مدينة الرقة، والتي تحررت من قوات النظام منذ شهر آذار الماضي، نظمت عدة مظاهرات ضد الإجراءات الاستبدادية التي اتخذتها الجبهة في المدينة.

منذ بضعة أسابيع، وعقب إعدام ثلاثة ضباط في جيش النظام على يد جبهة النصرة، نظمت لجان التنسيق المحلية والمنظمات الشعبية مظاهرات حاشدة ضد هذا السلوك، وكان الهتاف الأساسي «لا سني ولا علوي، ثورتنا ثورة مدنية».

في الوقت عينه تظاهر الثوار في كفرنبل ضد أعمال جبهة النصرة، وحملوا لافتة كتب عليها: «إعدامات في الرقة، وجلد في سراقب. من منحكم سلطة حكم هذا الشعب؟؟؟!!»

ونظمت العديد من المظاهرات الشعبية الحاشدة التي تحدت سلوك مجموعات مشابهة في حلب، والميادين في القصير وغيرهما من المدن. في حي هنانو بحلب، نظمت مظاهرة ضد الهيئة الشرعية بسبب سلوكها ضد المجلس المحلي، حيث غالبا ما يتم إرغامه على اتخاذ قرارات بقوة السلاح.

الهيئة الشرعية في حلب اعتقلت ولا زالت الصحافي شعبان حسن، وقمعت ناشطين آخرين من لجان التنسيق كأبو مريم وغيره في حي بستان القصر وغيره من الأحياء. وفي مناسبات عديدة، نظم الثوار مظاهرات ضد الأعمال التي تقوم بها الهيئة الشرعية في حلب.

في 7 حزيران 2013، وضمن محافظة حلب، أنزل ناشطون إسلاميون في حي طريق الباب أعلام الثورة السورية وألقوها على الأرض، ورفعوا مكانها أعلام جبهة النصرة والدولة الإسلامية في العراق والشام. وأعرب الناشطون المدنيون عن غضبهم الشديد إزاء هذا العمل.

كما أن المجالس الشعبية تتعامل أيضا مع السلوك الإجرامي لبعض المجموعات المسلحة والتي تتصرف كعصابات.

وتجدر الإشارة إلى أن جبهة النصرة لا تتردد في عقد صفقات مع نظام الأسد، فهذا الأخير يدفع للجبهة أكثر من 150 مليون ليرة سوري شهريا حتى تضمن له استمرار ضخ النفط من خلال خطي أنابيب يصلان إلى بانياس واللاذقية. وشارك مقاتلو جبهة النصرة في أعمال أخرى، كالقمح والقطع الأثرية، والتجهيزات الصناعية والتنقيب عن النفط والسيارات وقطع الغيار والنفط الخام.

هل هذا النموذج هو ما تحتاجه الجماهير الثورية السورية حتى تتحرر؟ بالتأكيد لا!

كل السلطة للجماهير الثائرة تحرير مدينة الرقة أطلق أكثر الطاقات والديناميات داخل الجماهير الثائرة. المدينة يديرها الناس أنفسهم الذين يتولون رعاية كل الخدمات لسكان المدينة.

وتضاعف عدد المنظمات الشعبية بشكل مضطرد، إذ بلغت 42 حركة اجتماعية (مسجلة رسميا حتى نهاية شهر أيار في المدينة منذ تحرير المدينة في شهر آذار)، وكما رأينا أعلاه، نظمت هذه الحركات الشعبية العديد من الفعاليات مثل «علم الثورة يمثلني» حيث طلي علم الثورة على جدران المدينة لمعارضة حملة الإسلاميين لفرض العلم الإسلامي الأسود. على المستوى الثقافي، عرضت مسرحية تسخر من نظام الأسد في وسط المدينة، وفي بداية شهر حزيران، نظمت المنظمات الشعبية معرضا للحرف اليدوية والفنون.

في حلب، عقد الاجتماع الأول لائتلاف شباب الثورة في سوريا في بداية شهر حزيران. وضم الاجتماع مجموعة واسعة من الناشطين واللجان والتنسيقيات، التي لعبت دورا بارزا منذ اندلاع الثورة في سوريا. واعتبر المؤتمر خطوة أساسية لتمثيل الشباب الثائر من كل أطيافه.

المقاومة الشعبية والتنظيم الذاتي ضمن المجتمع السوري يظهر الطابع الثوري للحركة المناضلة من أجل الحرية والكرامة. كل التدخلات الخارجية، سواء من إيران وروسيا وحزب الله من جهة ومن السعودية وقطر والغرب من جهة أخرى، لم تستطع تغيير هذا الواقع حتى اليوم.

الجماهير الثورية، التي تستبدلها وسائل الإعلام بصورة السلفي وتركز عليه بالتالي، ستستمر في نضالها حتى إسقاط النظام وتحقيق أهداف الثورة.

المقاومة الشعبية المسلحة استعمال السلاح الكيمائي ضد الثوار والمدنيين يظهر مرة أخى مدى وحشية النظام السوري، وسلبية القوى العظمى التي على الرغم من إدانتها اللفظية لهذه الأعمال فإنها لن تقدم وسائل المقاومة للجيش السوري الحر الذي يفتقر إلى كل شيء، في حين يتوفر للقوى الرجعية تمويلا هائلا تقدمه السعودية ودول الخليج التي تريد تحويل الثورة الشعبية إلى حرب طائفية لمنع رياح الثورة من الوصول إليها. الانتصار العسكري البحت هو أمر صعب، بفعل بنية جيش النظام السوري، المبني على أسس طائفية، وزبائنية وعلى التحالفات العشائرية والقبلية والمحسبوية في وقت يفرض سلطته القامعة داخل القوات المسلحة، الأمر الذي يجعل من الصعب حصول انشقاقات واسعة، وبسبب الدعم اللوجستي والمالي الذي تقدمه روسيا وإيران.

لذلك ينبغي الحفاظ على ضرورة الجمع بين المقاومة الشعبية المسلحة والحركات «السلمية» والمدنية (الإضراب ومختلف الأنواع الأخرى من المواجهة) التي تسمح في إسقاط النظام. هذه هي الطريقة التي من شأنها المساعدة في ردم التفاوت الحالي الذي هو لصالح النظام وبالتالي زعزعة استقراره أكثر فأكثر. عدم التوازن مع النظام سيكون من الصعب التغلب عليه عسكريا طالما لا تحظى القوى الديمقراطية في الجيش السوري الحر بدعم لوجستي ومادي.

دورنا كثوريين دور الثوريين هو الوقوف إلى جانب نضال المنظمات الشعبية المناضلة من أجل الحرية والكرامة وتجذير أكبر قدر ممكن من الحركة الشعبية نحو تحقيق أهداف تقدمية، وفي الوقت عينه مواجهة القوى الرجعية والانتهازية التي تتعارض مع مصالح الطبقة الشعبية.

في هذا الإطار، رفعت لافتة في حمص تعكس جيدا هذا الأمر: «الثورة مستمرة ضد النظام وضد المعارضة العميلة الرخيصة».

اليوم العالمي للتضامن مع ثورة الشعب السوري من أجل الكرامة والحرية والذي نظم في 40 بلدا في العالم، ومن بينها سوريا، وهضبة الجولان المحتل، وفلسطين، هي مثال حقيقي لهذا الدعم العالمي المطلوب.

نحن لا ننكر الصعوبات في سوريا– وهي كثيرة– ولكن علينا أن نحسن اتخاذ الموقف خلال السيرورة الجارية– غير المنتهية كما يدعي البعض– وان نناضل من أجل تحقيق ما روجت له الثورة منذ البداية: الحرية والكرامة. وكما قال برتولد بريخت: «من يناضل ربما يخسر، ومن لم يناضل فهو خاسر بكل الأحوال».

سوريا: «مؤتمر جنيف هو بالمقام الأول تهديد لمصالح الشعب الثوري».

السبت 15 حزيران (يونيو) 2013

بقلم: جوزيف ضاهر

حاوره لطفي شوقي، تعريب المناضل-ة

مقابلة مع جوزف ضاهر العضو بتيار اليسار الثوري في سوريا وبمنظمة SolidaritéS في سويسرا (حيث يقيم حاليا).

أعلن نظام الأسد مشاركته في المؤتمر الدولي الثاني بجنيف، وكذلك فعل قسم من المعارضة. ماذا يُنتظر من ذلك المؤتمر؟

هذا المؤتمر هو أولا تهديد لمصالح الشعب الثوري. فهو ليس إلا تكرارا لجنيف الأول المنظم في يونيو 2012 ومحاولة أخرى من القوى الامبريالية والولايات المتحدة الأمريكية وأوربا من جهة، وروسيا والصين من جهة أخرى، للإبقاء على بنية النظام بدمج قطاعات من المعارضة فيها (بمقدمتها المجلس الوطني السوري) لا تمثل الحركة الشعبية.

نعم، سال دم الشعب السوري كثيرا جدا، وهو يتوق إلى السلم، لكن ليس أي سلم، وبوجه خاص يرفض سلما تقرره قوى أجنبية باتفاق من النظام المجرم، وحلفائه الأوفياء، إيران وروسيا، وقسم من المعارضة الانتهازية، على حساب مصالح الشعب السوري المناضل !

إن هدف جنيف 2 و«حلول» أخرى سد طريق تغيير جذري من تحت ووقف ريح الحرية التي قد تهب مع سقوط النظام على ملكيات الخليج وتفتح مقاومات جديدة في الأراضي المحتلة السورية والفلسطينية. إن مؤتمر جنيف يرتئي أسوأ الحلول: الحفاظ على هذا النظام المجرم.

هل يمثل التدخل العسكري الكثيف لحزب الله مقدمة لتعميم الصراع بالمنطقة؟

ليس الدعم العسكري من حزب الله جديدا. لكن مشاركته إلى جانب الجيش السوري في الجرائم اليومية ضد السكان اتخذ اليوم وجهة كثيفة ومباشرة. الامتداد الإقليمي للنزاع يتطور منذ بداية السيرورة الثورية لأن النظام يستعمل حلفاءه في العراق وإيران ولبنان.

وبالموازاة تسلل المقاتلون الجهاديون إلى سوريا، لكن عددهم النسبي يظل قليلا جدا، لا أكثر من 10 بالمائة من المقاتلين. وهذه التدخلات المختلفة لا تنال شيئا من الطابع الشعبي والثوري للحركة المسلحة والسلمية.

يبدو أن استعمال السلاح الكيماوي يصعب انتصارا عسكريا صرفا. كيف تواجه المقاومات المسلحة والسلمية عدم تكافؤ الوسائل هذا؟

إن استعمال السلاح الكيماوي ضد الثوريين والسكان يبرز مرة أخرى همجية النظام وسلبية القوى العظمى التي تمتنع، رغم تنديدها الكلامي بأفعال النظام، عن مد الجيش السوري الحر بوسائل المقاومة فيما هو يعاني نقصا في كل شيء، بينما تحظى القوات الرجعية الإسلامية بتمويل كثيف بالبترودولار من العربية السعودية ودول الخليج.

بات النصر العسكري الصرف صعبا بفعل بنية جيش النظام ذاتها - القائمة على تحالفات طائفية وزبونية وقبلية- ونظام قمعي وتوتاليتاري داخل القوات المسلحة يعيق انشقاقات كثيفة، والدعم المادي الإيراني

والروسي الكثيف. نحن في تيار اليسار الثوري نساند الجمع بين المقاومة الشعبية المسلحة والمقاومة «السلمية» او المدنية (إضرابات وأشكال نضال أخرى) تتيح إسقاط النظام.

لكن يصعب مع ذلك تجاوز لاتكافؤ الوسائل طالما لا تحظى القوات الشعبية والديمقراطية للجيش السوري الحر بدعم مادي ومالي.

ما هي الصلات بين التنسيقيات التي تخوض النضال المدني والنضال المسلح؟ هل ثمة حالة ازدواجية سلطة ترابية بالنظر إلى وجود مناطق محررة؟

التنسيق بين النضال السياسي المدني والكفاح المسلح قائم بالمناطق المحررة، وكذا في المناطق التي يتحكم بها النظام لكن على نحو أصعب طبعا. ثمة وضع ازدواجية سلطة بالمناطق المحررة حيث تتكلف اللجان في القرى والأحياء والمدن والمناطق بالخدمات للسكان.

ترافق الدمار الكثيف في تلك المناطق، نتيجة القصف المستمر، وتدمير البنيات التحتية وكل مظاهر الحياة الاجتماعية، بتزايد عدد المجالس المدنية والمحلية التي تسعى إلى تدبير شؤون حياة المواطنين اليومية.

ولم تكف تجارب التسيير الذاتي لدى الجماهير عن التطور. إنها العمود الفقري للحركة و للمقاومة الشعبية.

هل ثمة إعادة تنظيم أوعناصر دالة عن الطابع الديمقراطي والاجتماعي للثورة؟ ما حمولة شعار»السلطة والثروة للشعب«؟

أكثر الأمثلة إقناع مدينة الرقة المحررة في مارس الأخير. مذاك شهدت أكثر من 46 حركة اجتماعية. نظمت بها حملات من قبل المنظمات الشعبية. ومرارا تواجهت تلك القوات الشعبية مع القوات الرجعية. كما رفضت الجماهير الشعبية تلك المجموعات والسلوكات في حلب و ميادين والقصير ومدن أخرى . وتتصدى لسلوكات إجرامية ولصوصية لمجموعات مسلحة تتصرف كعصابات.

سوريا: سلاحكم يقود إلى جنيف، النصر تخلقه الثورة

الخميس 27 حزيران (يونيو) 2013

بقلم: جوزف ضاهر

ترجمه/ إلى العربية: وليد ضو

كانت المسألة السورية على رأس جدول المناقشات في قمة مجموعة الثمانية في إيرلندا الشمالية، وفي مؤتمر الدوحة الذي جمع من يسمون بـ«أصدقاء» سوريا، ومن ضمنهم الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا.
في مؤتمر الدوحة، أعلنت العديد من الدول عن استعدادها لتكثيف المساعدات للثوار في محاولة منها لإعادة التوازن إلى ميزان القوة لصالح الثوار السوريين وذلك قبل عقد مؤتمر «السلام» في جنيف. «انتصارات» وتقدم النظام السوري على الصعيد العسكري أثار مخاوف القوى الغربية ودول الخليج التي تعتقد أنها ستخسر الفرصة لفرض شروطها خلال التسوية التي يُحَضر لها في المستقبل. ولذلك أرسلت شحنة الأسلحة إلى الجيش السوري الحر.
ومع ذلك، لا تزال القوى الغربية ترفض تقديم الأسلحة. وزير خارجية فرنسا لوران فابيوس أعلن بوضوح أن فرنسا لا ترغب في تزويد الثوار بأسلحة لأن ذلك من شأنه أن «يسبب نتائجا عكسية» لاحقا على باريس.
وأكد الجيش السوري الحر عن تلقيه يوم الجمعة 21 حزيران 2013 من الخارج كميات من الأسلحة «الحديثة» التي يمكن «أن تغير مسار المعركة»، بما في ذلك أسلحة مضادة للطائرات ومضادة للمدرعات. وطالب الثوار بأسلحة ثقيلة لحماية المناطق من القصف ومن هجمات النظام. المساعدة العسكرية الأخيرة أتت بشكل رئيسي من السعودية وقطر.
تسليم شحنة الأسلحة هذه لم تغير من أهداف القوى الدولية الكبرى التي أكدت عليها خلال قمة مجموعة الدول الثمانية وفي مؤتمر الدوحة. وقال وزير خارجية الولايات المتحدة جون كيري أن الثوار يحتاجون إلى دعم أكبر من أجل «الذهاب إلى جنيف» وتغيير «الخلل في ميزان القوى على أرض المعركة». في كل الأحوال، انتصار الثورة الشعبية في سوريا لم يكن ولن يكون جزءا من أجندة القوى العظمى، ولكن القوى الغربية والخليجية تهتم حصرا بمصالحها هي. الجماهير الثورية في سوريا على بينة من هذه اللعبة، كما قرأنا على اللافتات التي رفعت في كفرنبل، خلال تظاهرة يوم الجمعة 21 حزيران 2013: «أوباما أنت ترسل «أسلحة» ليستمر النزاع؟! أعطنا الأسلحة حتى تفوز ثورتنا مرة واحدة وإلى الأبد!»
ولم تتوقف الدعوات لتنظيم مؤتمر «سلام» لسوريا، سمي جنيف 2، في حين كان الغرب وروسيا يعلن عن رغبتهم بالوصول إلى اتفاق يقوم على تشكيل حكومة انتقالية بـ«التراضي» بين المعارضة والنظام. والفرق الوحيد بين موقف الحكومات الغربية ودول الخليج من جهة، وإيران وروسيا والصين من جهة أخرى يقوم على معرفة مصير الديكتاتور بشار الأسد. روسيا تريد المحافظة عليه، في حين تريد القوى الغربية زعيما جديدا، يخدم مصالحها أكثر من بشار الأسد.
وأعرب زعماء مجموعة الدول الثمانية عن «قلقهم الشديد» من «التهديد المتزايد للإرهاب والتطرف في سوريا»، وتباكوا على «الطبيعة الطائفية للنزاع» في البلاد. هذه التصريحات تتجاهل تماما صمود الجماهير الثائرة التي لا تزال تعارض الطائفية، التي تعززت بفعل أعمال النظام وبعض فصائل المعارضة بدعم من دول الخليج، إلى

جانب الجماعات التي تقوم بأعمال إرهابية كجبهة النصرة. وفي كثير من المناطق المحررة في سوريا، نظمت العديد من الاعتصامات المناهضة لاعتداءات وتصرفات جبهة النصرة والمجموعات المشابهة لها.

مجموعة الدول الثمانية (التي تضم الولايات المتحدة وروسيا وكندا وألمانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان وبريطانيا)، طالبت النظام السوري والمعارضة بأن «تتعهد بالتزام مشترك» في مؤتمر لـ«السلام» في المستقبل في جنيف «لتدمير وطرد كل المنظمات والأفراد المرتبطين بالقاعدة وغيرها من المنظمات المشاركة في الإرهاب». الطريقة الوحيدة لوقف الإرهاب ولاستعمال الطائفية سواء من قبل النظام أو من جماعات مرتبطة بتنظيم القاعدة هو في استمرار الثورة حتى سقوط النظام وانتصار الجماهير وتحقيق أهداف الثورة: الحرية والعدالة الاجتماعية.

الطريقة الوحيدة للتغلب على هذه الصعوبات هو من خلال تعزيز التنظيم الذاتي للطبقات الشعبية، وليس من خلال الاتفاقات المبرمة بين القوى الإمبريالية والنظام الإجرامي والجانب الانتهازي من المعارضة السورية على حساب الجماهير الثورية. ففي المناطق المحررة في سوريا، التي تخلصت من النظام، نشهد تزايد المعارضة لجبهة النصرة والجماعات الرجعية المماثلة لها. هذا الأمر ليس ميكانيكيا، ولكن من الواضح أن الإطاحة بالنظام والتعزيز الذاتي للجماهير هو الطريق الفضلى لبناء مجتمع قائم عل الحرية والكرامة التي يمكن أن تتعارض مع المجموعات المتسلطة والرجعية.

شحنة الأسلحة الأخيرة، التي لا تزال بكمية قليلة، لا تسمح بأي حال من الأحوال بانتصار الثورة السورية، ولكنها تنحصر في تعديل ميزان القوى، وهذه الشحنة هي أقل بكثير من كميات الأسلحة التي تقدمها إيران وروسيا إلى النظام الإجرامي ولكن تهدف إلى بقاء الثوار ودفعهم إلى قبول اتفاق مع النظام.

ومن شأن الاتفاق مع النظام السوري أن ينهي السيرورة الثورية في سوريا وهزيمتها بالتالي، ولهذا السبب إن البديل الوحيد لسوريا ديمقراطية واشتراكية ومستقلة هو باستمرار الثورة الشعبية بأشكالها السلمية والعسكرية، وبدعم من المنظمات التقدمية وأصحاب الضمائر الحية في العالم، وأن تسلم الحكومات الغربية وغيرها الأسلحة، من دون شروط سياسية، إلى أجزاء من الجيش السوري الحر، التي تخدم أهداف الثورة والمكلفة من الجماهير للدفاع عن الثورة.

النصر للثورة الشعبية في سوريا والمجد لشهدائنا!

سوريا: المسألة الكردية، الإسلاميون والجيش السوري الحر

الاربعاء 24 تموز (يوليو) 2013

بقلم: جوزف ضاهر

ترجمه الى العربية: وليد ضو

شهدت الأيام القليلة الماضية اشتدادا في المعارك بين المجموعات الكردية من خلال لجان حماية الشعب الكردي (الجناح المسلح لحزب الاتحاد الديمقراطي، الفرع السوري لحزب العمال الكردستاني) والمجموعات الإسلامية من خلال جبهة النصرة والدولة الاسلامية في العراق والشام في شمال شرقي سوريا، حيث يشكل الأكراد أغلبية السكان. في هذه المنطقة الاستراتيجية من سوريا الغنية بالنفط وهي نقطة عبور بين سوريا وتركيا، حيث تمر مختلف أنواع السلع، بالإضافة إلى مرور الناس والأسلحة. انسحبت قوات الأسد منذ سنة، في 19 تموز 2012، من تسع مدن ذات أغلبية كردية. حزب الاتحاد الديمقراطي يسيطر على أغلب المناطق الكردية خارج مدينة القامشلي التي يسيطر عليها النظام وبعض المدن المختلطة في محافظتي الحسكة وحلب.

وتنقسم الكتائب المسلحة في الجيش السوري الحر في هذه المعارك بحسب انتماءاتها والديناميات المحلية. بعضها يقاتل إلى جانب الإسلاميين وبعضها الآخر انضمت إلى الكتائب الكردية وشجبت الانتهاكات التي ترتكبها المجموعات الإسلامية ضد السكان المحليين: العرب والأكراد وغيرهم.

في محافظة الرقة، شهدت مدينة تل الأبيض تشكيل كتيبة «شيركو الأيوبي» التي انضمت إلى لواء الجبهة الكردية. وأصدرت بيانا تدين فيه الأعمال الوحشية التي ترتكبها المجموعات الإسلامية ومحاولاتها لتقسيم الشعب السوري على أساس عرقي وطائفي.

ودعت القيادة العليا للجيش السوري الحر والمعارضة السورية مجموعات الجيش السوري الحر إلى عدم الانجرار إلى معارك جانبية. ففي بيان مشترك، صدر في 18 تموز، أعلنوا إدانتهم للقتال بين «الإخوة» وإلى عدم الوقوع في فخ الصراعات الداخلية التي يغذيها نظام بشار الأسد الإجرامي.

وبعد بضعة أيام، قال الجنرال سليم إدريس، رئيس هيئة الأركان في الجيش السوري الحر في اسطنبول أن المعارضة لن تعترف أبدا بدولة كردية في شمال سوريا- متهما حزب الاتحاد الديمقراطي بأنه يريد تحقيق ذلك- وشدد أن الجيش السوري الحر سيقاتل كل مجموعة تريد تقسيم سوريا.

ولا ننسى أن التوترات بين المجموعات التابعة للجيش السوري الحر والمجموعات الإسلامية مثل جبهة النصرة والدولة الإسلامية في العراق والشام، تكثفت خلال الأشهر القليلة الماضية. والأخيران متهمان باغتيال أعضاء في الجيش السوري الحر، منهم فادي القش، قائد كتيبة تابعة للجيش السوري الحر، وشقيقيه.

كما طردت الدولة الإسلامية في العراق والشام الجيش السوري الحر من المناطق المحررة وأعلنت تأسيس إمارات إسلامية في المناطق الخاضعة لسيطرتها، في وقت ترفض القتال على الجبهات الأمامية في حلب وحمص وخان العسل.

وقد نشر أبو أسامة التونسي، قائد الدولة الإسلامية في العراق والشام أسماء أعضاء الجيش السوري الحر «المطلوبين» على أبواب المساجد في دانا ودار عزة، وعلى معبر باب الهوا على الحدود مع تركيا. وأمر التونسي كل عناصر الجيش السوري الحر في المناطق الخاضعة لسيطرته إعلان الولاء للدولة الإسلامية ويسلموا أسلحتهم.

وتتزايد المظاهرات الشعبية في المدن المحررة ضد المجموعات الإسلامية الرجعية وتصرفاتها الاستبدادية، كما حصل في دانا حيث للدولة الاسلامية في العراق والشام وجود، أو من خلال مظاهرات واعتصامات واسعة النطاق من تنظيم لجان التنسيق المحلية في 19 تموز.

وبالعودة إلى شمال شرقي سوريا، لم يتردد الإسلاميون في المناطق الخاضعة لسيطرتهم عن فرض تفسيرهم الرجعي للدين الإسلامي، مثل فرض «الصيام» خلال شهر رمضان، وهددوا النساء اللواتي لا يضعن حجابا، دون أن يراعوا التعدد الثقافي للمجتمعات المحلية. وتمارس المجموعات الإسلامية الاعتقال بحق المدنيين، وخاصة الأكراد منهم حيث اعتقلت في 18 تموز 19 طالبا كرديا.

هذه الإجراءات بالإضافة إلى الاستبداد تدفع السكان المحليين إلى تنظيم أنفسهم ضد وجود هذه المجموعات. وتسارعت الأحداث بعد هجوم أعضاء في جبهة النصرة في 16 تموز على دورية لمقاتلين أكراد بمدينة رأس العين.

رد المجموعات المسلحة التابعة للجان حماية الشعب الكردي لم يتأخر وتحررت العديد من المدن في تلك المنطقة من القوى الإسلامية بعد قتال عنيف ودموي مسببا مقتل أكثر من 50 شخص.

وخسرت الجماعات الإسلامية سيطرتها على مدينة رأس العين في محافظة الحسكة والتي هي نقطة عبور أساسية إلى تركيا، لصالح لجان حماية الشعب الكردي. لكن المجموعات الإسلامية لم تتردد في قصف المدينة عشوائيا بقذائف الهاون، مسببة نزوح جماعي خاصة لسكان بعض الأحياء.

ولا زالت الاشتباكات، مستمرة في وقت كتابة هذا المقال، تتصاعد حدتها في شرق مدينة القامشلي، حيث العديد من آبار النفط الأمر الذي يزيد من أهميتها. واستفادت المجموعات الإسلامية من عائدات حقول النفط الموجودة هناك، الذي تبيعه لنظام الأسد. ويستمر القتال بين لجان حماية الشعب الكردي والمجموعات الإسلامية بهدف السيطرة على حقول النفط.

في الأيام الأخيرة، ازدادت الاشتباكات في مدينة تل أبيض، المدينة المهمة الواقعة على الحدود التركية-السورية، عقب اعتقال المجموعات الإسلامية مئات من المدنيين الأكراد.

واقترح حزب الاتحاد الديمقراطي إنشاء مجلس مستقل مؤقت لإدارة كردستان الغربية (شمال شرقي سوريا) حتى جلاء الأمور في سوريا للاستجابة لحاجات السكان، وتحسين الاقتصاد والتعامل مع هجمات قوات الأسد والإسلاميين والجيش التركي. والخطة اقترحت تشكيل إدارة مؤقتة لمدة ثلاثة أشهر، وتنظيم استفتاء على مشروع دستور وإجراء انتخابات تشريعية في غضون ستة أشهر، ولكن هذه المبادرة لم تعرض على الجهات الفاعلة الأخرى على الساحة الكردية ولا تحظى بإجماع هذه القوى. وتحل الإدارة المؤقتة مكان المجلس الأعلى الكردي، الذي كان من المفترض به العمل مع مختلف الأطراف الكردية في المناطق الخاضعة لسيطرته، وذلك لوضع حد للخلافات والعمل بمقترحات مسعود برزاني وتنظيم الانتخابات. المجلس الشعبي لغربي كردستان نشر بالفعل مسودة الدستور على الانترنت. وكان المجلس الأعلى الكردي، الذي كان من المفترض به تشكيل إدارة مشتركة للمناطق الكريدة مع حزب الاتحاد الديمقراطي والمجموعات المختلفة المكونة للمجلس الوطني الكردي، قد فشل وسبب بذلك وقوع اشتباكات بين مجموعات كردية مختلفة.

ولا تزال العديد من القضايا عالقة قبل التوصل إلى اتفاق بشأنها، منها تقاسم السلطة السياسية والسيطرة على القوات المسلحة في المنطقة، كما تقترح الخطة أن تتولى لجان حماية الشعب الكردي تأمين الأمن وأن

تستوعب في صفوفها العناصر المسلحة الأخرى، وهو اقتراح رفضته بقية المجموعات.
ورفض المجلس الوطني الكردي، الذي يضم مكونات سياسية كردية مختلفة ويتأثر بسياسة مسعود برزاني، أن يقرر فصيل كردي واحد مستقبل الشعب الكردي دون استشارة بقية الشركاء الأكراد معيدا التذكير بأهمية وحدة الأكراد في هذه المرحلة.
وشدد المجلس الوطني الكردي على أهمية التعاون والتفاهم مع القوى الثورية والمعارضة الوطنية. وهذا يعني عدم إغلاق الباب أمام أي مبادرة مماثلة يمكن أن تحقق مصالح الشعب الكردي في سوريا.
ومن المفيد التذكير أن حزب الاتحاد الديمقراطي تعارضه مجموعات متزايدة من الشعب الكردي في سوريا بالإضافة إلى الناشطين الأكراد المؤيدين للثورة بسبب سياسته الاستبدادية وتعاونه مع نظام الأسد في أوقات معينة. والتقى ممثلون عن حزب الاتحاد الديمقراطي بشار الأسد قبل عدة أسابيع، حيث وافق على الاعتراف بالحكم الذاتي للأكراد على مساحة تغطي سبع مناطق هي الحسكة ورأس العين وعفرين والدرباسية وعين العرب والقامشلي.
وتعاون حزب الاتحاد الديمقراطي في بعض المناسبات مع نظام الأسد في عدة أمور، وهو لا يزال عضوا في هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي في سوريا ومن أعضائه البارزين هيثم المناع، الذي دعا منذ بداية الثورة إلى حوار مع أطراف من النظام من الذين لم تتلطخ أيديهم بدماء السوريين، من مثل، نائب الرئيس فاروق الشرع.
وعلى الرغم من ذلك، أعلن حزب الاتحاد الديمقراطي وكرر أن الحزب والأكراد يشكلون جزءا من الثورة الشعبية السورية، ولكنهم يريدون من المعارضة والجيش السوري الحر أن يأخذوا بعين الاعتبار مطالب الشعب الكردي وأن يدينوا كل الأفعال والاعتداءات التي ترتكبها المجموعات الاسلامية ضدهم (أنقر|ي هنا لمشاهدة هذه المقابلة مع ممثل لحزب العمال الكردستاني). والمجلس الوطني السوري رفض في الماضي إدانة أعمال جبهة النصرة، لا بل دافع عنها من خلال جورج صبرا وعن أيديولوجيتها الطائفية والرجعية.
ولكن إطلاق حملة «كردستان الغربية لأبنائها» من قبل حزب الاتحاد الديمقراطي لصد الهجمات التي تشنها الجماعات الإسلامية على المدن ذات الغالبية الكردية خففت من الانتقادات ضد حزب الاتحاد ودعمتها مجموعات كردية أخرى وشاركت في هذه الحملة، مؤكدين على ضرورة العمل مع حزب الاتحاد الديمقراطي.
ولم تتأخر تركيا في التعليق على الاشتباكات الدائرة بالقرب من حدودها فحذر وزير الخارجية التركي أحمد داوود أوغلو من موضوع حصول الأكراد في سوريا على حكم ذاتي، الذي من شأنه أن يشجع أكراد تركيا على المطالبة بالمثل. وقد قمعت الشرطة التركية مظاهرة كردية في جنوب تركيا كان المشاركون فيها يحتفلون بتحرير عددا من المدن الكردية في سوريا من الإسلاميين. في الوقت الذي تدعم تركيا جزءا من المعارضة السورية، وعلى رأسهم القوى الإسلامية والقوى البرجوازية الانتهازية.
كيساري أنتمي إلى تيار اليسار الثوري في سوريا، أجدد تأكيد التزامي ودعمي لحق الشعب الكردي بتقرير مصيره في سوريا وغيرها، هذا الشعب الذي عانى طويلا من القمع والتمييز على يد جميع الأنظمة في المنطقة. دعمهم في حقهم بتقرير مصيرهم لا يمنعني من التعبير عن الرغبة في أن يكونوا شركاء كاملين في المعركة ضد نظام الأسد الإجرامي، وهم كانوا جزءا من هذه المعركة منذ البداية، وضد المجموعات الرجعية الإسلامية، وشركاء في بناء سوريا الديمقراطية، والاشتراكية والعلمانية.
كما أدين سلوك المجموعات الإسلامية الرجعية وغيرها، ومحاولاتهم العنصرية والطائفية لتقسيم الشعب السوري.
كما أن رفض بعض المعارضة السورية، ومن ضمنها المجلس الوطني السوري، الاعتراف بحقوق الشعب الكردي

في سوريا هو أمر غير مقبول ويشكل امتدادا للسياسات القومية التي انتهجها النظام السوري خلال السنوات الأربعين الماضية.

وحدة واستقلال الطبقات الشعبية دون تمييز إثني أو طائفي وغيرهما في سوريا وغيرها هو السبيل الوحيد من أجل تحقيق التحرر والتحرير.

عاشت الثورة السورية وعاشت الشعوب الحرة في سوريا!

الشعب السوري لن يركع!

٢٦ أب / أغسطس 2013

بقلم: جوزف ضاهر

ترجمه الى العربية: وليد ضو

النظام يستمر في حربه ضد الشعب

يواصل النظام الديكتاتوري سياسته الإجرامية والمجازر الواسعة النطاق ضد الشعب السوري. والمثال الأخير عن هذه الهجمة الأخيرة كان في 21 آب 2013، حين هاجم النظام السوري بالأسلحة الكيماوية والغازات السامة منطقة الغوطة الشرقية، وهي ضاحية من ضواحي دمشق، مسببا مقتل أكثر من ألف شخص بينهم عدد كبير من النساء والأطفال. منظمة أطباء بلا حدود أصدرت بيانا قالت فيه أن المستشفيات التي تدعمها في سوريا عالجت أكثر من 3600 مريضا الذين يعانون من «أعراض تسمم في الجهاز العصبي، وقد لقي 355 منهم حتفهم. وقالت أن المرضى الذين وصلوا إلى ثلاث مستشفيات في محافظة دمشق بتاريخ 21 آب– في وقت يشير الثوار إلى أن هجمات كيميائية قد شنت ضدهم. وقدم بيان المنظمة المزيد من الأدلة على استخدام الأسلحة الكيميائية.

هذه المجزرة الجديدة، وقد سبقها العديد من المجازر، وقعت ضمن إطار هجوم واسع النطاق ضد أحد أهم معاقل الثورة. في بداية شهر آب، ارتكبت قوات النظام السوري مجزرة سابقة في المنطقة عينها حيث قتلت أكثر من مئة شخص وجرحت أكثر من 1000 شخص.

وخرجت العديد من المظاهرات الشعبية عقب حصول المجزرة لإدانتها ولشجب تقاعس «المجتمع الدولي» وخطوطه الحمراء، التي لطالما انتهكها النظام. المظاهرات عمت مختلف أنحاء البلاد في اليوم التالي لحصول المجزرة. في الجمعة 23 أغسطس/آب، وهو اليوم المعتاد لخروج المظاهرات الشعبية في سوريا، حيث سميت «الإرهابي بشار يقتل المدنيين بالكيماوي والعالم يتفرج». ورفعت لافتات ساخرة في من تقاعس المجتمع الدولي جميع المظاهرات. وكتب الثوار على الجدران في حمص المحاصرة، على سبيل المثال، العبارة التالية: «الخط الأحمر التالي: استخدام الأسلحة النووية».

وقد أدان بيان تيار اليسار الثوري في سوريا المجزرة، ملخصا شعور أقسام واسعة من الحركة الشعبية، ولا سيما حين قال: «ليس لثورتنا حليف مخلص، سوى ثورات شعوب المنطقة والعالم وكل المناضلين من أجل الخلاص والتحرر من أنظمة الجهل والاستعباد والاستغلال».

ارتكب النظام هذه المجزرة الجديدة في إطار الأحداث الجارية في المنطقة خاصة عبر ردة فعل الثورة المضادة في مصر بقيادة الجيش المدعوم من النظام السعودي، رأس هذه الثورة المضادة.

هذه المجزرة قوّت من عزيمة الحركة الشعبية في سوريا، أولا، لمواصلة الثورة من أجل الحرية والكرامة، وثانيا، لزعزعة الحل «السيء الذكر» الذي من شأنه الحفاظ على أساس النظام عبر «حل سياسي» لتنفيذ «انتقال سلمي» للسلطة، كما اقترح من يدّعي دعمه للثورة السورية كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وقَبِل به دون أية مفاجأة حليفا النظام (روسيا وإيران). من هنا إن انتصار الثورة في سوريا وانتشارها في المنطقة سيشكل خطرا على كل الأنظمة خاصة دول الخليج، وبالتالي كل من الولايات المتحدة وروسيا.

هذه المجزرة أتت في أعقاب تصريح للديكتاتور بشار الأسد منذ أسابيع قليلة، حيث أعلن فيه أنه «لا حل يمكن

التوصل إليه مع الإرهاب إلا بضربه بيد من حديد». بعبارة أخرى، إن النظام يواصل محاولاته العسكرية لسحق وتدمير الثورة الشعبية السورية. في التصريح عينه أضاف الأسد أن الجيش غير المدرب على حرب العصابات «قد حقق المستحيل». نعم لقد كان بالفعل ناجحا في تدمير أحياء بكاملها في القرى والمدن السورية، وأجبر نصف السكان على النزوح داخل البلاد أو خارجها، وقتل أكثر من مئة ألف شخص. في أواسط شهر آب، ترجم هذا الإعلان على أرض الواقع حين قصف حي بستان القصر في حلب، مما أسفر عن مقتل أكثر من أربعين شخصا إضافة إلى عشرات الجرحى مع تدمير شامل لعدد من المباني السكنية.

في الوقت عينه تتواصل معاناة مدينة حمص من الحصار المفروض عليها من قبل قوات النظام، التي فرضت المزيد من القيود على الحركة وتنقل الناس في الجزء المحاصر منها. وأفاد الثوار عن العديد من الانتهاكات ضد النساء على حاجز «حي المزرعة»، ضمن إجراءات الحصار الأكثر إذلالا في حمص، البوابة الرئيسية لحي الوعر. بالإضافة إلى ذلك، فإن الحي المحاصر يعاني من نقص في الغذاء والدواء. لأن النظام منع دخولها إلى الجزء القديم من مدينة حمص.

وقد أصدر النظام مرسوما اشتراعيا «يرخص» فيه إنشاء شركات خاصة للحماية وتأمين خدمات الحراسة، في محاولة واضحة منه لـ«إضفاء الشرعية» على عمل ميليشياته مثل «جيش الدفاع الوطني الشعبي». وينص المرسوم على أن وزارة الداخلية ستكون مسؤولة عن ترخيص هذه الشركات، ومنحها الإذن في استخدام الأسلحة النارية، والموافقة على المرشحين للحراسة، وتكون هذه الشركات مسؤولة عن تدريب موظفيها وتزويدهم بالمعدات. وأذِن المرسوم أيضا لهذه «الميليشيات الجديدة» اعتقال أي فرد يحاول التعدي على ممتلكات الغير أو مهاجمة المواقع والأفراد والمواد التي تحميها، ويتعين عليها تقديم تقارير إلى الشرطة في أقرب وقت تعتقل فيه أحد الأشخاص.

على الرغم من هذه الإعلانات، فإن الشعب السوري يستمر في المقاومة، والنضال، والتظاهر والغناء بأنه لن يركع. هذه المقاومة تشمل أيضا إضراب عمال قطاع صناعة الأدوية في نهاية شهر تموز، الشهر الذي شهد أكثر من 29 احتجاجا على غلاء المعيشة وانعدام الأمن، بفعل وقوع العديد من عمليات النهب. وقد ارتفعت كلفة السلع الأساسية إلى أكثر من 300 بالمئة. فكل عائلة تتألف من خمسة أفراد ازدادت تكلفة معيشتهم إلى أكثر من ثلاث مرات مما كانت عليه قبل الأزمة، فأصبحت تحتاج إلى راتب يتراوح بين 905 و1200 دولار أميركي لتأمين احتياجاتها الأساسية. في حين أكثر من 80 بالمئة من السوريين لا يصل راتبهم إلى 286 دولار. في السياق عينه، نشر برنامج الغذاء العالمي للأمم المتحدة تقريرا مؤخرا، حيث أشار فيه إلى أن أكثر من 4 ملايين سوري غير قادر على تأمين احتياجاته الغذائية. وقد تجاوزت معدلات الفقر كل التوقعات، ليصل إلى 80 بالمئة معدل بطالة السكان، ومن ناحية أخرى، وصل معدل البطالة إلى 55 بالمئة بحسب أرقام النظام.

أما بالنسبة إلى المدافعين عن نظام الأسد الذي يدّعون مناهضة الإمبريالية فبإمكانكم قراءة هذا الاقتباس للتروتسكي الفرنسي بيار فرانك: «دعونا نلاحظ أن أعظم منظري الماركسية لم يعرّفوا طبيعة سياسة النظام البرجوازي من خلال المواقف الذي يتخذها الأخير في مجال السياسة الخارجية إنما فقط وببساطة من خلال موقفها فيما يتعلق بالطبقات التي تتألف منها الدولة».

القوى الرجعية الإسلامية، خطر على الثورة

المجموعات الإسلامية الرجعية، وعلى الرغم من مشاركتها في بعض المعارك ضد النظام على المستوى العسكري، فإنها تستمر في العمل ضد الثوار وضد كتائب في الجيش السوري الحر، وكان المثال الأخير في مدينة الرقة في

منتصف شهر آب، حيث شنت الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) هجوما عنيفا ضد كتيبة أحفاد الرسول، والذي جاء عقب هجوم آخر ضد كتيبة أخرى. بدأ الهجوم عندما فجرت داعش سيارة عند مركز لأحفاد الرسول في محطة قطار شرقي مدينة الرقة، ومن ثم اطلقت داعش هجوما عنيفا وواسع النطاق على قواعد أحفاد الرسول، وسيطرت عليها سيطرة تامة مسببة بمقتل العديد من الثوار وجرح واعتقال العشرات منهم، وقد قتل في هذا الهجوم زعيم كتيبة أحفاد الرسول. واحتجاجا على أعمال داعش، نزل المدنيون إلى الشوارع واتجهوا نحو محطة القطار التي استهدفتها داعش، وطالب المتظاهرون بالسماح لهم بإنقاذ الجرحى ووضع حد للقتال بين مقاتلي داعش وأحفاد الرسول. وتظهر هذه الفيديوات [أنقر|ي هنا وهنا] حالة الذعر التي أصابت المدنيين في المناطق القريبة من الاشتباكات، ولقطات أخرى تظهر المحتجين في طريقهم إلى محطة القطار. تجد الإشارة إلى أن عدة مظاهرات خرجت خلال شهر أيار الماضي حيث هتف المتظاهرون: «سوريا حرة حرة! ، الدولة (داعش) تطلع برا!»

كما طردت داعش كتائب من الجيش السوري الحر من عدة مناطق حررتها لفرض إمارات إسلامية، في وقت ترفض المشاركة في المعارك الدائرة على الخطوط الأمامية في حلب، وحمص وخان العسل.

وقد اتسع نطاق التوترات بين كتائب الجيش السوري الحر والمجموعات الإسلامية الرجعية كجبهة النصرة وداعش في العديد من المناطق.

كما اعتقلت المجموعات الإسلامية الرجعية المئات من الناشطين، من ضمنهم الأب باولو، وغيرهم من المدنيين خلال الأسابيع وحتى الأشهر القليلة الماضية. هذه الأعمال يجب أن تدان باعتبارها خطرا على الثورة الشعبية السورية، كذلك هجماتها العشوائية على الشعب الكردي والأقليات الدينية في سوريا [أنقر|ي هنا وهنا لقراءة موقف تيار اليسار الثوري في سوريا]. ففي مدينة تل أبيض، هجّرت المجموعات الإسلامية المتطرفة المدنيين الأكراد المؤيدين لحزب الاتحاد الديمقراطي، والذي لا نؤيده بسبب ممارساته السلطوية ضد الناشطين الأكراد [أنقر|ي هنا وهنا]. وفي خضم تصاعد القتال بين القوى الإسلامية الرجعية والأكراد على أكثر من جبهة، أعلن المجلس الوطني الكردستاني عن أن عدة مدن كردية أصبحت منكوبة. وتزامن ذلك مع تهجير للأكراد إلى كردستان العراق لم يسبق له مثيل، حيث لجأ حوالي 30 ألف شخص إلى العراق في أسبوع واحد فقط، في منطقة الحسكة، يتزايد انتشار الجماعات الجهادية المتطرفة، من ضمنها تنظيم القاعدة، والتي تستهدف المسيحيين هناك.

«حصل خطفي بداية من أجل المال، ولكنهم ما لبثوا أن شرعوا بإقناعي بعبادة الله»، بحسب قول أحد مسيحيي الحسكة الذي جرى خطفه على يد الجهاديين.

جبهة النصرة وداعش تابعا سياسة الاغتيالات الطائفية. فداعش أعدمت فتيين شيعيين من عائلة شاربو من قرية نبل كما خطفت شاب من المنطقة نفسها، وأعدمت ثلاثة سائقي شاحنات من الطائفة العلوية في مكان آخر.

في هذا الإطار، يجب أن نكون واضحين: كل المجموعات التي تشجّع على الطائفية، والخطف والتعذيب والقتل يجب اعتبارها من أعداء الثورة الذين يجب محاربتهم.

وعلى الرغم من ذلك، لم تأتِ تصرفات داعش وجبهة النصرة، اللتين تسيطران على أجزاء واسعة من شمال سوريا، من دون مقاومة من السكان المحليين، الأكراد أو العرب على حد سواء.

في مدينة الرقة، التي شهدت استمرار المقاومة والصمود بوجه المجموعات الإسلامية منذ تحرير المدينة من قوات النظام في شهر آذار 2013، خرجت مظاهرات تضامنية مع النشطاء الذين خطفوا وطالبوا بإطلاق سراحهم، وأدانوا أعمال داعش: فرفعوا لافتات خلال اعتصام نظم في 5 آب كتبوا عليها: «فراس الحاج صالح، الأب باولو، من خطف شبابنا هو عميل للنظام وقاتل للثورة».

كما اعتصم أهالي الرقة في تاريخ سابق من هذا الشهر، تضامنا مع المخطوفين في سجون داعش.
أما في مظاهرة يوم الجمعة 2 آب 2013، فقد أصدرت لجان التنسيق المحلية بيانا أشارت فيه إلى أن «من يخطف النشطاء والفاعلين الأساسيين في الثورة لا يخدم سوى مصلحة نظام الاستبداد، ومن شأن هذه الأعمال أن تسيء لثورة الحرية والكرامة».
في حي بستان القصر في مدينة حلب، ما زال السكان المحليون يندددون بالإجراءات السلطوية التي تتخذها الهيئة الشرعية كما نشاهد في هذا الفيديو.
في 23 آب، تظاهر الثوار في قصر البستان ضد مجزرة ارتكبها النظام ضد السكان في شرق الغوطة، وكانوا يطالبون أيضا بالافراج عن الناشط الشهير أبو مريم، الذي سجنته مرة أخرى الهيئة الشرعية في حلب.
وقد أظهرت هذه الجماعات أنها تشكل خطرا على الثورة، كما تشكل جزءا من الثورة المضادة من خلال أيديولوجيتها الرجعية والطائفية، ولكن واقع قوتها المادية (السياسية والعسكرية والاقتصادية) الذي لا يمكن مقارنته بالنظام السوري، العدو الأكثر خطورة للثورة الديمقراطية والشعبية. والمجازر التي ارتكبها النظام مؤخرا تقدم دليلا إضافيا على ذلك. في الوقت عينه الحركة الشعبية في سوريا لا تريد إسقاط نظام ديكتاتوري وان تستبدله بديكتاتورية جديدة.
وقد أدان الائتلاف الوطني السوري بعض ممارسات الجماعات الإسلامية المتطرفة. ولكن الائتلاف يتحمل المسؤولية في انتشار هذه الجماعات أو على الأقل تقديمه الغطاء لها، سواء من خلال الدفاع عنها في البداية على الرغم من فكرها الرجعي والطائفي، بدلا من الإصرار بثبات على مبادئ الثورة السورية الأساسية (الكرامة والحرية وليس الطائفية) والقيام بكل ما هو ممكن لتطوير المكونات الديمقراطية لكتائب الجيش السوري الحر ودعمها بالمال والعتاد. هذه المجموعات تشبه النظام بأعمالها لأنها تريد تقسيم الشعب السوري إلى كيانات طائفية وعرقية، في حين تريد الثورة السورية كسر التقسيم الطائفي والعرقي الذي حاول النظام فرضه على الشعب.

ضد الفرز بين العرب والأكراد

في الوقت عينه، يحاول النظام والمجموعات الإسلامية التفريق بين الأكراد والعرب، هذه المحاولات يقاومها السكان المحليون من خلال مبادرات يقوم بها النشطاء أو أهالي المنطقة. وقد ظهرت بالفعل مبادرات متزايدة لإثبات الأخوة بين الأكراد والعرب في المنطقة من خلال إعادة التأكيد على أن الثورة الشعبية في سوريا هي للجميع وهي مناهضة للعنصرية والطائفية.
في حي الأشرفية، ذات الغالبية الكردية، في مدينة حلب، نظمت مظاهرة حيث ردد المحتجون فيها هتافات مؤيدة للأخوة بين الأكراد والعرب، وأدانوا في الوقت ذاته الإجراءات التي تتخذها المجموعات الإسلامية الرجعية ضد السكان الأكراد.
وفي مدينة تل أبيض، التي شهدت معارك عسكرية بين حزب الاتحاد الديمقراطي وداعش وخضعت لحصار نفذته الأخيرة على المدينة وعلى المناطق الكردية الأخرى، وقد حاول النشطاء إطلاق مبادرة لوقف الصراع العسكري بين المجموعتين، ووقف تهجير المدنيين، وإنشاء إدارة شعبية لإدارة المدينة، وتعزيز المبادرات والإجراءات لجمع العرب والأكراد، وتعزيز السبل السلمية لمناقشة والتوصل إلى توافق في الآراء، والحفاظ على العلاقات التاريخية بين السكان المحليين، خاصة بين العرب والأكراد.
في مدينة عامودا، تجمع المواطنون رافعين الأعلام السورية والكردية، ورفعوا لافتة تقول: «أحبك حمص» لإظهار

تضامنهم مع هذه المدينة التي تحاصرها قوات النظام.
كما نظم أعضاء من اتحاد الطلبة الكرد في سوريا– قامشلو حملة صغيرة على الانترنت تطالب بالحرية والسلام والأخاء، والتسامح والمساواة من أجل مستقبل سوريا.
بعد المجزرة التي ارتكبتها قوات النظام في الغوطة الشرقية، تظاهر العديد من الأكراد في سوريا وتضامنوا مع الضحايا، وأدانوا هذه الجريمة. وفي 23 آب، نظمت مظاهرات شعبية في إربيل– العراق ضد جريمة بشار الأسد الكيميائية في الغوطة الشرقية.

الخلاصة

لا عودة إلى عهد نظام الأسد، ولا بديل إلا بمتابعة الثورة. إحدى الشعارات الأساسية التي أطلقها المحتجون في سوريا كانت [ولا تزال]: «الموت ولا المذلة». في الوقت عينه، علينا أن نكون واضحين، الجماعات الإسلامية الرجعية تشكل تهديدا للثورة وتهديدا لسوريا الديمقراطية، الاشتراكية والعلمانية التي نطمح إليها. وإذا هاجمت الثوار فيجب إدانتها ومواجهتها.
هذا هو خط تيار اليسار الثوري في سوريا، والذي منذ البداية، وعلى الرغم من قدراته المتواضعة، لم يتردد في المشاركة في الثورة، حيث دعا إلى تحقيق الديمقراطية والاشتراكية. التيار يناضل إلى جانب الشعب وجميع القوى الديمقراطية من أجل هذه الثورة العظيمة، تماما كما يناضل من أجل تشكيل حزب العمال الاشتراكي. نحن لا نقسم المجموعات أو الأفراد بين علماني وديني، ولكن بين أولئك الذين يريدون متابعة الثورة وتحقيق أهدافها، وأولئك الذين يعارضون ذلك.
بناء الحزب الثوري، جنبا إلى جنب وداخل الحركة الشعبية الأوسع، من خلال ترسيخ مبادئ الثورة، (الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمناهضة للطائفية) ليس أملا أو حلما طوباويا، لأننا نعمل على ذلك، وهذا الأمر هو ضرورة سياسية لاستمرار الثورة وتحقيق أهدافها.
الشعب السوري لن يركع!
المجد للشهداء، والشفاء للجرحى، والنصر للثورة الشعبية!
كل السلطة والثروة للشعب!

التنظيم الذاتي للنضالات الشعبية في سوريا بوجه النظام والجماعات الإسلامية؟ نعم هذا موجود!

الخميس 12 أيلول (سبتمبر) 2013

جوزيف ضاهر

تعريب: جريدة المناضل-ة (المغرب)

مقدمة

منذ أكثر من عامين، يحلل معظم المراقبين السيرورة الثورية في سوريا من الناحية الجيوسياسية، من أعلى، متجاهلين الديناميات الشعبية من أسفل، السياسية والاقتصادية-الاجتماعية. لم تعمل تهديدات البلدان الغربية (لفظية حتى الآن) بالتدخل سوى على تعزيز هذه الرؤية العائمة على تعارض معسكرين: البلدان الغربية ومملكات الخليج من جهة، وإيران وروسيا وحزب الله من جهة أخرى.

نرفض الاختيار بين هاذين المعسكرين، ونرفض منطق «أهون الشرين» هذا الذي لن يؤدي سوى إلى هزيمة الثورة السورية وأهدافها: الديمقراطية، والعدالة الاجتماعية ونبذ النزعة الطائفية. دعمنا موجه للشعب الثائر في نضاله من أجل تحرره وانعتاقه. وفي الواقع، وحده الشعب المناضل سيتيح ليس انهيار النظام وحسب، بل أيضا بناء مجتمع قائم على الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والعلمانية. مجتمع يحترم ويضمن لكل فرد حق ممارسة دينه ويؤمن المساواة للجميع رجالا ونساء دون أي تمييز (ديني، أو اثني، أو مبني على النوع...).

وحدها الجماهير المرتقية أكثر فأكثر بمقدرتها التعبوية الخاصة مؤهلة لتحقيق التغيير عبر نضالها الجماعي. إنه ألفباء السياسة الثورية. لكن هذا الألفباء تصطدم اليوم بتشكك عميق من قبل أوساط عديدة من اليسار بالغرب. يُقال لنا إننا نسقط أمانينا على الواقع، وإنه ربما كانت هناك بداية ثورة في سوريا قبل عامين ونصف، لكن الأمور تغيرت ُمذاك. ويقال لنا إن المجموعات الجهادية تفوقت ضمن المعارضة للنظام، وأن الأمر لم يعد متعلقا بثورة، بل بحرب ومن اللازم على المرء اختيار معسكره لرسم حل ملموس...

كل «النقاش» على اليسار ملوث بمنطق «المعسكرات» هذا، الذي غالبا ما يقترن بنظريات المؤامرة ويطمس الحدود الأساسية الفاصلة بين اليسار واليمين -وبوجه خاص اليمين المتطرف. عندما يقدم صحافي/ة شهادة عما رأى في الميدان بمنطقة معينة يتحكم بها المتمردون، وتكون شهادته مفندة للتفسيرات السائدة حول هيمنة المجموعات الجهادية، يتم إنكارها. بل يلمح البعض أحيانا إلى أن مثل هذه الروايات جزء من « الكذب الإعلامي»، الرامي إلى جعل المعارضة مقبولة لتبرير التدخل الامبريالي، ومن ثمة لا تستأهل أي مصداقية.

طلبنا من جوزيف ضاهر، المناضل الثوري سوري المقيم حاليا في سويسرا، استعراض وضع الحركات الشعبية في بلده على نحو ملموس، وبخاصة التنظيم الذاتي للجماهير في المناطق المحررة، والنضال ضد النزعة الطائفية وضد الإسلاميين. الحصيلة المستنتجة من ذلك واضحة: أجل، الثورة مازالت قائمة في سوريا، وتحتاج إلى دعمنا.

موقع الرابطة الشيوعية الثورية - بلجيكا

واجهت الحركة الشعبية السورية منذ البداية محاولات التقسيم الطائفي التي أقدم عليها النظام أولا، ثم الجماعات الإسلامية الرجعية فيما بعد.

التنسيقات المحلية الشعبية، وانتخابات، وإدارات مدنية

منذ بداية الثورة، تمثلت أشكال التنظيم الرئيسة في التنسيقات المحلية الشعبية على صعيد القرى والأحياء والمدن والمناطق. كانت تلك التنسيقات المحلية الشعبية تشكل سنان رمح الحركة المعبئة للشعب لتنظيم التظاهرات. بعد ذلك، طورت في المناطق المحررة من نير النظام أشكال تنظيم ذاتي مبنية على تنظيم الجماهير. تم إنشاء مجالس شعبية منتخبة لإدارة هذه المناطق المحررة، ما يثبت أن النظام هو الذي يسبب الفوضى، وليس الشعب.

في بعض المناطق المحررة من القوى المسلحة التابعة للنظام، جرى أيضا إرساء إدارات مدنية لتعويض غياب الدولة وللتكلف بمباشرة صلاحيتها في مجالات عديدة، مثل المدرسة والمستشفيات والطرق، وخدمات الماء والكهرباء والاتصالات. تم تعيين هذه الإدارات من خلال انتخابات و(أو عبر؟) إجماع شعبي، وتتمل مهامها الرئيسة في تقديم خدمات الوظيفة العمومية، والأمن، والسلم المدني.

نُظمت انتخابات محلية حرة في المناطق «المحررة» للمرة الأولى منذ 40 عاما في بعض النواحي، والأحياء والقرى. تلك على سبيل المثال حال مدينة دير الزور، في أواخر شباط/فبراير عام 2013، حيث صرح ناخب اسمه أحمد محمد: «نحن نريد دولة ديمقراطية، وليس دولة إسلامية، نريد دولة علمانية يديرها مدنيون وليس ملالي».

تعبر هذه المجالس المحلية عن حس المسؤولية وقدرة المواطنين على اتخاذ مبادرات لتدبير شؤونهم اعتمادا على أطرهم، وتجاربهم وطاقاتهم الخاصة. توجد تلك المجالس المحلية تحت أشكال عديدة، في المناطق التي مازالت تحت سيطرة النظام والمناطق المحررة منها على حد سواء.

ويكمن مثال آخر ملموس من دينامية التنظيم الذاتي هذه في اجتماع تأسيس تحالف الشبيبة الثورية في سوريا، المنعقد في مطلع حزيران/يونيو في حلب. ضم الاجتماع تشكيلة واسعة من مناضلين ومناضلات ولجان تنسيق اضطلعوا بدور هام على الميدان منذ اندلاع الثورة السورية والذين جاءوا من مناطق مختلفة ومثلوا قطاعات واسعة من المجتمع السوري. وتم اعتبار المؤتمر مرحلة أساسية لتمثيل الشبيبة الثورية من جميع الطوائف.

ذلك لا يعني ألا حدود أحيانا لهذه المجالس الشعبية، مثل انعدام تمثيل النساء، أو بعض الأقليات. لا يتعلق الأمر بتجميل الواقع ولكن بإثبات الحقيقة.

مثال الرقة

مثال ساطع للتنظيم الذاتي للجماهير هي مدينة الرقة، العاصمة الوحيدة للمحافظة المحررة من قوى النظام (منذ آذار/مارس عام 2013). لا تزال الرقة معرضة لقصف النظام، وهي مستقلة تماما ويقوم السكان المحليون بإدارة جميع الخدمات في البلدية. ويتمثل عنصر آخر مهم أيضا في إطار الدينامية الشعبية للثورة، في ارتفاع عدد الصحف المستقلة التي تصدرها منظمات شعبية. في الواقع انتقل عدد الصحف من 3 قبل الثورة، والتي كانت صحفا بيد النظام، إلى أكثر من 60 تصدرها المجموعات الشعبية.

في الرقة، غالبا ما يقود الشباب المنظمات الشعبية. ازداد عددها، إلى حد أن 42 حركة اجتماعية كانت سُجلت رسميا في أواخر شهر أيار/مايو. نظمت اللجان الشعبية حملات مختلفة. ويتجلى مثال في حملة «العلم الثوري السوري يمثلني»: التي ترمي إلى رسم العلم الثوري في الأحياء والشوارع والمدينة، لمواجهة حملة

الإسلاميين الذين كانوا يريدون فرض العلم الإسلامي الأسود. وعلى المستوى الثقافي، عرضت مسرحية تسخر من نظام الأسد وسط المدينة، وفي بداية شهر حزيران، نظمت المنظمات الشعبية عرضا حول الفن وحول الصناعة التقليدية المحلية. تم فتح مراكز لملء وقت فراغ الشباب ولمعالجة الاضطرابات النفسية الناجمة عن عواقب الحرب. وتكلف متطوعون كليا بامتحانات الباكالوريا السورية في أواخر العام، في حزيران/يونيو وتموز/يوليو. يوجد هذا النوع من تجارب التنظيم الذاتي بعدة مناطق محررة. وتجدر الإشارة إلى أن النساء يضطلعن بدور كبير في هذه الحركات وفي التظاهرات بشكل عام. على سبيل المثال في 18 حزيران/يونيو عام 2013 في مدينة الرقة، نظمت النساء تظاهرة حاشدة، أمام مقر جبهة النصرة، وهي مجموعة إسلامية، خلالها كان المتظاهرون والمتظاهرات يطالبون بتحرير السجناء المعتقلين. رفع المتظاهرون شعارات ضد جبهة النصرة، ونددوا بأعمالها. ولم يتردد المتظاهرون والمتظاهرات في رفع أول شعار استعمل في دمشق في شباط/فبراير عام 2011: «الشعب السوري ما بينذل». نظمت مجموعة «حقنا»، التي يتواجد فيها عدد كبير من النساء، تجمعات عديدة ضد المجموعات الإسلامية في الرقة، رافعة شعار: «الرقة حرة، الجبهة تطلع برا».

في مدينة دير الزور، شهر حزيران/يونيو، كان مناضلون محليون أطلقوا حملة لتشجيع المواطنين والمواطنات على المشاركة في سيرورة المراقبة وتوثيق ممارسات المجالس الشعبية المحلية، بما في ذلك إشراكهم في ممارسة حقوقهم وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع. وجرى التركيز بصفة خاصة خلال هذه الحملة على فكرة الحق والعدالة للجميع رجالا ونساء.

ضد الإسلاميين

غالبا ما واجهت نفس هذه المنظمات الشعبية المجموعات الإسلامية المسلحة. تسعى هذه الأخيرة للتحكم بالقوة بالمناطق المحررة بينما لا جذور لها في الحركة الشعبية، ولم تكن متحدرة من الثورة.

شهدت مدينة الرقة على سبيل المثال مقاومة مستمرة وصلبة ضد المجموعات الإسلامية. منذ أن تم تحرير المدينة من قوات النظام، في آذار/مارس عام 2013، نُظمت تظاهرات عديدة ضد إيديولوجيا المجموعات الإسلامية وممارستها الاستبدادية. كانت هناك تجمعات تضامنية مع مناضلين مختطفين مطالبة بإطلاق سراحهم من سجون الإسلاميين. أتاحت تلك التظاهرة تحرير بعض المناضلين، لكن مازال عدد كبير منهم رهن الاعتقال لحد اليوم مثل الأب باولو المشهور وآخرين مثل فراس نجل المثقف المناضل ياسين الحاج صالح.

نظمت الجماهير الشعبية تظاهرات مماثلة ضد الممارسات الاستبدادية والرجعية للإسلاميين في حلب، والميادين، والقصير ومدن أخرى مثل كفرنبل. مازالت تلك المعارك مستمرة اليوم.

وفي حي بستان القصر في حلب، تظاهر السكان المحليون مرارا احتجاجا على تصرفات مجلس الشريعة في حلب، الذي يضم مجموعات إسلامية عديدة. وفي 23 آب/أغسطس على سبيل المثال، ندد المتظاهرون في بستان القصر، بمجزرة الأسلحة الكيماوية التي اقترفها النظام ضد سكان الغوطة الشرقية، و طالبوا في الآن ذاته بإطلاق سراح الناشط الشهير أبو مريم، الذي اعتقل مرة أخرى من قبل مجلس الشريعة في حلب. من قبل في نفس هذا الحي في أواخر حزيران/يونيو عام 2013، رفع المتظاهرون شعار «طز في المجلس الإسلامي»، بسبب سياسات هذا الأخير القمعية والاستبدادية. وحدث انفجار شعبي أيضا بعد أن قام الجهاديون الأجانب المنتمون لمجموعة دولة الإسلام في العراق والشام باغتيال صبي عمره 14 عاما، بتهمة ما يسمى سب الدين بعد أن روى نكتة تحيل إلى النبي محمد. ونظمت اللجنة الشعبية في بستان القصر تظاهرة ضد المجلس الإسلامي

والمجموعات الإسلامية، رافعة شعار: «يا للعار، يا للعار، الشبيحة صاروا ثوار»، أو كانوا يحيلون إلى المجلس الإسلامي باستحضار مصالح الأمن التابعة لنظام الأسد، في إشارة واضحة لممارساتها الاستبدادية.
تجري تظاهرات أسبوعية يوم الجمعة. خلال تظاهرات يوم الجمعة 2 آب/أغسطس عام 2013، أعلنت لجان التنسيق المحلية، التي تضطلع بدور هام في نشر المعلومات عن الثورة لكن أيضا في تقديم المساعدة والتموين والخدمات للسكان واللاجئين، في بيان لها ما يلي: «في رسائل موحدة للعالم أجمع، نؤكد على أن خطف النشطاء والفاعلين الأساسيين في الثورة لا يخدم سوى مصلحة نظام الاستبداد، وأن من شأن هذه الأعمال أن تسيء لثورة الحرية والكرامة». كان تلك الرسالة موجهة مباشرة إلى تلك المجموعات الإسلامية الرجعية. وبنفس الروح، يوم 28 تموز/يوليو عام 2013، كتبت لجان التنسيق المحلية بيانا يحمل عنوان: «الاستبداد واحد، سواء باسم الدين أو باسم العلمانية»، رافضا الإسلاميين و النظام على حد سواء.

عرب وأكراد متحدون

في منطقة شمال شرق سوريا، التي تسكنها أغلبية كردية، كانت المعارك التي دارت مؤخرا بين الإسلاميين والميليشيات الكردية التابعة لحزب الاتحاد الديمقراطي (المرتبط بحزب العمال الكردستاني)، مناسبة لمبادرات شعبية اتخذها مناضلون والسكان المحليون. كانت تلك المبادرات الشعبية تستهدف إبراز التآخي بين الأكراد والعرب في هذه المنطقة وتأكيد أن الثورة الشعبية السورية هي من أجل الجميع رجالا ونساء، وأنها تنبذ العنصرية والعصبوية. خلال تلك المعارك، في محافظة الرقة، شهدت مدينة تل أبيض أيضا تشكيل كتيبة «شيركو أيوب»، التي انضمت إلى لواء جبهة الأكراد يوم 22 تموز/يوليو عام 2013. باتت هذه الكتيبة تضم العرب والأكراد معا. أصدرا بيانا مشتركا يندد بأعمال العنف التي تقترفها الجماعات الإسلامية ومحاولات تقسيم الشعب السوري على أساس اثني وطائفي.
وفي مدينة حلب، في حي الأشرفية –الذي يقطنه بوجه خاص الأكراد– تم تنظيم تظاهرة يوم 1 آب/أغسطس عام 2013 ضمت مئات الأشخاص دفاعا عن التآخي بين العرب والأكراد، وتنديدا بالأعمال التي تقترفها المجموعات الإسلامية المتطرفة ضد السكان الأكراد.
وفي مدينة تل أبيض التي شهدت معارك شديدة، حاول المناضلون إطلاق مبادرات عديدة بهدف إنهاء الصراع العسكري بين المجموعتين، ووقف الترحيل الإجباري للمدنيين، وتشكيل لجنة شعبية لحكم وإدارة المدينة على أساس يومي، وتشجيع مبادرات مشتركة بين العرب والأكراد، من أجل التوصل إلى إجماع بواسطة وسائل سلمية. تتواصل الجهود اليوم برغم استمرار المعارك بين الإسلاميين والميليشيات الكردية.
في مدينة عامودا، اجتمع حوالي 30 مناضلا يوم 5 آب/أغسطس عام 2013 حاملين أعلاما كردية وأعلاما سورية خلف لافتة مكتوب عليها: «أحبك حمص» لإبراز تضامنهم مع هذه المدينة التي تحاصرها قوات النظام.
ومؤخرا أيضا، في مدينة قامشلي، التي يقطنها السكان العرب (المسلمون والمسيحيون)، والأكراد والآشوريون، أطلق مناضلون محليون مشاريع عديدة لتأمين التعايش وإدارة بعض الأحياء من قبل اللجان المشتركة. وفي نفس هذه المدينة، شن فرع اتحاد الطلبة الاكراد الأحرار حملة صغيرة في الإنترنت تدعو للحرية والسلم والإخاء والتسامح والمساواة من أجل مستقبل سوريا.
لم يكف معظم الحركة الشعبية السورية عن ترديد رفضه للنزعة الطائفية، رغم محاولات النظام والمجموعات الإسلامية إشعال فتيل هذه النار الخطيرة. » ردد المتظاهرون باستمرار لحد اليوم، شعارات مثل «كلنا سوريون،

نحن متحدون» و «لا للطائفية».

ينبغي فهم الدور الحاسم الذي تضطلع به اللجان الشعبية والمنظمات في مواصلة السيرورة الثورية، لأن الفاعلين الأساسيين هم من يمكن الحركة الشعبية من المقاومة. لا يتعلق الأمر بخس دور المقاومة المسلحة، لكن هذه الأخيرة متوقفة على الحركة الشعبية لمواصلة المعركة. فبدونها، لن تكون لدينا أية فرصة.

«الموت ولا المذلة»

يتمثل دليل واضح للغاية على الدينامية الشعبية للثورة في تزايد عدد الصحف التي تصدرها المنظمات الشعبية. في الواقع انتقل عدد الصحف من 3 صحف قبل الثورة- كانت كلها صحف النظام- إلى أكثر من 60 صحيفة تصدرها المجموعات الشعبية.

وختاما، فإن الثورة السورية مازالت قائمة، إنها متواصلة ولم تتوقف. رغم الحرب التي يشنها النظام بلا شفقة ضد الحركة الشعبية ومذابحه المتكررة ضد السكان المدنيين. ورغم التهديدات الداخلية التي تشنها المجموعات الإسلامية الرجعية. وعلى الرغم من أن هذه المجموعات أقلية، فهي خطيرة، وهي أيضا عدوة الثورة بمعارضتها لأهداف الانتفاضة من أجل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وبإيديولوجياتها الطائفية وممارساتها الاستبدادية.

وكما يواصل المتظاهرون الهتاف أثناء احتجاجات عديدة أقول: « الشعب السوري ما بينذل» و«الموت ولا المذلة».

ستواصل الحركة الشعبية كفاحها حتى انتصار أهداف الثورة.

تحيا الثورات الشعبية!

السلطة والثروة للشعب

سوريا: اتفاق على حساب الشعب الثائر

الاحد 29 أيلول (سبتمبر) 2013

بقلم: جوزف ضاهر

ترجمه الى العربية: وليد ضو

عقب الاتفاق الروسي–الأميركي الذي عُقِد في 14 أيلول في جنيف لإزالة الترسانة الكيميائية للنظام السوري، استمرت المفاوضات بين مختلف القوى الكبرى بهدف التوصل إلى اتفاق في منظمة الأمم المتحدة ينظم نزع السلاح الكيميائي في سوريا.

الاتفاق الروسي–الأميركي، الذي قبل به الديكتاتور الأسد، يتيح عمليات التفتيش لخبراء من الأمم المتحدة والتدمير الفعلي للسلاح الكيميائي حتى أواسط العام 2014. وأعاد وزير خارجية فرنسا لوران فابيوس التأكيد على إلتزام باريس بـ«قرار قوي وملزِم»، وطرح «ثلاثة شروط»، خاصة وأن القرار «ينص على إمكانية اتخاذ تدابير تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة» في حال عدم التزام النظام السوري بتعهداته بنزع السلاح، هذه النقطة هي من نقاط الخلاف الأساسية بين القوى الغربية من جهة والصين وروسيا من جهة أخرى. وقد عارضت روسيا والصين في أوقات سابقة ثلاثة مشاريع قرارات في مجلس الأمن للضغط على الديكتاتور السوري.

في الوقت عينه، صرح رئيس الائتلاف الوطني السوري، أحمد جربا، أنه مستعد لحضور مؤتمر السلام في جنيف إذا كانت من أهدافه إقامة حكومة انتقالية تتمتع بصلاحيات كاملة.

الحل الأسوأ الاتفاق الروسي–الأميركي والقبول به من جانب الائتلاف الوطني السوري، المدعوم من القوى الإمبريالية الغربية، يثبت مرة أخرى مدى استعداد هذه المعارضة البرجوازية والانتهازية لإنهاء السيرورة الثورية السورية. «الحل اليمني»، الذي يقوم على تغيير رأس النظام مع الحفاظ على بنيته يبقى الحل المفضل للقوى الإمبريالية الحليفة أو المعارِضة للنظام السوري.

الحركة الثورية الشعبية عارضت عدة مرات هذا النوع من «الحلول السياسية» التي تضر بمصالح الحراك. في سوريا، الحركة الثورية الشعبية تستمر في كفاحها اليومي ضد نظام الأسد الاستبدادي وضد المجموعات الجهادية المعادية أيضا للثورة وأهدافها.

خلال مظاهرة يوم الجمعة الماضية، نشرت لجان التنسيق المحلية بيانا في 20 أيلول الحالي بعنوان: «السوريون وحدهم من سيحرر سوريا» وأعلنت أنه على الرغم من وحشية النظام السوري وضعف المجتمع الدولي، فإن إرادة الشعب السوري المتزايدة على الانخراط والمشاركة في الثورة وأكدت على أن إرادة الشعب السوري تبقى أقوى سلاح ضد الطغيان. وأعادت لجان التنسيق التأكيد على أن الغالبية العظمى من الحركة الثورية الشعبية ترفض استبدال استبداد باستبداد آخر، كما أدانت ممارسات الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) التي «لا تختلف عن ممارسات النظام السوري في القمع وإلغاء حرية التعبير».

وتتزايد المعارك بين الجيش السوري الحر وداعش في المناطق المحررة، في حين تستمر الأخيرة في هجماتها المستمرة ضد الميليشيات والشعب الكردي. المعارضة الشعبية تستمر بالنمو في المناطق المحررة من سلطة النظام ضد الجماعات الجهادية مثل داعش وغيرها. الثورة الشعبية في سوريا، حيث يشكل التنظيم الذاتي إحدى سماتها الأساسية، هي أبعد من أن تزول...

الثورة السورية وحيدة بوجه العالم برمته

الاربعاء 18 كانون الأول (ديسمبر) 2013

بقلم: جوزف ضاهر

تعريب: جريدة المناضل-ة (المغرب)

لا تزال السيرورة الثورية السورية تثير نقاشات وتساؤلات، لا سيما في اليسار، فيما جرى من جديد تأجيل«مؤتمر السلام» جنيف 2 إلى 22 يناير 2014.

إن لمؤتمر جنيف 2 هذا نفس أهداف سابقه وغيره من ما سمي مؤتمرات «سلام» من اجل سوريا، أي بلوغ اتفاق بين نظام الأسد وقسم من المعارضة البرجوازية والانتهازية المرتبطة بالغرب وبملكيات الخليج. يتمثل الفرق الراهن في كون تحضيره يجري على خلفية تقارب بين الولايات المتحدة الأمريكية و جمهورية إيران الإسلامية حول المسألة النووية، ما يعزز أكثر رغبة النظامين في إنهاء السيرورة الثورية السورية مراعاة لمصالحهما. وفي الآن ذاته، نشر مجلس التعاون الخليجي، المكون من السعودية و الكويت وقطر و البحرين و الإمارات العربية وعمان، تصريحا يوم 28 نوفمبر 2013 يؤكد أهمية تعزيز الدعم الدولي للمعارضة السورية المثلة بالائتلاف الوطني، الذي يعتبر مجلس التعاون الخليجي ممثلا شرعيا وحيدا للمعارضة السورية في مؤتمر جنيف 2.

يبرز تقارب إيران والولايات المتحدة الأمريكية، من جديد، تهافت بعض قطاعات اليسار التي تعتبر روسيا وإيران كتلة مناوئة للامبريالية. إن لمختلف القوى الامبريالية العالمية، وللقوى الإقليمية البرجوازية، برغم تنافسها، مصلحة مشتركة في هزيمة الثورات الشعبية بالمنطقة، ومنها سوريا. يجب فعلا ألا نظن استحالة تجاوز أشكال التنافس الامبريالي على الصعيد العالمي بين الولايات المتحدة الأمريكية، والصين، وروسيا عندما تكون مصالحها في الرهان وعلاقات الارتباط المتبادل بينها بالغة القوة. إن كل هذه الأنظمة سلطات برجوازية معادية، آنيا ودوما، للثورات الشعبية، منشغلة حصرا بسياق سياسي مستقر يتيح لها مراكمة وتطوير رأسمالها السياسي و الاقتصادي بلا مراعاة للطبقات الشعبية.

ثورة حية دوما

تسعى وسائل الإعلام السائدة، بالغرب و بالشرق الأوسط على السواء، وكذا الحكومات الغربية والإقليمية، إلى جعلنا نعتقد أن الثورة السورية ماتت وتحولت إلى حرب طائفية، أو إلى مواجهة ثنائية بين الجهاديين ونظام الأسد. وعلى العكس، إن السيرورة الثورية السورية حية دوما. إذ لم يكف الثوريون داخل البلد عن التظاهر وعن تنظيم صفوفهم ضدا النظام كما ضد المجموعات الجهادية بنداءاتهم إلى الديمقراطية والى وحدة الشعب السوري ضد محاولات تقسيمه. ليس لإصرار الثوريين حدود، مثال ذلك لما غنى المتظاهرون بمدينة الرقة على أنقاض بناية قصفتها في صباح اليوم ذاته طائرات النظام، مجسدة تحديها ومقاومتها لقوات الأسد. وتتواصل المظاهرات ضد ممارسات ما يسمى الدولة الإسلامية بالعراق و الشام (داعش)، ومن أجل إطلاق سراح المعتقلين من طرف داعش بمختلف المناطق، لا سيما بلافتات عليها:» نندد بالاختطافات و بالمحاكمات السرية وبالتعذيب في دياجير السجون لأنها تعيد إنتاج ممارسات نظام الأسد».

تجدر الإشارة أيضا إلى تشكيل الاتحاد السوري الحر، يوم 13 أكتوبر 2013 على اثر اجتماع بمدينة الريحانية، على حدود تركيا وسوريا. تتكون هذه البنية من زهاء 106 مجموعة ومتحد للكتائب العسكرية،

ومجموعات إعلامية وتشكيلات مدنية أخرى. تدعو وثيقة تأسيسها بوجه خاص إلى قيام سوريا حرة وديمقراطية تعامل فيها المجموعات الدينية و العرقية بمساواة. كما أن الحيوية و التنظيم الذاتي لا يزالان راهنيين في السيرورة الثورية السورية.

المقاومة الشعبية العسكرية

تواجه المقاومة الشعبية العسكرية مصاعب عدة، أهمها تفوق نظام الأسد عسكريا، إذ تعزز بقوة بالدعم العسكري و السياسي والاقتصادي الهائل الذي يأتيه من إيران وروسيا، والمشاركة الكثيفة لمقاتلي حزب الله وللمجموعات العراقية الشيعية الطائفية في المعارك إلى جانب النظام. وقد أتاح هذا التفوق العسكري والمساعدة الأجنبية لجيش النظام إعادة احتلال مناطق عديدة كانت حررتها المعارضة المسلحة.

أفضى انعدام أي دعم عسكري واقتصادي وسياسي للجيش السوري الحر إلى إضعافه وانقسامه. تتكون المعارضة، تقديرا، من زهاء 1000 مجموعة مسلحة مع تحالفات متعددة ومتنوعة حسب المناطق و ديناميات السياقات. فالجيش السوري ليس بعد كيانا يشتغل كمظمة موحدة. كما كان الجيش السوري الحر هدفا للجهاديين ولبعض المجموعات الإسلامية التي اغتالت بعض ضباطه وهاجمت بعض ألويته. مع ذلك يمثل الجيش السوري الحر زهاء نصف المائة ألف مقاتل التي تتكون منها المقاومة الشعبية. يتكون الباقي من الجبهة الإسلامية، وهي تحالف يجمع عددا من المجموعات الإسلامية المحدثة في نوفمبر، وتضم أكثر من 30000 رجل و يقدر الجهاديون بزهراء 10000 معظمهم أجانب.

ابتعدت الجبهة الإسلامية عن معارضة الائتلاف الوطني بالمنفى، بعد رفض هذا الأخير منحها تمثيلا اكبر في القيادة العسكرية التي يرأسها اللواء سليم إدريس. صرحت الجبهة الإسلامية أنها لن تتواجه مع الجيش السوري الحر رغم الهجوم على بعض مجموعاتها ودعت إلى دولة غسلامية في سوريا. وتحظى هذه الجبهة الإسلامية الجديدة بدعم ملكيات الخليج. وقد أتاح تمويل هذه المجموعات الكثيف جذب العديد من مقاتلي المعارضة، ليس بخطاب ديني، بل أساسا بتجهيز عسكري أكثر تطورا ووفرة، وأجور أهم قياسا بألوية الجيش السوري الحر الذي يعاني نقصا في كل شيء. لذا يجب ألا نعتبر آليا كل مقاتلي الجبهة الإسلامية أنصارا لإيديولوجية قادتهم الرجعيين.

بعد قول هذا، فيما تمثل أشكال وحدة عمل في الميدان العسكري بين الجيش السوري الحر والجبهة الإسلامية ضد النظام والجهاديين ضرورة و ليست مشكلا، بالنظر إلى واقع الميدان، وهي باتت قائمة، يجب استبعاد أي وهم حول مجموعات الجبهة الإسلامية فيما يخص تحقيق أهداف الثورة ، أي الديمقراطية والعدالة الاجتماعية المجتمع العلماني.

خلاصة

ما من قوة إقليمية أو دولية هي صديقة للثورة السورية، بل وحدها الطبقات الشعبية المناضلة عبر العالم. في سوريا، وبغيرها، لا يمكن بلوغ أي حل طالما ظلت الرهانات الديمقراطية والاجتماعية غير معالجة ككل واحد. بعبارات أخرى، لا يمكن فصل المطالب الاجتماعية عن التطلعات الديمقراطية، ولا اعتبارها ثانوية. إنها غير قابلة للفصل وهذا ما جعل الحركة الشعبية السورية ترفض كل مبادرة رامية إلى بقاء النظام القائم، مع بشار الأسد أو بدونه، يكون هدفها إنهاء السيرورة الثورية السورية.

لا ندفنن الشعب السوري الثوري، فما أبعده عن قول كلمته الأخيرة...

سوريا: ثورة ثانية ضد الجهاديين و داعش

الاثنين 13 كانون الثاني (يناير) 2014

بقلم: جوزف ضاهر

تعريب: جريدة المناضل-ة (المغرب)

كانت الخيبة ضد المجموعات الجهادية، لا سيما مجموعة الدولة الإسلامية في العراق والشام [داعش]، كامنة منذ مدة في الأراضي المحررة من نظام الأسد. وقد جرت مظاهرات وأشكال معارضة بمختلف المناطق منذ شهور، حتى قبل صيف العام 2013 بمدن مثل الرقة المحررة منذ مارس من قوات نظام الأسد لكن المعرضة دوما لقصف هذا الأخير.

كانت مجموعات الجهاديين التي بلغت أعدادها زهاء 10 آلاف، والمشكلة من أجانب بنسبة النصف أو أكثر، قد تمكنت بوجه خاص من الانغراس في مناطق شمال سوريا التي حررتها من قوات الأسد المقاومة الشعبية و العسكرية للجيش السوري الحر، وليس الجهاديون.

لم يكن جيش نظام الأسد، الذي تعود علاقاته مع المجموعات الجهادية إلى غزو أمريكا للعراق في العام 2003 حيث كان يشجعها وينسق معها إرسال إرهابيين إلى العراق، يستهدف هذه المجموعات بقصفه وعملياته العسكرية، بل يستهدف بالأحرى المكونات الديمقراطية للمعارضة المدنية و المسلحة. تمثلت إستراتيجية استعملها نظام الأسد منذ بداية الانتفاضة الشعبية في سوريا في استهداف المكونات الديمقراطية والمدنية للثورة مع ترك المكونات المتطرفة والإسلامية تتطور بالبلد، وقد أطلق النظام في أشهر الانتفاضة الأولى آلاف الإسلاميين من السجون. وقد كان القادة الرئيسيون للجبهة الإسلامية ، وهي متحد مجموعات إسلامية مسلحة، غادروا السجن آنذاك. وجه آخر ميكيافيلي لنظام الأسد المستبد، الذي يرى فيه البعض نظاما علمانيا، يتمثل في استهداف ديمقراطيي الثورة وترك المجموعات الإسلامية تتطور. كما أن علمانية النظام المزعومة تتهاوي عند العلم أن مجموعات طائفية عديدة، منها حزب الله، تحارب إلى جانبي جيش الأسد، مستعملة في الغالب شعارات طائفية.

غذت السياسات الرجعية والاستبدادية للمجموعات الجهادية، علاوة على الهجمات والاغتيالات و السجن بحق المجموعات الثورية المعارضة للأسد، غضب سكان الأراضي المحررة طيلة شهور ليتفجر يوم 3 يناير 2014. كانت داعش قد هاجمت، مثلا، في الأسبوع السابق مركز وسائل الإعلام، معتقلة المدير الذي أطلق بعد ذلك، بمدينة كفرنبل بمنطقة إدلب، الشهير بلافتاته ذات الخيال المبدع. كانت الجريمة الأخيرة لداعش، التي ستشعل البارود هي اغتيال حسين السليمان بعد تعذيبه، وهو طبيب في حلب معروف أيضا باسم ابو ريان.

تطورت مظاهرات عامة عبر مختلف المناطق التي كان بها للجهاديين حضور، ورفعت بكل مكان شعارات «الأسد وداعش يد واحدة» و «الشعب يريد إسقاط داعش « ، أو « داعش تطلع برة»، وتعرضت مقرات داعش لهجوم من الجيش السوري الحر، ومجموعات إسلامية أخرى أيضا، فيما اعتقلت هذه الأخيرة قيادات داعش. وفي إحياء عديدة بمدينة حلب وريفها، وكذا بمنطقة إدلب، انتفض السكان وعبروا عن سخطهم ضد أعمال عنق داعش واستبدادها. وتتكاثر بكل مكان الرسوم التي تصف داعش و الأسد بالشرين المتماثلين.

اضطر أعضاء داعش الى المغادرة بعد انذارات من السكان ومن المجموعات المحلية للجيش السوري الحر. كما تم

تحرير العديد من الثوريين المدنيين و أعضاء الجيش السوري الحر من سجون داعش، لكن لم يكن لبعضهم هذا الحظ لأن الجهاديين اغتالوا أحيانا بعض السجناء قبل مغادرة سجونهم. مثلا، في حلب طردت قوات مختلف الألوية الإسلامية والجيش السوري الحر داعش من كل قواعدها يومي 7 و 8 يناير، لا سيما بمستشفى الأطفال الذي كانت داعش قد جعلته مقر قيادتها بالمدينة واحد أهم سجونها. وتم تحرير عشرات المعتقلين، لكن العديد منهم تم إعدامهم. حسب المرصد السوري لحقوق الإنسان: » 42 جثة منه 5 بالأقل لمناضلين و21 لمقاتلي مختلف الألوية المنتفضة (...) أعدمتهم داعش (...) تم اكتشافها بتلك الأمكنة.

تواصلت التعبئات الشعبية ضد داعش طيلة الأسبوع. في أحد أحياء حلب، جرى رفع شعارات ضد الجهاديين كانت تستعمل ضد النظام، مثل «ثورتنا ضد كل مضطهد» أو «الشعب السوري لن يخضع». في حي بستان قصر ، جرت مظاهرة إحياء لذكرى الشهداء الذين اغتالهتم داعش حيث رفعت شعارات مثل «حرية» بالعربية وبالكردية،» سوريا حرة، داعش تطلع برة». وفي مدينة الرقة، جرت أيضا مظاهرة ضد داعش، و خارج المدينة صدت مختلف الألوية الإسلامية و الجيش السوري الحر داعش.

دعت جبهة النصرة، المرتبطة أيضا بتنظيم القاعدة، إلى وقف إطلاق النار بين مختلف المجموعات الإسلامية و الجيش السوري الحر من جهة و داعش من جهة أخرى لتركيز النضال ضد بشار الأسد. و ووقفت جبهة النصرة على الحياد في المواجهات الجارية ما عدا في الرقة حيث يحارب اعضاؤها داعش.

يوم الثلاثاء 7 يناير،دعا شيخ داعش ،ابو محمد العدناني، قواته إلى القضاء على المتمردين الذين يقاتلهم.

وصدرت نداءات عديدة لجعل الجمعة،10 يناير2014 ، جمعة ضد الأسد والقاعدة.

كما يجري التصدي للجهاديين في مناطق أخرى لحظة كتابة هذا النص. وتجدر الإشارة إلى ان مواقع عديدة تم تحريرها من داعش تتعرض لقصف من النظام السوري.

إن داعش و نظام الأسد وجهان لعملة واحدة: الثورة المضادة.

يمكن لمن لم ير غير التأثير الإسلامي في الثورة السورية، وحتى اعتبره مهيمنا، ان يراجع حساباته وتحليلاته، كما دأبنا على ترديده، تندرج الانتفاضة الشعبية السورية في ديناميات الانتفاضات الأخرى و الشعوب المناضلة من أجل الديمقراطية و العدالة الاجتماعية. إن قوة ثالثة، معارضة في الآن ذاته لاستبداد نظام الأسد و للمجموعات الإسلامية لا تكف عن النمو و التطور رغم الحصار الاعلامي من قبل تلك المجموعات وحتى من بعض الأوساط التي تزعم أنها يسارية و التي تفضل البقاء اسيرة ثنائيات العلمانيين / الإسلاميين أو تحليلات جيوسياسية تمنعها من فهم الديناميات الثورية و التغيير الراديكالي من تحت.

تلخص لافتة رفعها ثوريو مدينة كفرنبل جيدا روح الثورة السورية: «الأعداء كثيرون... الثورة واحدة ... ومستمرة « . نعم الثورة مستمرة رغم المصاعب و الأخطار الكثيرة ، والشعب السوري يواصل طريقه نحو الحرية و الكرامة مزيحا كل المضطهدين...

حول تحرير فلسطين،
التضامن مع الشعب الفلسطيني والثورات الشعبية بكامل المنطقة

جوزيف ضاهر

السبت 26 تموز (يوليو) 2014

استمرار العدوان العسكري الإسرائيلي ضد قطاع غزة في حين أن قمع الفلسطينيين مواطني إسرائيل وفلسطينيي الضفة الغربية يتواصل حتى الآن منذ أكثر من شهر، مبينا مرة أخرى، لمن لا زال في حاجة لذلك، بأن الدولة الصهيونية ليست مستعدة للسلام مع الشعب الفلسطيني من أجل السماح بتحقيق حقوقه الوطنية، ولم تكن مستعدة لذلك أبدا. لذلك لم تكن اتفاقات أوسلو أبدا وسيلة للفلسطينيين لتحقيق أهدافهم الوطنية، بل فقط وسيلة تركت بواسطتها إسرائيل إدارة الاحتلال للسلطة الفلسطينية، وهي مؤسسة تحت الهيمنة السياسية والاقتصادية والعسكرية شبه تامة للمحتل.

كانت صهيونية تيودور هرزل وقادة الحركة الصهيونية في أصولها دائما مشروعا استعماريا للفلسطينيين وترحيلهم مدعوما أولا بالامبريالية البريطانية وبعد ذلك من طرف الولايات المتحدة لضمان مصالحها بالمنطقة. تلعب دولة إسرائيل في الواقع منذ عقود دور كلب حراسة مصالح الامبرياليات الغربية في المنطقة. لم تكن يمينية المجتمع الإسرائيلي المتطرفة في العقد الأخير مفاجئة كما يقدمها الإعلام بل يجب فهمها بالرجوع لأصول الحركة الصهيونية وتطورها. إنه في الواقع الحركة الصهيونية بالرغم من أثر اشتراكي مزعوم هي من ساعد المحتلين البريطانيين على قهر التمرد الشعبي الفلسطيني بين 1936 و1939، وبخاصة أنها من ارتكبت جرم النكبة سنة 1948، مع مسلسل المجازر والنفي القسري لأزيد من 800000 فلسطيني، الخ... بالتالي فحالة الذعر الحالي من عنصرية المجتمع الإسرائيلي يجب أن ينظر إليها كنتيجة للتشجيع الدائم لعنصرية دولتية ومؤسساتية إسرائيلية وهذا لا يحمل جديدا بل يندرج في تاريخ اضطهاد الفلسطينيين لأزيد من 6 عقود.

قبل الحديث عن الخلاصة المستخلصة من هذا الوضع، يجب التذكير بأهمية حملات التضامن مع نضال الشعب الفلسطيني وبخاصة حملة مقاطعة وعدم الاستثمار وفرض العقوبات BDS. تواصل هذه الأخيرة النجاح عالميا وأن تعتبرها إسرائيل وحلفاؤها كتهديد هام ومتنامي. تسمح حملة BDS بكشف واستنكار تواطؤ الحكومات الغربية مع دولة تغتصب بشكل يومي القانون الدولي منذ أزيد من 60 سنة، وأيضا الشركات الكبرى التي تستفيد من الاحتلال لجني الأرباح. تشكل هذه الحملة كما تلك المتعلقة بمقاطعة جنوب إفريقيا الآبرتايد آلية ضغط على حكوماتنا من أجل أن تطبق عقوبات وضغطا على الحكومة الإسرائيلية لدفعها لتطبيق القانون الدولي واحترام حقوق الفلسطينيين. في الختام، نريد أيضا عرض رؤيتين أساسيتان حول مسألة تحرير الشعب الفلسطيني.

أولا، الحل الفعلي الوحيد للقضية الفلسطينية وللمسألة اليهودية هو 1) تدمير الدولة الاستعمارية، والآبرتايد والاحتلال الإسرائيلي، التي لم تحمل سوى الآلام للسكان الفلسطينيين ولم توفر أبدا الأمن للسكان اليهود في إسرائيل كما تدعي دعايتها الكاذبة، بل على العكس. و2) إقامة دولة ديمقراطية واجتماعية وعلمانية للجميع في فلسطين التاريخية لسنة 1948 (إسرائيليون وفلسطينيون) دون أي شكل تمييزي وحيث يملك كل فلسطيني، سواء كان لاجئا داخليا أو لاجئا في بلدان أجنبية، الحق في العودة إلى أراضيه ومسكنهم الأصلي الذي تم ترحيلهم منها بالقوة سنة 1948 و1967 وبعد ذلك.

تم العنصر الثاني الأكثر أهمية، هو ضرورة دعم الثورات الشعبية بالمنطقة في نضالها من أجل إطاحة كل الأنظمة الاستبدادية المتواطئة بخصوص معاناة الشعب الفلسطيني عبر تعاونها المباشر أو غير المباشر مع دولة إسرائيل.
حاولت كل الأنظمة الاستبدادية بالمنطقة إلغاء الحركة الوطنية لتحرير فلسطين والهيمنة عليها والتحكم بها. في هذا الإطار، لدى نظام الأسد تاريخ قمع ضد المقاومة الفلسطينية بدأ في سنوات 1970 و1980 بسوريا وخلال تدخلاته في لبنان إبان نفس الفترة. لكن بشكل خاص، منذ بداية الثورة في سوريا سنة 2011، قتل النظام أكثر من 2000 فلسطيني، الذين ساندوا في غالبتهم العظمى تمرد الشعب السوري، دون نسيان تدمير الحصار المفروض على مخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين خلال أزيد من عام. ليس هناك اختلاف بين موت الفلسطينيين بغزة أو في سوريا، في الحالتين، هناك إرادة لإخضاع النضال من أجل الحرية والكرامة. نفس الشيء نلاحظه في مصر حيث تابع نظام السيسي وسجن لاجئين فلسطينيين بمصر في الماضي، ويرفض فتح معبر رفح مساهما بذلك في حصار غزة، ومانعا خروج الفلسطينيين المعرضون للقصف ودخول القوافل الإنسانية والتضامنية المصرية والعالمية مع قطاع غزة.
يجب التذكير بشكل دائم بأهمية فهم أن تحرير الشعب الفلسطيني يمر في الواقع عبر تحرير شعوب المنطقة، وذلك عبر دمشق والرياض والدوحة وطهران والقاهرة، وعمان، الخ.
كما كتب أحد المتظاهرين السوريين مساند للثورة من هضبة الجولان المحتلة من طرف إسرائيل "الحرية مصير مشترك لغزة واليرموك والجولان".
تحرير فلسطين وطبقاتها الشعبية مرتبط بتحرير وتحرر الطبقات الشعبية في المنطقة ضد طبقاتها الحاكمة كما الامبرياليات المختلفة، وبخاصة الولايات المتحدة وروسيا، والقوى الامبريالية الصغرى مثل إيران والعربية السعودية وتركيا وقطر. في هذا المنطق المماثل يجب علينا النضال ضد كل محاولات تقسيم الطبقات الشعبية من طرف أنظمة وقوى إسلامية رجعية على أساس النوع، والانتماء الديني، والوطني، الخ... والتي تحاول إخضاع هؤلاء السكان وبالتالي منع تحريرها وتحررها وبالتالي منع تحرر الطبقات الشعبية الفلسطينية.
هذا نفس ما ذهب إليه الماركسي مهدي عامل، المغتال سنة 1987، ربما من طرف حزب الله.
"من لا ينحاز للديمقراطية ضد الفاشية، ومن أجل الحرية ضد القهر، وللعقل والحب والحلم والجميل، ضد العدمية وضد كل أشكال الظلامية، سواء في لبنان الحرب الأهلية أو في كل بلد من بلدان عالمنا العربي وفي كل العالم، من لا ينحاز في كل لحظة للثورة هو مثقف زائف وثقافته مضللة ومزورة ومخادعة.

كوباني: المسألة الكردية والثورة السورية مصير مشترك

جوزف ضاهر

15 أكتوبر 2014

احتلت الدولة الإسلامية جزئيا المدينة الكردية كوباني (عين العرب) في سوريا. وصلت الدولة الإسلامية إلى وسط المدينة، واحتلت المركز الثقافي فيها.

كانت المدينة تحت تهديد المباشر لعدة أسابيع من الدولة الإسلامية. منذ بداية هجوم الدولة، في 14 أيلول 2014، قتل أكثر من 550 شخصا، بينهم 298 من مسلحي الدولة الإسلامية، و236 مقاتلا كرديا وعشرين مدنيا. ما زال أكثر من 12000 مدنيا ما في أقسام من المدينة، في حين تهجر منذ بداية الهجوم على المدينة والقرى المحيطة بها حوالي 200.000 شخص.

ينظم المقاومة الشجاعة من اول يوم الهجوم في هذه المدينة، ذات الغالبية الكردية، حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني ووحدات حماية الشعب الكردي التابعة له، كما يشارك فعليا في الدفاع عن المدينة عدد من الكتائب للمقاتلين السوريين العرب المتواجدين فيها مثل لواء "ثوار الرقة" وكتيبة "شمس الشمال" وكتيبة "جرابلس"، وفي 4 ت1 اعلن الجيش السوري الحر عن قراره بإرسال الف مقاتل للدفاع عن كوباني.

مدينة كوباني لها أهمية استراتيجية للدولة الإسلامية. لأنها تقع بين مدينتي جرابلس وتل أبيض الواقعتين تحت احتلال الدولة الاسلامية، ولأنها تشكل بوابة إلى تركيا.

مدينة كوباني، وهي المدينة الكردية الثالثة في سوريا والأولى التي تحررت من نظام الأسد 19 حزيران 2012.

كوباني هي مركز واحدة من الكانتونات الثلاثة (مع عفرين وسيزر) الذين شكلوا "منطقة حكم ذاتي ديمقراطي" عبر اتحاد كونفدرالي "الأكراد والعرب والآشوريين والكلدان والتركمان والأرمن والشيشان" حسب ديباجة ميثاق روجافا (اسم كردستان الغربية أو السورية). تجارب الإدارات الذاتية مثيرة جدا للاهتمام، لا سيما بما يتعلق بحقوق المرأة والأقليات، ولكنها تحتوي أيضا على العديد من التناقضات، وخاصة بما يتعلق بسلطوية قوات حزب الاتحاد الديمقراطي الذي لم تتردد في معاقبة النشطاء أو إغلاق المؤسسات شديدة الأهمية. في هذه الحالة، حزب الاتحاد الديمقراطي ليس المنظمة الوحيدة في سوريا على هذا الشكل أو داخل المعارضة السورية.

هذا لا يمنعنا من تقديم الدعم الكامل لحركة التحرر الوطني الكردي في نضالها من أجل تقرير المصير في العراق وسوريا وتركيا وإيران ضد الدول الاستبدادية التي تضطهدهم أو تمنعهم من تحقيق حقهم في تقرير المصير. وفي الوقت عينه نطالب بسحب اسم لحزب العمال الكردستاني من قوائم المنظمات الإرهابية في أوروبا وأماكن أخرى.

في الواقع، يمكننا انتقاد قيادة حزب العمال الكردستاني أو حزب الاتحاد الديمقراطي لبعض سياساتهما، ولكن كما قلنا سابقا، من المبادئ الثورية الأساسية هو أن تقديم الدعم لكل أشكال النضال من أجل التحرير والنضال التحرري دون قيد أو شرط قبل انتقاد الطريقة التي تتصرف وفقها القيادة السياسية.

فشل قصف التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، بالتعاون مع الممالك الرجعية في الخليج لوقف هجوم الدولة الاسلامية منذ 23 أيلول، كانت الدولة الاسلامية آنذاك على بعد ستين كيلومترا من كوباني... الآن تحتل عدة أحياء من المدينة ووصلت إلى وسط المدينة.

هذا يدل مرة أخرى على أن التدخل العسكري لم يكن مصمما لمساعدة السكان المحليين بل ليخدم مصالح القوى

الامبريالية الغربية، بالاتفاق مع الامبريالية الروسية، والأنظمة الإقليمية، التي تشارك مباشرة (كالسعودية وقطر) أو لا تشارك في الائتلاف (كتركيا) أو لا تعارض التدخل معارضة مباشرة كإيران. كل هذه الجهات تهدف إلى إنهاء العملية الثورية الجارية في المنطقة واستعادة "استقرار" الأنظمة الاستبدادية التي تخدم مصالحها وليس مصالح الجماهير الشعبية في المنطقة.

من جانبها أثبتت حكومة حزب العدالة والتنمية مجددا معارضتها لأي مشروع كردي لتقرير المصير الذي من شأنه أن يتحدى مصالحها السياسية.

وقد اتهمت الحكومة التركية حزب العمال الكردستاني الكردي والدولة الاسلامية، على حد سواء، بالإرهاب. وقصفت تركيا أيضا مواقع المتمردين الاكراد المنتمين إلى حزب العمال الكردستاني.

الهدف من هذه التهم، الإضرار بالمنظمات الكردية العاملة على أراضيها أو في المناطق السورية المجاورة، أو على الأقل استمالة البعض منها.

في نفس السياق، منعت تركيا مقاتلين من وحدات حماية الشعب من التوجه إلى كوباني لمساعدة القوات الكردية في المدينة، في حين فرضت السلطات التركية حظرا للتجول لأول مرة منذ عام 1992 في ست محافظات غالبية سكانها من الأكراد بعد مظاهرات ضخمة نظمت ضد سياسة الحكومة بسبب عدم رغبتها في مساعدة مدينة كوباني ورفض مرور المقاتلين الأكراد إلى سوريا.

بعد أسبوع على بدء أعمال الشغب، وقع حوالي 30 قتيلا و400 جريح، في أغلبيتهم من الأكراد. واعتقل ألف شخص فضلا عن أضرار مادية هائلة، وذلك في جنوب شرق البلاد ذات الغالبية الكردية.

من جانبه، دعا زعيم حزب الاتحاد الديمقراطي، صالح مسلم، تركيا للسماح بمرور المقاتلين والأسلحة إلى كوباني، في حين عارض بشكل قاطع دخول الجيش التركي إلى المدينة، الذي يعتبره، مسلم، "احتلالا".

حذر الزعيم المسجون لحزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان، أن سقوط كوباني سيؤدي إلى نهاية جهود السلام خلال السنتين الأخيرتين بين تركيا وحزب العمال الكردستاني. وللتذكير، لا يزال هناك أكثر من 8000 سجين سياسي كردي في السجون التركية يتهم النظام هناك بـ"الإرهاب".

سقوط مدينة كوباني في أيدي الدولة الاسلامية سيشكل هزيمة مزدوجة لحق تقرير المصير للشعب الكردي وللثورة السورية، لأن غياب هذا الحق سيؤدي إلى نهاية العمليتين.

المنطقة الذاتية الحكم الديمقراطية "روجافا" هي نتيجة مباشرة وإيجابية للثورة السورية. لن يكون هذا الحكم الذاتي للمناطق ذات الأغلبية الكردية ممكنا لو لم تقوم الحركة الجماهيرية الشعبية القاعدية من شعوب سوريا (العرب والأكراد والآشوريين معا) ضد نظام الأسد الاستبدادي والإجرامي. هذه القوى الشعبية التي عارضت القوى الاسلامية الرجعية الذين هاجموا ويهاجمون الآن مناطق الحكم الذاتي من "روجافا". اليوم، تقاتل مجموعات من الجيش السوري الحر ووحدات حماية الشعب جنبا إلى جنب ضد الدولة الاسلامية. وخرجت مظاهرات عديدة لدعم مدينة كوباني في القرى والمناطق "المحررة" نظمها الثوار السوريون.

الثورة من الأسفل التي تقودها الجماهير الشعبية في سوريا، العرب والأكراد والأشوريين معا، هي الحل الوحيد ضد الطائفية والشوفينية القومية.

وقد تعزز الحق بتقرير المصير للشعب الكردي خلال الثورة السورية، وهذا الأمر سيستمر. لأنها علاقة جدلية. إن هزيمة العملية الثورية السورية وأهدافها على الأرجح ستفضي إلى نهاية لتجربة منطقة الحكم الذاتي في

”روجافا“ وآمال الشعب الكردي بأن يقرر مستقبله بنفسه في مواجهة معارضة العديد من الجهات المؤثرة: الإمبريالية الغربية والروسية، القومية الشوفينية التركية والعربية وأيضا من قوات إسلامية رجعية. في الاتجاه الآخر، فإن العملية الثورية السورية لن تكتمل من دون قدرة الشعب الكردي على تقرير مستقبله بنفسه: الانفصال أو المشاركة والنضال مع جميع الديمقراطيين والتقدميين لسوريا الديمقراطية، اشتراكية وعلمانية مع ضمان حقوقهم الوطنية.

هذا هو السبب في ضرورة معارضة كل المحاولات لتقويض الحق بتقرير المصير للشعب الكردي وللثورة السورية بسبب ترابط المصيرين، سواء كان ضد نظام الأسد، والقوى الرجعية الاسلامية، ومختلف أشكال الامبريالية الدولية (الأميركية والروسية على وجه الخصوص)، والإقليمية (السعودية وقطر وتركيا وإيران).

جميع أشكال الثورة المضادة يجب معارضتهم، لأنهم يريدون تقسيم الطبقة العاملة من خلال الطائفية والعنصرية.

عاشت الأخوة بين الشعوب التي تكافح من أجل التحرير والتحرر!

نعم لحق الشعب الكردي بتقرير مصيره!

عاشت الثورة السورية!

الشرق الأوسط، شمال افريقيا:
السيرورة الثورية في قبضة القوى الرجعية

جوزف ضاهر

9 كانون الأول/ديسمبر عام 2014

تعريب : المناضل–ة

لقد مرت حتى الآن أربع سنوات تقريبا على بداية السيرورات الثورية بالشرق الأوسط وشمال افريقيا، ورغم عدم انتهاء هذ السيرورات، لم تَبْدُ الأهداف الأولية لهذه السيرورات (ديمقراطية وعدالة اجتماعية ومساواة) بأي وجه أكثر بعدا.

إن القوتين الرئيستين اللتين تميزتا وسادتا خلال بعض الوقت في مشهد المنطقة السياسي هما ممثلو الأنظمة القديمة المستبدة من جهة والقوى الإسلامية الأصولية والرجعية بمختلف مكوناتها (من الإخوان المسلمين إلى الجهاديين. بالطبع ليست هذه القوى متماثلة كليا وبينها اختلافات كبيرة، لكنها تتقاسم موقف معاديا للثورة بوجه الحركات الشعبية وأهداف الثورة) من جهة
أخرى.

في تونس، على سبيل المثال، حزب نداء تونس، ممثل مصالح نظامي بورقيبة وبن علي القديمين هو متصدر الانتخابات التشريعية في تشرين الثاني/أكتوبر الأخير والدور الأول من الانتخابات الرئيسية في تشرين الثاني/نوفمب، يليه ثانيا إسلاميو حزب النهضة الرجعيون.

لا تقتصر عودة أو توطيد سلطة ممثلي الأنظمة القديمة في تونس وحسب، ولكنها أيضا ظاهرة إقليمية. في مصر، تمت تبرئة حسني مبارك، يوم 29 تشرين الثاني/نوفمبر، من ما وجه ضده من تهمتين متمثلتين في الفساد وبوجه خاص دوره في قمع وقتل أكثر من 850 متظاهر ومتظاهرة خلال 18 يوم من الانتفاضة الشعبية التي قادت إلى سقوطه، في شباط/فبراير عام 2011. ولقد تمت أيضا تبرئة نجلي مبارك، علاء وجمال، المتهمين باختلاس أو تسهيل اختلاس أكثر من 125 مليون جنيه مصري (حوالي 14 مليون يورو). وتم أيضا إسقاط التهم التي كانت موجهة ضد سبعة مسؤولين أمنيين كبار، ضمنهم وزير الداخلية السابق في ظل حكم مبارك، حبيب العدلي... وللتذكير، منذ وصول السيسي للسلطة، تم قتل ما لا يقل عن 1400 من أنصار الإخوان المسلمين، وتم اعتقال أكثر من 15000 متعاطف ومتعطفة مع هذه المنظمة. لقد تناولتُ من قبل دور الإخوان المسلمين المعادي للثورة، لكن ذلك لا يمنع شجب عنف وجرائم نظام السيسي ضد أعضاء جماعة الإخوان المسلمين لأن ذلك يشكل انتهاكا ضد الحقوق الديمقراطية الأولية. إن الصمت إزاء هذه الجرائم يعني فسح المجال للثورة المضادة في قمعها وخيانة للمبادئ الأساسية المدافعة عن الحقوق الديمقراطية. كما هاجمت السلطة أيضا المعارضة الليبرالية واليسارية، واعتقلت عدة مناضلين ومناضلات، خاصة بتهمة خرق قانون مثير للجدل يقيد حق التظاهر. إن الثورة المضادة التي يجسدها نظام السيسي مازالت تحرز تقدما، بدعم ثابت من المملكة العربية السعودية ومملكات الخليج، والآن حتى من قطر. إن هذا البلد الأخير، المساند السابق لحركة الإخوان المسلمين في مصر والذي مازال يستقبل مسؤولين من هذه الحركة، عبر عن دعمه لنظام السيسي إثر الضغوطات التي مارستها عليه مختلف مملكات الخليج يوم 9 كانون الأول/ديسمبر عام 2014 في إطار مؤتمر مجلس التعاون الخليجي. ويسعى نظام السيسي في الواقع إلى رد الاعتبار لنظام مبارك وطغمته القديم الاستبدادي بمواصلة نفس السياسات. وفي الوقت ذاته، لم تمارس

حركة الإخوان المسلمين التي تعرضت لقمع شديد نقدا ذاتيا عميقا لانتقالها إلى السلطة ولسياستها الاستبدادية والمعادية للثورة. بل عززت الحركة منذ إطاحة مرسي خطابها الطائفي الديني العدواني ضد الأقلية المسيحية القبطية، متهمة إياها بكل أنواع المؤامرات وبكونها المسؤولة الرئيسية عن سقوط الإخوان المسلمين من السلطة، رافضة تقديم دعمها للمطالب الاجتماعية ولإضرابات عمالية عديدة تعرضت لقمع السلطة. لا يكمن شعار الإخوان المسلمين الوحيد الموجه لأنصارهم في أهداف الثورة (ديمقراطية وعدالة اجتماعية)، بل فقط في عودة مرسي.

وفي حالة سوريا، بينما فيما مضى كانت مسألة نظام استبدادي بدون الأسد لكن بقيادة بعض أقسام المعارضة السورية (من ليبراليين وإخوان مسلمين) الموالية للغرب ولملكات الخليج والتي لا تمثل الثوريين السوريين، تحظى بتشجيع مختلف القوى الامبريالية الدولية والإقليمية، تتفق هذه القوى اليوم على الإعلان بأن الأسد يمكنه أن يبقى في نهاية المطاف ويصبح حليفا في ما يسمى «محاربة الإرهاب». هكذا سيتم تبرئة الأسد من كل جرائمه ومن الدمار الذي مارسه جيشه وميليشياته المحلية أو الأجنبية دفاعا عن النظام. علاوة على ذلك يمكن أن نعاين أن تدخل الدول الغربية في سوريا، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وبتعاون مع بعض مملكات الخليج لم يكن له تأثير كبير ولم يمنع من تقدم القوى الجهادية، بوجه خاص تنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم جبهة النصرة (فرع القاعدة في سوريا)، سواء ضد الثوريين السوريين والمناطق الواقعة تحت سيطرة القوى الكردية التابعة لحزب الاتحاد الديمقراطي. وعلى النحو ذاته، مازال مختلف ما يسمى «أصدقاء» الثورة الروسية يرفضون تقديم مساعدة سياسية وعسكرية للقوى الديمقراطية والشعبية بسوريا، بما في ذلك الجيش الحر والمجموعات الكردية التابعة لحزب الاتحاد الديمقراطي (حزب العمال الكردستاني السوري)، التي قاتلت وتقاتل ضد نظام الأسد والقوى الإسلامية الرجعية. وينبغي فضلا على ذلك استحضار أن هذين المكونين الاثنين المتمثلين في الجيش السوري الحر والحزب الاتحاد الديمقراطي إضافة إلى الحركة الشعبية السورية هي التي قاتلت ضد توسع القوى الجهادية والإسلامية الرجعية في سوريا ودفعت ثمنا باهظا بوجه استبداد هذه المجموعات، بينما كان نظام الأسد يسمح بتوسع هذه الأخيرة ويركز قمعه ضد القوى الشعبية، المدنية والعسكرية، الديمقراطية والتقدمية بالبلد.

وفي تونس، تمثلت القوتين التي تصدرتا الانتخابات التشريعية في حزب نداء تونس، ممثل مصالح نظامي بورقيبة وبن علي القديمين، وفي حركة النهضة الإسلامية الرجعية، التي كانت في السلطة منذ تشرين الأول/ أكتوبر عام 2011 بتحالف مع قوتين سياسيتين أخريتين. يبدو أن حزب نداء تونس بما هو الخيار الأكثر جاذبية بنظر منظمات أرباب العمل التونسية والسفارات الأجنبية والمؤسسات المالية الدولية.

ثابر حزب النهضة من جهته على مواصلة السياسات الاقتصادية والاجتماعية فائقة الليبرالية التي نُهجت في عهد بن علي. ولقد تعهد حزب النهضة أيضا بحماس ثابت باحترام التزامات تونس تجاه الاتحاد الأوروبي والمؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للحصول على قروض جديدة تتجاوز مليارات عديدة. وفي الآن ذاته، اعتبر الغنوشي في حوار بتاريخ تموز/يوليو عام 2014 أن النقابات الكفاحية والعمال مفرطين أحيانا في مطالبهم، بما في ذلك على مستوى المركزية النقابية، الاتحاد العام التونسي للشغل .علاوة على ذلك يتهم الغنوشي الاتحاد العام التونسي للشغل بكونه إرث فرنسا وأن هذه المؤسسة ليست مسبقا مؤسسة طبيعية للأمة الإسلامية.

لم يوقف وصول حزب النهضة إلى السلطة أشكال العنف ضد المعارضين والمعارضات، كما استطعنا معاينة ذلك مع الاغتيالات السياسية. لكن هذا العنف ضد المعارضين حدث أيضا عن طريق الميليشيات المسماة «لجان

حماية الثورة» والتي تعتبر مدافعة عن مصالح حزب النهضة. شنت هذه الميليشيات ومجموعات سلفية هجمات عديدة ضد مختلف المجموعات السياسية والمناضلة، خاصة ضد التجمعات السياسية للجبهة الشعبية ومناصريها ومناصراتها، وغيرهم من المناضلين والمناضلات والجمعيات (ضمنهم الفنانون الذين مُنعوا من تقديم عروضهم بتهمة «انتهاك المبادئ الإسلامية»). ويلزم أيضا عدم تجاهل أن ميليشيات لجان حماية الثورة هاجمت مقر نقابة الاتحاد العام التونسي للشغل بالعاصمة تونس بالهراوات والسكاكين وقنابل الغاز، ما أسفر عن عشرات الجرحى، وذلك يوم 4 كانون الأول/ديسمبر عام 2012، إحياء لذكرى مرور ستين عاما على اغتيال قائد الحركة النقابية ومؤسسها فرحات حشاد.

ترافق عنف هذه الميليشيات أيضا مع تشديد قمع الدولة ضد المعارضين والمعارضات وبوجه خاص ضد نقابيين كُثر اعتقلوا مرارا عديدة بسبب نشاطهم النقابي.

وقبل اضطرار الترويكا (ائتلاف يتكون من حزب المؤتمر من أجل الجمهورية والتكتل الديمقراطي هذا المشروع وحزب النهضة)، أي حزب النهضة وحلفائها، للتخلي عن السلطة، صوتت على ميزانية تقشف وسياسات معادية للمجتمع والشعب. كانت التدابير الضريبية الجديدة المضادة صراحة للفئات المتوسطة والشعبية مفجرا لحركة احتجاج واسعة، ما أثار ليس تجميد هذه التدابير وحسب، ولكن أيضا الاستقالة القسرية لرئيس الحكومة، الإسلامي علي العريض.

يمكن معاينة الاختلافات التي حدثت بين ممثلي الأنظمة القديمة والقوى الإسلامية الرجعية والأصولية في الانتخابات التونسية الشرعية أو في قمع أعضاء الإخوان المسلمين بمصر من قبل نظام السيسي. هذا لا يعني أن المواجهات العنيفة بين هاتين القوتين لم تفسح المجال لتحالفات وأشكال تعاون في بعض الوقت. وفي الواقع من الضروري استحضار أن حركة الإخوان الإسلامي في مصر بعد سقوط مبارك حافظت على علاقات جيدة مع قادة الجيش بل تعاونت معهم حتى سقوط مرسي في تموز/يوليو عام 2013. ولم يترددوا في الإشادة بدور الجيش كـ«حام للأمة والثورة» مرارا قبل إطاحة مرسي. علاوة على ذلك، لما كان الإخوان المسلمون يهيمنون على البرلمان ويشغلون منصب الرئاسة، لم يضعوا موضع سؤال السلطة السياسية والاقتصادية للجيش، بينما لم يندد هذا الأخير بدوره في القمع ضد الحركة الشعبية المصرية على سيبل المثال خلال 18 يوم من انتفاضة عام 2011 أو بجرائم ماسبيرو في تشرين الثاني/نونبر عام 2011 ضد المتظاهرين والمتظاهرات المصريين الأقباط.

في تونس، تعاون حزب نداء تونس وحزب النهضة أيضا مرارا في ما مضى ولم يخفيا نواياهما للقيام بذلك مستقبلا. وفي حوار خلال تشرين الأول/أكوبر عام 2014، لم يستبعد رشيد الغنوشي إمكانية العمل مع حزب نداء تونس وأضاف أن حزب النهضة هو من منع اعتماد قانون تحصين الثورة ما مكن أشخاصا منتمين للنظام القديم من الترشح للانتخابات. وعقب فوز حزب نداء تونس في الانتخابات التشريعية، لم يكن نائب رئيس حزب النهضة عبد الفتاح مورو ضد مشاركة حزب النهضة في الحكومة المقبلة. لقد صرح قائد حركة نداء تونس والمرشح لرئاسة الجمهورية، باجي قائد السبسي، أن حركة النهضة لا تشكل عدوا بل أشار إلى أنه إذا كانت المصلحة العليا للدولة تفرض ذلك، فلن يتردد حزب نداء تونس في أي وقت من الأوقات في تشكيل جبهة مع حزب النهضة وهذا لن يشكل خيانة لمن صوتوا لحزب نداء تونس في الانتخابات التشريعية.

وخلال أولى جلسات البرلمان، تمت ملاحظة أيضا هذا التعاون. وكان التصويت الوحيد الذي اتخذ يوم 2 كانون الأول/ديسمبر يتعلق بتعليق الجلسات لمدة 48 ساعة، لإتاحة مزيد من الوقت لحزب نداء تونس وحزب النهضة

للتفاوض بينهم و/أو كسب كل واحد منهم حلفاء. كانت الجبهة الشعبية المجموعة البرلمانية الوحيدة التي عارضت ذلك وانضم إليها فقط نواب برلمانيون مستقلون. وخلال الجلسة الثانية في يوم الخميس 4 أيلول/سبتمبر، صوت حزب نداء تونس وحزب النهضة معا من جديد على المناصب الثلاثة في السلطة.

وللتذكير، كان بارون عالم الأعمال ومساند حزب النهضة محمد الفريخة قد صرح أن الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية (جمعية أرباب العمل بتونس) اقترح على مختلف الأحزاب، بما في ذلك حزب النهضة، إدراج رجال أعمال في لائحتها وأضاف أن ثمة إجماعا معينا حول الخط الاقتصادي، بوجه خاص لدى حزب النهضة وحزب نداء تونس، وغيرهما مثل حزب آفاق تونس (حزب فائق اللبرالية).

وختاما، يشكل هذان الفاعلان المتكونان من ممثلي النظام القديم والقوى الإسلامية الرجعية والأصولية، أعداء للأهداف الأولية للسيرورة الثورية. لقد هاجمت هاتين القوتين الحركات الشعبية والمناضلين والمجموعات التي تحمل الأهداف الأولية للسيرورة الثورية.

يتعلق الأمر بقوتين معاديتين للثورة وهذا رغم دعاوة سياسية مختلفة. يقدم ممثلو الأنظمة القديمة أنفسهم بما هم مدافعون عن الحداثة، ومنقذو وحدة الأمة وأبطال محاربة «الإرهاب». وتقدم القوى الإسلامية الرجعية والأصولية نفسها من جهة بما هي المسؤولة عن الدين الإسلامي والأخلاق وأصالة الهوية الإسلامية والعربية، بإقامة علاقة مع «الأمة» الإسلامية.

يجب أن لا ينسينا هذان الخطابان، المتباينان على ما يبدو، أن هاتين الحركتين تتقاسمان مشروعا سياسيا متشابه للغاية قائم على الرغبة في الحد من الحقوق الديمقراطية والاجتماعية وقمعها، سعيا لضمان نظام الإنتاج الرأسمالي ومواصلة السياسات النيوليبرالية التي تفقر الطبقات الشعبية بالمنطقة. وعلى النحو ذاته لن تترد هاتان القوتان المعاديتان للثورة في استعمال خطاب يستهدف زرع الانقسامات والتناحرات في الطبقات الشعبية على أسس طائفية دينية واثنية وقائمة على النوع وإقليمية، الخ.

بالنسبة لمن يختارون رجالا ونساء، دعم إحدى هاتين القوتين المعاديتين للثورة بتقديمها بما هي خيار أقل «الضررين»، فهم يختارون في الواقع الهزيمة والحفاظ على نظام جائر تعيش فيه الفئات الشعبية بالمنطقة. لا يتجلى دور الثوريين في الخيار بين مختلف فصائل البرجوازية أو مختلف الفصائل المعادية للثورة التي تحظى بدعم مختلف ممثلي الامبريالية الدولية والامبريالية الفرعية بالمنطقة.

يتجلى دورنا في معارضة مختلف قوى الثورة المضادة وبناء جبهة مستقلة عن هذين الشكلين من أشكال الرجعية والانخراط في النضال على أسس ديمقراطية واجتماعية ومعادية للامبريالية والتصدي لكل أشكال الميز والعمل من أجل تغيير المجتمع جذريا في إطار دينامية من أسفل تجعل من الفئات الشعبية الفاعل في التغيير.

ختاما، علينا بوجه هذه المواجهات أو التعاون بين قوى الرجعية، عدم اختيار شكل من أشكال الرجعية، لكن دعم وبناء وتنظيم بديل شعبي وجذري من أجل تحقيق الأهداف الأولية للثورات المتمثلة في الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمساواة.

حزب العمال الكردستاني ومسألة تقرير المصير للشعب الكردي

بقلم جوزف ضاهر

يناير/ كانون الثاني 2015

محاصرة من قبل جهاديي الدولة الإسلامية (داعش) منذ أكتوبر/تشرين الاول عام 2014، أصبحت كوباني رمزا للمقاومة الكردية في روجافا (كردستان سوريا)، والتي تتضمن منطقة ذاتية الحكم في شمال شرق سوريا، يسكنها أساسا الأكراد والتي يسيطر عليها حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD)، الفرع السوري لحزب العمال الكردستاني. وقد تضامن مع هذه المقاومة أجزاء واسعة من اليسار الغربي، وهو أمر يستحق الترحيب.

ومع ذلك، فمن الممكن، عبر مقاربة نقدية و بناءة، مناقشة جانبين من جوانب هذه التعبئة، بالنسبة لنا بالعودة إلى القضية المركزية لأي احتمال تقرير المصير للشعب الكردي في سوريا: تحرير الشعب الكردي يرتبط بانتصار الثورة السورية.

العنصر الأول هو إرادة عزل النضال من أجل تقرير المصير للشعب الكردي في سوريا عن الثورة السورية، كما رأينا في الدعوة للتضامن الدولي مع إطلاق كوباني في 1 تشرين الثاني وقعه عدد من الشخصيات اليسار، من بينهم نعوم تشومسكي. في مقال سابق، ناقشنا خطأ عزل القضية الكردية من الثورة السورية. وسوف نضيف هنا أن رفض هذا الأمر وإنكار نضال الثورة الشعبية السورية من أجل الحرية والكرامة، هذا الأمر يصب في النهاية في خانة أعداء الشعب الكردي والسوري: فنظام الأسد أو القوى الإسلامية الرجعية لا مصلحة لهما في نمو خبرة سياسية، سورية أو كردية، بمعزل عن برنامجهما السلطوي.

وهذا لا يعني عدم إدانتنا لأجزاء مختلفة من المعارضة السورية التي ما زالت تنكر حق تقرير المصير عن الشعب الكردي وخصوصا دور الائتلاف الوطني السوري، بدعم من الدول الغربية وتركيا، ودول الخليج، الذي لديه مواقف غامضة من هجمات القوى الإسلامية الرجعية، بمن فيهم جبهة النصرة، ضد المناطق الكردية في الماضي. هذه المواقف تستدعي الشجب لأنه يجب علينا أن نتذكر عقودا من القمع السياسي والاجتماعي والثقافي للشعب الكردي في سوريا وسياسات التعريب في المناطق الشمالية من سوريا التي فرضها نظام الأسد. وكانت المناطق الشمالية من سوريا أيضا الأكثر فقرا والأقل قدمت الخدمات الاجتماعية. ناهيك عن الصمت لجزء كبير من المعارضة خلال الانتفاضة الكردية في سوريا في عام 2004، حين اتهموا بعض الاكراد بخدمة المشاريع الخارجية لإضعاف سوريا.

أولا، تجدر الإشارة إلى الممارسات الاستبدادية لحزب العمال الكردستاني وفرعه السوري، سواء في ممارساتها ضد المواطنين أو الناشطين السياسيين؛ حيث يقمع حزب الاتحاد الديمقراطي ويعتقل الناشطين الثوريين الأكراد ويغلق المنظمات والمؤسسات الهامة، مثل الإذاعة المستقلة، في شباط عام 2014. وأعضاء أحزاب المعارضة الكردية السورية مثل حزب يكيتي والحزب الديمقراطي الكردي في سوريا وحزب آزادي عانوا من قمع قوات الPYD في مناطق الحكم الذاتي من روجافا.

في الواقع، سجلت العديد من الاحتجاجات ضد قوات PYD وممارساتها في بعض المدن من روجافا، على سبيل المثال عامودا ودرباسية. في نهاية حزيران 2013، شهدت المدينتين مظاهرات وأنشطة احتجاجية للتنديد بالقمع واعتقال المناضلين الثوريين الأكراد من قبل وحدات حماية الشعب (YPG)، الجناح المسلح لحزب الاتحاد الديمقراطي. في حزيران 2013، لم يتردد الـPYD في إطلاق النار على الحشود في عامودا، مما أدى إلى مقتل العديد من المتظاهرين. وعلاوة على ذلك، منذ تشرين الأول عام 2014، صدر مرسوم التجنيد ونفذه الـ PYD

في المناطق التي يسيطر عليها، وتسبب في هروب أعداد متزايدة من الشباب من جميع الطوائف، لرفضهم الخدمة. نظم سكان عامودا احتجاجات في كانون الاول 2014 وكانون الثاني 2015 للتنديد باختطاف النساء من قبل داعش والتجنيد العسكري القسري للفتيات الصغيرات في الـPYD، خاصة حالة همرين عبدي، وهي فتاة شابة يبلغ عمرها 15 عاما. كما أن YPG لم يتردد مرارا تجنيد الأطفال في صفوفها.
نحن أبعد ما يكون عن الديناميات القاعدية للمجالس الشعبية التي تشكلت تباعا منذ عام 2011 في المناطق السورية "المحررة"، بمشاركة القوى الشعبية المحلية في إدارة مختلف قطاعات المجتمع. وفي المقابل، في حين تدار المناطق الذاتية الحكم الأكراد عبر ديناميات مفروضة من فوق وتحت وصاية حزب الاتحاد الديمقراطي. وحيث تنتشر العديد من صور زعيم حزب العمال الكردستاني عبدالله أوجلان على جدران مراكز حكومات روجافا.
هل تعني هذه الانتقادات أنه ينبغي أن نرفض كل شيء؟ المناطق الثلاثة من روجافا بنشر شكل من أشكال الحكم الذاتي والاهتمام في العديد من المجالات (حقوق المرأة، ومشاركة الأقليات والمؤسسات العلمانية ...). وتجربة الحكم الذاتي بنيت بسبب الظلم الذي تعرض له الشعب الكردي على مدى عقود.
لا ننسى أيضا عدم الثقة التي أظهرها حزب العمال الكردستاني وحزب الاتحاد الديمقراطي بالحركات الاحتجاجية الشعبية التي حصلت في الماضي عندما لم تكن بمبادرتهم أو يسيطرون عليها. كان موقف حزب العمال الكردستاني سلبيا عندما اندلعت الانتفاضة الكردية في سوريا عام 2004، إنما سعى أكثر لتهدئة الأكراد الذين ثاروا ضد ظلم نظام الأسد، أو في بداية العملية الثورية السورية عام 2011. وينبغي أن نتذكر أنه خلال الوقت الراهن في المدن السورية من القامشلي والحسكة، وحزب العمال الكردستاني يتعايش مع قوات النظام السوري من خلال عدم محاولة التخلص منها. (1)
وبالمثل عام 2013 خلال خروج المظاهرات الشعبية في تركيا في أعقاب قضية جيزي بارك، تجنب حزب العمال الكردستاني إصدار أي بيان داعم للانتفاضة، في حين انضم العديد من النشطاء الأكراد بشكل فردي المتظاهرين في اسطنبول والمدن الكبرى التي انضمت إلى الانتفاضة. في دياربكر، أكبر مدينة كردية في تركيا، كان عدد من المظاهرات منخفضا نسبيا. كان حزب العمال الكردستاني يفضل في هذا الوقت تعزيز والاستمرار في عملية السلام مع حكومة حزب العدالة والتنمية في عام 2012 والتي يتم التشكيك بجدواها بسبب استمرار قمع حزب العمال الكردستاني والناشطين الأكراد في تركيا، بالإضافة إلى موقف الحكومة التركية من مسألة كوباني.
يثبت ذلك تفضيل حزب العمال الكردستاني للتغيير المفروض من فوق، وليس عن طريق التغيير من أسفل وعبر الحركات الشعبية.
هذا لا يغير من الموقف السياسي الداعم لحركة التحرر الوطني الكردية في نضالها من أجل تقرير المصير في العراق وسوريا وتركيا وإيران، مثل كل أشكال النضال من أجل التحرر والانعتاق، والذي يستحق الدعم غير المشروط. يبدو من الضروري أن نلقي نظرة ناقدة على كيفية توجيه هذه الحركات. وحان الوقت لأن يتخلى بعض الرفاق اليساريين الغربيين عن آرائهم الرومانسية التي تحجب بعض المشاكل السياسية الأساسية.
وأخيرا، يبدو من الضروري أن نكرر أن أي احتمال لتقرير المصير للشعب الكردي وتحسين الظروف المعيشية للشعب الكردي، او الأقليات العرقية أو الدينية الأخرى في سوريا، يرتبط بتعميق وبانتصار للعملية الثورية

السورية وتحقيق أهدافها ضد نظام الأسد والقوى الإسلامية الرجعية. مناطق الحكم الذاتي في روجافا هي في الواقع نتيجة لتعبئة الحركة الشعبية الجماهيرية القاعدي للشعب السوري (العرب والاكراد والاشوريين معا) ضد نظام الأسد المجرم والسلطوي في آذار 2011. صعود الانتفاضة دفع نظام الأسد للدخول في اتفاق مع القوات المسلحة من الـPYD في تموز/يوليو عام 2012 في الذي انسحب من عدة مناطق تقطنها أغلبية كردية لإعادة نشر قواته في مناطق أخرى لإخضاعها.

هزيمة الثورة السورية والحركة الشعبية ستمثل نهاية تجربة روجافا والعودة إلى العصر القمعي لأكراد في سوريا، مثل بقية الشعب السوري. نظام الأسد والقوى الإسلامية الرجعية كما قلنا لن يفسحوا بالمجال أمام انشقاق أي خبرة سياسية عن برنامجهم السلطوي.

وبالمثل يمكن القول أن أي تقرير مصير للشعب الكردي في إيران وتركيا يمر عبر النضال المشترك للطبقات الشعبية في هذه البلدان ضد البرجوازية التي تهيمن على هذه البلدان، سواء من الإسلاميين الرجعيين و/أو الشوفينية القومية. نرى كيف تم تحطيم الاتفاق بين حزب العدالة والتنمية وحزب العمال الكردستاني منذ كوباني واستمر القمع ضد العديد من الناشطين الأكراد. من جانبها، تواصل منطقة الحكم الذاتي في كردستان العراق بقيادة بارزاني بالحفاظ على علاقات جيدة مع الحكومتين الإيرانية والتركية، اللتين هما أكبر مستثمرين أجنبيين في كردستان العراق، على الرغم من السياسات القمعية ضد الجماهير الكردية في بلدهما. كما واصل بارزاني السياسات النيوليبرالية والزبائنية في وقت استمر فيه إفقار الطبقة العاملة في كردستان العراق.

في الختام، وحدة واستقلال الطبقة العاملة دون تمييز عرقي وطائفي وغيرها في سوريا وأماكن أخرى هي السبيل الوحيد لتحرير وتحرر جميع الشعوب، بما في ذلك الأكراد.

(1): وقد حدث بعض التوتر وتبادل لاطلاق النار في الحسكة بين نظام الأسد وقوات YPG في منتصف يناير/ كانون الثاني

سوريا: التوسع العسكري لإنقاذ الأسد

جوزف ضاهر

المصدر: Hebdo L'Anticapitaliste –N 306

2015/10/08

تعريب: المناضل-ة

بلغ التزام روسيا العسكري إلى جانب نظام الأسد مستوى جديدا يوم 30 سبتمبر الأخير مع أولى عمليات القصف بالطيران العسكري في سوريا...

هذا فضلا عن وصول مئات الجنود الإيرانيين إلى سوريا يوم 21 سبتمبر للانضمام إلى قوات الأسد وحلفائهم في حزب الله اللبناني في هجوم بري كبير قادم مدعوم بضربات جوية روسية.

روسيا داعمة لنظام الأسد

ليست دعاية الدولة الروسية بصدد "الحرب على الإرهاب" غير ذريعة لدعم نظام الأسد سياسيا وعسكريا، ولسحق كل أشكال المعارضة. فمنذ هجمات سلاح الطيران الروسي، ُقتل أكثر من 40 مدني تحت القنابل الروسية و 14 مقاتلا، منهم جهاديون من داعش، لكن أيضا أعضاء بجبهة النصرة و أحرار الشام و كتائب من الجيش السوري الحر.

أهداف عمليات القصف الروسية جلية: إنقاذ وتعزيز قوة النظام السوري العسكرية والسياسية. فقد صرح بوتين يوم 28 سبتمبر الأخير، قبل انطلاق القصف الروسي، قائلا: " ليس ثمة طريقة أخرى لإنهاء النزاع السوري غير تعزيز مؤسسات الحكومة الشرعية القائمة في معركتها ضد الإرهاب"...

جرت في الأيام الأخيرة تظاهرات عديدة في مناطق سوريا المحررة للتنديد بالقصف الروسي. هكذا نددت لجان التنسيق المحلية بالقصف الروسي الهادف إلى "ضمان بقاء نظام الأسد"، ودعت " كل القوى الثورية إلى الوحدة بكل السبل و الرد على العدوان العسكري الروسي".

إجماع القوى العظمى

تجري هذه التطورات بسلبية، وحتى بموافقة ما، من القوى الغربية التي تسعى بأي ثمن إلى تثبيت الوضع بالمنطقة بعد التخلي عن رحيل الأسد كشرط لبدء حقبة انتقالية.

على هذا النحو، عبر الرئيس أوباما علانية في خطابه يوم 28 سبتمبر الأخير أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة عن عزمه على العمل مع روسيا و إيران لإيجاد حل في سوريا، مع تأكيد استحالة العودة الى الوضع القائم قبل بداية الحرب...

في أثناء الغارات الجوية الروسية، أبلغت الجهات الرسمية الروسية السفارة الأمريكية في بغداد بعمليات القصف، وطلبت من السلاح الجوي الأمريكي تفادي المجال الجوي السوري أثناء عملياتها. كما جرى إخبار جهات رسمية إسرائيلية من قبل روسيا ساعة قبل بداية الضربات، لأن ثمة أيضا إجماع في دوائر القرار بتل أبيب حول أهمية بقاء نظام الأسد.

وسار قادة الحكومات الغربية في نفس الاتجاه، إذ صرح معظمهم أنه يجب ألا يستبعد الأسد لبدء حقبة انتقالية

في سوريا، مع تأكيدهم انه لا يمكن أن يكون جزءا من مستقبل البلد على المدى البعيد. هذا دون تحديد هذه الحقبة...

وتعززت هذه المواقف مع "أزمة اللاجئين". إذ لم يتردد مسؤولين رسميون متعددون من التصريح بوجوب تعاون الدول الأوربية مع نظام الأسد وحلفائه، الروس و الإيرانيين، لإنهاء مشكل داعش، ومن ثمة بنظرهم مشكل اللاجئين. هذا طبعا تناسي أن جذر المشكل في سوريا هو نظام الأسد، المسؤول عن 90% من اللاجئين الذين غادروا البلد!

لا للنفاق، ولا للتدخلات العسكرية

كان للإليزيه خطاب مماثل: "يتطلب هذا الحل السياسي (نهاية النزاع في سوريا) دمج كل الأطراف، وفرنسا تناقش مع الجميع و لا تستبعد أحدا"... وقد صرح فابيوس أنه يستحيل على الأسد قيادة سوريا إلى الأبد... لكن الجوهري حاليا هو الشروع في تفاوض حول انتقال سياسي لا يجعل من رحيل الأسد شرطا سياسيا لكل انتقال.

وشنت الحكومة الفرنسية ضرباتها الجوية الخاصة في سوريا شهر سبتمبر بمبرر "الدفاع عن النفس" بوجه خطر الإرهاب ...

يجب معارضة هذا التدخل العسكري الامبريالي الجديد لحلفاء نظام الأسد، الساعي إلى إنقاذ نظام ديكتاتوري، و المسبب ضحايا مدنيين جدد وخرابا. يجب فضح كل نفاق الدول الغربية: نفاق من يدعون دعم الثورة السورية...مع رفض أي مساندة فعلية للقوى الديمقراطية بالجيش السوري الحر و الأكراد في معركتهم ضد النظام وحلفائه، وضد القوى الإسلامية الأصولية. وإن سياسات الدول الأوربية إزاء اللاجئين و تشييد أوربا محصنة دليل إضافي على هذا الرياء.

بقلم: جوزف ضاهر، مناضل ماركسي ثوري،
وعضو تيار اليسار الثوري بسوريا

الثورة السورية

وحيدة بوجه العالم برمته